

الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المعتمد بنيويورك في 18 ديسمبر 2002 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- خامسا، مشروع قانون رقم 13.12 يوافق بموجبه على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على المواد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي والموقعة بناغويا باليابان في 29 أكتوبر 2010، والمحال على مجلس المستشارين كذلك من مجلس النواب؛

- المشروع السادس، ويتعلق بقانون رقم 49.12 يوافق بموجبه على اتفاق لوكارنو المنشئ للتصنيف الدولي للرسوم والنماذج الصناعية، الموقع بلكارنو في 8 أكتوبر 1968 والمعدل بتاريخ 28 سبتمبر 1979، والملحق به، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- المشروع السابع، وهو قانون رقم 29.12 يوافق بموجبه على بروتوكول جولة ساو باولو بشأن اتفاق النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، والموقع بفوز دو إغواسو (البرازيل) في 15 ديسمبر 2010، والمحال كذلك على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- المشروع الأخير في هذه الجلسة، وهو قانون رقم 16.12 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيين، لسنة 2006 المعتمدة بجنيف في 15 يونيو 2006 خلال الدورة 95 للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

هذا فيما يخص الجلسة التشريعية.

كما توصلت رئاسة المجلس كذلك بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس أن السيد وزير التجهيز والنقل سيتولى الإجابة بالنيابة على الأسئلة الموجهة للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني.

كما توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه للسيد وزير الداخلية حول استعمال القوة العمومية في تنفيذ الأحكام القضائية إلى جلسة لاحقة.

أما بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 21 ماي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 23 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتائية: 3 أسئلة؛
- عدد الأجوبة الكتائية: جواب واحد.

شكرا السيد الرئيس.

محضر الجلسة رقم 884

التاريخ: الثلاثاء 10 رجب 1434 (21 ماي 2013)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وتسعة وأربعين دقيقة ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الواحدة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بسم الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس، يخص مجلسنا الموقر هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول هذه الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس ليطلعنا على ما جد من مراسلات، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، أخبر المجلس الموقر أننا سنكون مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية على موعد مع جلسة عمومية، تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

- أولا، مشروع قانون رقم 12.92 بتغيير الفصل 34 من الظهير الشريف الصادر في 12 من ربيع الآخر 1341 (2 ديسمبر 1922) بسن نظام استيراد المواد السامة وتسويقها وحيازتها واستعمالها، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 93.12 بتغيير القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- المشروع الثالث، ويتعلق بالقانون رقم 32.12 يوافق بموجبه على اتفاق فيينا المنشئ للتصنيف الدولي للعناصر التصويرية للعلامات، الموقع بفيينا في 12 يونيو 1973 والمعدل بتاريخ فاتح أكتوبر 1985، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- المشروع الرابع، ويتعلق بقانون رقم 124.12 يوافق بموجبه على البروتوكول

فلا يعقل أن تستمر هذه الوضعية المخالفة تماما لما تعاقدا عليه في دستور يوليو 2011.

وأخيرا، ناشد الحكومة أن تبادر إلى معالجة هذا الوضع الشاذ، وذلك إما بتكليف هذه الفئة من الأطر العليا بمهام تناسب خبراتهم وكفاءتهم أو فتح المجال لهم في التقاعد النسبي أو المغادرة الطوعية الاستثنائية. شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن في إطار نفس المادة للفرق الحركي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

إذا كان مخطط المغرب الأخضر يهدف إلى الارتقاء بالفلاحة المغربية لتجاوز ضعف الإنتاج، وتمكين الفلاحين من تطوير فلاحتهم عبر تشجيعهم باستخدام التقنيات الحديثة، وهو ما لقي ترحيبا واستحسانا من لدن الجميع. وفي هاذ الإطار تم تكليف مكتب التسويق والتصدير ليلعب دور مجمع للمنتجين الصغار والمتوسطين في إطار مخطط المغرب الأخضر، والسهر على المشاركة في التأطير التقني للفلاحين، والمساهمة كذلك في تنويع المنتجات الفلاحية للاستجابة لمتطلبات الأسواق، وتوفير خدمة ملائمة للمصدرين الصغار والمتوسطين في مجال اللوجستيك والتسويق وضمان المبيعات وتحويل المداخل.

وعلى هذا الأساس، تم إبرام عقد بين المكتب المذكور والفلاحين المنتجين للقوق والحوامض بجهة الغرب-الشراردة-بني حسن على سبيل المثال، كإجراء قابل للتعميم على باقي الجهات.

وبموجب هذا العقد تم دفع شيكات والتزام بدين من طرف الفلاحين كضمانة لفائدة مكتب التسويق والتصدير، على أساس تنفيذ بنود العقد رغم الشبهة القانونية المرتبطة بهذا الإجراء الذي أقدم عليه مسؤولي المكتب.

إلا أن الفلاحين فوجئوا بتحويل شيكاتهم من طرف مكتب التسويق إلى المحامي بالرغم من أنه لم يف ببنود العقد، وهو ما يدل على إجبار الفلاحين بالأداء أو الزج بهم في السجن.

فهل هذا هو جزاء الفلاحين الذين يسخرون كل طاقتهم للرفع من المنتوجية وتوفير الأمن الغذائي للمواطنين؟

السيد الرئيس المحترم،

إن هذا السلوك الذي أقدم عليه مكتب التسويق والتصدير، يهدف إلى إفلاس الفلاحين وتشريد عائلاتهم. ومن هذا المنبر، تتوجه إلى الحكومة

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

في إطار المادة 128، أعطي الكلمة لفرق التجمع الوطني للأحرار من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، فليفضل فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

أتشرف باسم فريق التجمع الوطني للأحرار أن أتدخل في إطار المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

السيد الرئيس،

المغرب الذي دشّن إصلاحات عميقة وانخرط في الحراك الاجتماعي والسياسي الذي عرفته شعوب كثيرة بالمنطقة العربية نحو المزيد من الانفتاح والديمقراطية، انخرط بكل وعي ومسؤولية، خصوصا بعد الاستفتاء الدستوري لفتح يوليو 2011، والذي كرس مبادئ التوازن في الحقوق والعدالة بين كل فئات المواطنين، وأكد على ربط المسؤولية بالمحاسبة وعلى مسؤولية الحكومة في حماية المال العام من سوء التدبير أو الشطط.

السيد الرئيس،

منذ أن دخل المغرب هذا الجيل الجديد من الإصلاحات، انفتح الرأي العام الوطني على نقاشات وإثارة قضايا، من قبيل محاربة الفساد وحماية المال العام والحد من الامتيازات. وفي هذا السياق، جاء النقاش حول ظاهرة الموظفين الأشباح، وظاهرة التفرغ والإلحاقات غير المبررة أحيانا، والتي تحولت إلى امتياز وريع، حيث أن هذا النوع من الموظفين يستنزفون ميزانية الشعب، ولا يعملون ولا يقومون بأي خدمة عمومية.

وهكذا توالى الزوابع والإثارات، ونتجت عنها إجراءات لا نتمها كلها، ولا نرفضها كاملة، بل هناك نقاش يجب على الجميع أن ينخرط فيه لمصلحة هذا الوطن.

السيد الرئيس،

قضية اليوم تدخل في صلب هذا النقاش، حيث أننا نلاحظ بأن كل القطاعات الحكومية تتوفر على خبرات وكفاءات كبيرة بتجربتها وطول تمرسها في مهام عمومية، منهم من كانوا سفراء أو عمداء أو كتاب عامون أو مدراء أو عمال وولادة، ومنهم مناديب ومسؤولين تقلدوا مهام عمومية في فترة ما خلال حياتهم الإدارية، إلا أنهم وبعد إعفائهم من المهام تحولوا إلى موظفين أشباح، لا يقومون بأي عمل لفائدة الإدارة، ويحتفظ لهم بالأجور، وأحيانا يحتفظ لهم بالامتيازات والتعويضات.

إنها، السيد الرئيس، أموال دافعي الضرائب تمنح لهؤلاء الأطر العليا،

المؤشرات التي تبني عليها العديد من المؤسسات ترتيبنا بدل الصراعات الثنائية التي لن تزيد المغاربة إلا سخطا وعزوا.

واليوم سيتم التصويت على مشروع قانون يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بمناهضة التعذيب وغيره من دروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، مما يتطلب سن سياسة أسننة كل المراكز التي تأوي السجناء أو مخافر الشرطة أو المراكز موضوع إحاطتنا لهذا اليوم. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة الآن للفريق التحالف الاشتراكي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الطيف أعمو:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تحتفل طفولة المغرب اليوم بعيدها الوطني، ولا يسعنا إلا أن نهني كافة طفولتنا وأطفالنا، وإساعهم صوت التضامن والوقوف بجانبهم لإخراجهم من الوضع الحقيقي الذي وضع مؤسف عليه لأنه وضع جد شاذ.

فإذا كانت المناسبة شرط، فإن ما قام به المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار أنشطته الموضوعاتية من إعلان عن تقرير جد صادم لأوضاع طفولتنا في مراكز الطفولة، فإن هذه المناسبة تستدعينا أن نتوقف لتقييم وضع الطفولة بصفة عامة التي هي بداخل هذه المراكز، ومع الأسف المراكز المخصصة لإعادة التربية أصبحت تأوي كل الطفولة بجميع أنواعها كما جاء في التقرير، التي تعيش أوضاعا صعبة، الشيء الذي يتنافى مع اتفاقية حقوق الطفل، ويتنافى مع أبسط القوانين لأن لا يجوز أن نضع طفلا في مركز وإبعاده عن وسطه الطبيعي، وهو لا يرتكب أي سبب من أسباب عزله عن عائلته.

فيدعونا هذا الموضوع والمناسبة أن تفكر بشكل شمولي في وضع الطفولة، ما كاد يمر أسبوع إن لم أقل يوما إلا ونسمع أن الأطفال يتعرضون للاغتصاب والاعتداءات، الشيء الذي أدى إلى الاستشعار بأن طفولتنا تعيش خوفا ورهبا، هذا من حدود الدنيا بنبي جيل ولا يمكن أن يعول على طفل يعيش في بداية حياته حياة الرهب والخوف.

إننا من هذا المنبر ندعو الحكومة، ونحن نعلم بأنها تسطر منذ وقت قليل إلى وضع سياسة شمولية للتصدي إلى حماية أوضاع الطفولة، ولكن ندعو ومن الآن السيد وزير الداخلية، السيد وزير العدل والحريات، السيد وزير التربية الوطنية، السيد وزير الشبيبة والرياضة، السيدة وزيرة التضامن والأسرة والاقتصاد الاجتماعي، إلى المبادرة فورا إلى تسطير

من أجل حماية هذه الشريحة من المواطنين وعدم تصريف سوء التدبير الذي يعيشه هذا المكتب وحجم الخروقات التي وقفت عليها لجنة التقصي على رقاب الفلاحين المستضعفين.

وإذا كان العقد شريعة المتعاقدين كما يصطلح عليه في القانون، فكان من الأحرى التزام مكتب التسويق والتصدير باحترام بنود العقد وتنفيذ ما التزم به تجاه الفلاحين الذين وضعوا ثقتهم في هذه المؤسسة. السيد الرئيس،

من موقعنا الرقابي والتشريعي، فإننا في الفريق الحركي ننتظر من المكتب والسلطة الوصية الحكومية على التدخل العاجل لحل هذه الإشكالية حتى لا نضطر إلى التقدم بطلب لتشكيل لجنة أخرى لتقصي الحقائق في ما أقدم عليه المكتب، واستعمال كلما ما يسمح به الدستور في هذا المجال. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة الآن للفريق الفيدرالي في إطار المادة 128.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

حلقة جديدة من حلقات تتبعنا لما يقع في هذا البلد السعيد، سنخصصها اليوم للتقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الأطفال في مراكز الحماية "طفولة في خطر"، وهو تقرير صادم يحيط بالوضعية الكارثية التي تعانيها الناشئة، والتي تنعدم فيها أدنى شروط العيش الكريم، والتي تتحمل فيها عدة أطراف حكومية المسؤولية، خصوصا وزارة الشبيبة، ووزارة العدل والحريات، ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

إن الزيارة الميدانية التي قام بها وفد من المجلس، شملت 17 مركزا لحماية الطفولة، أكدت عدم خضوع هذه المراكز للمعايير السولية المعتمدة في مجال الاستقبال والتكفل والإدماج، بل وحتى للمراقبة من طرف الإدارة المعنية، بل والأكثر من هذا أن هذه المراكز يسودها قانون الغاب، وهو ما يمكن تفسيره من خلال القمع الممنهج الذي يتعرض له والحجي هذه المؤسسات من عقوبات بدنية وشم وإهانة، مع التذكير على أن هناك اختلاط بل من هو في وضعية صعبة مع أطفال في نزاع مع القانون، ناهيك عن الاكتظاظ والفوضى في الإيداع بهذه المراكز التي يكون في بعض الحالات غير مبررا.

السيد الرئيس،

إن الدستور المغربي الجديد أكد على ضرورة احترام الحريات وحقوق الإنسان وحقوق الطفل بشكل خاص، والعيش الكريم لكل شرائح المجتمع، وهذا ما كان يجب أن تتكبد عليه الحكومة وغيره من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والمالية التي كانت وراء تراجعنا على مستوى العديد من

بسيدي سليمان بناء على شكايات مجهولة هم خصوم سياسيون. إن الصحافة نشرت هذا الخبر والرأي العام لا يعترف بقرينة البراءة.

السيد الرئيس،

فختاما، من ينصف هؤلاء غدا في حالة براءتهم؟ كيف سيرد لهم الاعتبار ولأبنائهم ولذويهم وعائلاتهم عن ما لحق بهم من أضرار نفسية جراء تشويه السمعة؟

وأختم بقوله عز وجل، السيد الرئيس، "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَيَّ مَا فَعَلْتُمْ فَلَاحِقِينَ".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

صدق الله العظيم، شكرا. الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد العربي المهرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا للمادة 128، نخطط للمجلس علما. نحن، السيد الرئيس، في فريق الأصالة والمعاصرة نستغرب حول التلكؤ والسكوت المبطن ديال السيد رئيس الحكومة حول الأزمة، ماشي السياسية، الأزمة الحكومية، حول الأزمة الحكومية.

وفي الحقيقة، السيد الرئيس، كنا نتمننا من السيد رئيس الحكومة، كما فعل عندما قرر الزيادة في الكازوال، التجأ إلى القنوات الإعلامية وبرر وفسر للمغاربة لماذا قام بهذه الزيادة، وقال في القنوات التلفزية زاد في الكازوال باش ما يلتجأش للديون، مع العلم بعد شهور قليلة الحكومة الحالية التجأت لاقتراضات خارجية اللي وصلت القيمة ديالها 76 مليار، هاذ الحكومة الحالية 76 مليار رغم الإعلان ديال السيد رئيس الحكومة، يعني قرر الزيادة في الكازوال باش ما يلتجأش للديون.

كنا نتمنناو، السيد الرئيس، رئيس الحكومة يعمل كيف ما اعمل عندما قرر يلتجئ للقنوات التلفزية في الزيادة، يجي الآن ويقول للمغاربة لماذا قرر تجميد 15 مليار؟ وما هي التأثيرات ديالها على الاستثمار؟

كذلك كنا نتمنناو من السيد رئيس الحكومة الآن في هاذ الأزمة الحكومية اللي غننعكس سلبا على الاستثمارات في البلد، واحنا الآن نتلاحظو كاتبة مشاكل حقيقية، الاستثمار الآن واقف، الكل تينتظر ماذا سيقع؟ ما هي المشاكل؟ السيد رئيس الحكومة الآن ساكت، ما قالش للمغاربة اعلاش وصلنا لهاذا المشكل؟ ما هي الأسباب؟ وأشنو هي الأخطاء اللي ارتكبتها الحكومة أو ارتكبتها رئيس الحكومة باش وصلتنا لهاذا الباب المسدود؟

ووضع سياسة عامة وشاملة مندمجة لحماية الأطفال المغاربة، تركز على مبادئ وقواعد اتفاقية حقوق الطفل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الدستوري، السيد رئيس الفريق الدستوري

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

موضوع هاذ الإحاطة، السيد الرئيس، هو تضخم الرسائل والشكايات المجهولة. هذه الظاهرة تهدد المكتسبات الحقوقية التي حققها المغرب، وقد توسعت بشكل محمول لتشمل كل المواطنين المغاربة، الإداري، القاضي، المحامي، رجال الأمن، رجال السلطة، والمدراء، ورجال الأعمال، ولم تعد تستثني أي قطاع وأية فئة.

في غياب إحصائيات رسمية، تشير بعض المصادر، أنه، السيد الرئيس، من أصل الشكايات المجهولة التي تم التحقيق بشأنها، 96% منها ثبت أنها شكايات كيدية.

إننا لسنا ضد الشكايات التي تبلغ حقيقة على جرائم أو خروقات أو اختلالات أو أي ممارسات تشجع على الفساد، لكن التساؤل المركزي في هذا الموضوع، من يرد الاعتبار إلى الأبرياء والنزهاء من الشكايات الكيدية، خاصة إذا كانت مجهولة والهدف منها تشويه شخص أو تصفية حسابات شخصية أو سياسية؟

إذا كان القانون الجنائي يعطي الحق للنيابة العامة في مباشرة التحقيقات إذا ما بلغ إلى علمها ما يمس بالقانون، فإن المادة 545 من نفس القانون تعطي الحق للشخص الذي تقدمت ضده الشكاية الكيدية الحق في متابعة صاحب الشكاية، وبهذه الشكايات المجهولة يجرم صاحب الحق من حقه. هل هذه هي العدالة؟

إن المسؤولية مسؤوليتنا جميعا، حكومة، برلمان ومجتمع حقوقي ومدني، هي فتح نقاش جاد وهادئ وقانوني وفقهي من أجل إيجاد حل لهذه المعضلة.

إن إثارتنا، السيد الرئيس، لهذا الموضوع، بعيدا عن المزايدات ومنزهة عن الظرفية والمناسبات كما قد يفهم البعض، فالنماذج كثيرة، منها طنجة، وجدة، أكادير، خنيفرة، الداخلة، مراكش، الدار البيضاء، مكناس واليوم في مدينة سيدي سليمان.

وانتي أتحدث عن المبدأ، علما أن بعض المعنيين بالتحقيقات الجارية

الإدارة التي تلزمهم بأداء الغرامات المترتبة عن تأخرهم في الأداء. وبالتالي، فإننا في الفريق الاشتراكي، نتوجه للحكومة من أجل التدخل العاجل لوقف هذا الخلل الذي يضر بمصالح المواطنين ومصالح الاقتصاد الوطني على السواء.

فمن غير المعقول أن غايتنا كمشرعين هي إعفاء المواطنين وتشجيعهم على أداء التزاماتهم وهي تحقيق النجاعة الضرورية لإنعاش الاقتصاد الوطني، بالرفع من المداخل الضريبية، ونجد في التنفيذ إدارة تنفذ نصوص ضدا على الغايات المرجوة منها.

ومن غير المعقول أن الحكومة تتعبأ سياسيا وإعلاميا من أجل دفع أكبر عدد من المواطنين لدفع التزاماتهم، في حين أن إدارة الضرائب تقوم بإجراءات معاكسة بشكل كامل لهذا التوجه الحكومي.

فعلى الحكومة أن تتحمل كامل مسؤوليتها في تطبيق الإجراءات التي أخرجناها من البرلمان، وعليها أن توجه إدارتها لخدمة أهداف المشروع ومصالح المواطنين ومصالح الوطن عوض الانشغال بصراعات سياسية وحزبية ضيقة في الوقت التي يكتوي المواطنون بتعنت الجهاز الإداري وممارسته البيروقراطية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، فليفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الزملاء المستشارين،

يشرفني أن أحيط المجلس الموقر علما ومن خلاله الرأي العام الوطني بقضية تهم في نظرنا جميع المغاربة، وهي قضية فلسطين السليبية والقدس المحتل وشعبها الأبي.

السيد الرئيس،

لقد مرت -كما تعلمون- الذكرى 65 للنكبة الفلسطينية العربية والإسلامية، وقد سنا لازالت تتعرض لأشرس هجمة استيطانية صهيونية في التاريخ، في ظل صمت دولي مطبق.

وقد أردنا من هذه الإحاطة اليوم أن نتجاوز مشاعر الحزن والألم تجاه هذا الوطن الغالي للقيام بأقل واجب تجاه المدينة المقدسة، امثالنا لوصايا رسولنا الكريم عليه الصلاة والسلام عن المسجد الأقصى، وكذلك دعما لجميع المقدسين المرابطين على حياها، وتعزيز صمودهم وتحذ لإرادة المحتل

لأن الآن كلشي تينتظر، أشنا هي الحلول حاليا لأن المغاربة تينتظروا؟ الكل ساكت، من غير البيانات والقراءات اللي تنقروا في الصحف وفي الجرائد، يعني السيد رئيس الحكومة اللي هو المصدر الحقيقي ديال المعلومة، وهو اللي غيقول الحقيقة للمغاربة، ما اقدرش يخرج الآن ويبلغنا أشنو واقع، يبلغ البرلمان، يبلغ الرأي العام الوطني. لماذا هذا الصمت الرهيب؟

احنا نتمنواو، السيد الرئيس، من هاذ المنبر، السيد رئيس الحكومة تكون فيه الجرأة الكافية ويحي لهاذ القبة ولا يحي للقنوات التلفزية ويقول للمغاربة اعلاش هاذ المشاكل كلها ابقينا ساكتين عليها حتى وصلنا لهاذ الباب المسدود، اعلاش هاذ الأزمة؟ لأن هاذ الأزمة تنعكس على البلاد، الآن راه الاستثمارات واقفة، راه كاع المستثمرين، لا المغاربة ولا المستثمرين الدوليين، ما قدوش يستثمروا في المغرب.

حاليا كين تخوف كبير، لأن هاذ الشي اللي واقع ما تيشرش بالخير، تنمناو كما قلت وأكرر وتناكد أن رئيس الحكومة يخرج عن الصمت ديالو في أقرب أجل ممكن.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي في إطار المادة 128.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

السيداتان المستشارتان،

مرة أخرى نجد أنفسنا مضطرين لتنبية الحكومة إلى الاختلالات الخطيرة التي تطال تطبيق القانون، والتي يكون المواطنون ضحايا لها في علاقتهم مع الإدارة. فقد صوتنا على قانون المالية لسنة 2013، ومن ضمن إجراءات إعفاء المواطنين من الغرامات والذعائر والصوائر الأخرى، وكان الهدف من ذلك هو تشجيع المواطنين على أداء التزاماتهم الضريبية وتمكين خزينة الدولة من تحصيل مداخلها بشكل كئيف وناجع في هذه الظرفية المطبوعة بالأزمة المالية، والتي تحتاج فيها المالية العمومية لمداخيل لمواجبتها.

لكن ومع كامل الأسف لإدارة الضرائب تغاضت عن هذه الأهداف التي دفعت المشرع لإقرار هذه التسهيلات خدمة لمصلحة الاقتصاد الوطني، وقررت أن تستند إلى قراءة حرفية للنص العربي من مدونة الضرائب، الذي وقع خلاله إغفال ذكر الإعفاء من الغرامة، وبالتالي فإن المواطنين الذين تمت تعبئتهم عبر وسائل الإعلام والوصلات الإشهارية من أجل تشجيعهم على أداء متأخراتهم الضريبية، وجدوا أنفسهم في مواجهة

الذي نتمنى أن يهجرها أهلها.

وفي هذا الصدد، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، نتمنى اليوم قبل الغد عاليا المهجودات الجبارة التي تبذلها لجنة القدس، برئاسة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، من خلال المتابعة المستمرة لتطورات الوضع بالمدينة المقدسة، واتخاذ جميع المبادرات الهادفة لمواجهة الانتهاكات اللا إنسانية للمحتل الصهيوني الغاشم، ومن ذلك الاتصالات المتتالية مع رؤساء الدول دائمي العضوية في مجلس الأمن، والمنظمات الدولية ذات الصلة للضغط على العدو الإسرائيلي لوقف انتهاكاته. كما ننوه بالعمل الميداني المتواصل الذي تضطلع به وكالة بيت المال القدس الشريف لدعم صمود المقدسيين أمام محاولة التهويد والاستيطان، وذلك من خلال دعم وخلق مشاريع حيوية، تروم حماية القدس والحفاظ على موروثها الديني والحضاري في كافة مجالات التنمية. علما أن المملكة المغربية تساهم بحوالي 80% من ميزانية الوكالة.

وكنا نتمنى أن تنضاف جهود بعض الشخصيات من الدول الشقيقة للإسهام في هذا العمل الميداني للوكالة لصالح القدس والمقدسيين، بدل إطلاق العنان للتصريحات الغربية وغير المسؤولة من لدن بعض الأشخاص، تنتقص من دور لجنة القدس وذراعها وكالة بيت مال القدس الشريف لحماية المدينة المقدسة والحفاظ على موروثها الديني والحضاري ودعم صمود أهلها أمام كل عمليات التهويد والاستيطان.

السيد الرئيس،

إننا اليوم في أمس الحاجة إلى ضرورة موازنة المعركة الدبلوماسية لإجبار إسرائيل على الإيفاء بالتزاماتها ومعاقبتها على جرائمها المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني، والتأكيد بأنه لا مجال لاستقرار المنطقة إلا بتمكينه من ممارسة حقوقه، وفي مقدمتها حق العودة للاجئين إلى مدنهم وقراهم ومنازلهم كحق غير قابل للتصرف ولا للتقادم، فهو حق جماعي وفردى ولا تلغيه أية اتفاقيات ولا معاهدات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

سنستهل جدول أعمال هذه الجلسة إن شاء الله بالأسئلة الموجهة إلى قطاع الداخلية، والسؤال الأول حول تفشي ظاهرة الإجرام والانحراف وانتشار المختلين عقليا. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليبتفضل مشكوراً.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا يختلف اثنان على ظاهرة الإجرام والانحراف وانتشار المختلين عقليا وسط شوارع مدننا أصبح لها تأثير كبير على سلامة المواطنين، خصوصا ما عرفته بعض المدن الكبرى من اعتداءات بالسلاح الأبيض، أدت العديد منها إلى حدوث وفيات في صفوف المواطنين الأبرياء، ناهيك عن حالة السرقة والاعتصاب التي يقوم بها مجرمون معروفون لدى السلطات الأمنية، ولهم سوابق في هذا المجال.

لنا نسالكم، السيد الوزير، عن أسباب هذه الجرائم وعن مخطط وزارتك الاستعجالي من أجل حماية المواطنين من هذه السلوكات والاعتداءات.

وكذلك نطرح السؤال المحير حول اختفاء دوريات الشرطة، شرطة القرب، التي كانت تجوب شوارع المدن، وتساهم بشكل كبير في استتباب الأمن والطمأنينة في النقط السوداء التي تعرف انتشار الجريمة والاعتداءات المتكررة على المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد وزير الداخلية المحترم للإجابة على السؤال، فليبتفضل.

السيد أحمد العنصر، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فعلا هاذ السؤال وإن لم يكن آني فهو صوغه يبقى دائما قابل للمعالجة، ولا بد أن أذكر بالوضع يعني وضع الأمن في بلادنا. أذكر لأن فعلا هاذ سؤال طرح علي عدة مرات في هذا المجلس الموقر وفي مجلس النواب، وسأذكر بأن عدد يعني الحالات التي يعني تعالجها المصالح الأمنية، من أمن وطني ودرك، تتجاوز 570 ألف حالة سنويا، أي بمعدل تقريبا 19 حالة لكل ألف ساكنة، وغير للمقارنة وليس يعني غير الإحصائيات باش تقارنو في بلد مثل بلجيكا الذي هو أصغر حجما وكثافة سكانية، كين 120 حالة لكل ألف ساكنة، هناك 86% من هذه الحالات يعني تيتم الحل ديالها، 50% من هاذ الحالات كلها هي اللي كنهم فعلا الإجرام الجسدي أو الإجرام يعني الذي يستهدف الأشخاص والممتلكات، الأمور الأخرى هي أمور يعني عادية، سرقة، سيارات، إلى غير ذلك.

ورغم هذا، لماذا أذكر بهذا؟ لأن هناك تصنيف كذلك دولي فيما يتعلق بالجرائم بالقتل (les homicides) أن المغرب في المرتبة 161 على 200 وشي حاجة، بمعنى أن يعني الوضعية بصفة عامة ديال المغرب ليست مقلقة، ورغم أننا نتمنى أن تكون أحسن بكثير من هذا، مع العلم أن ما كابنشاي شي دولة اللي ما فيها شي الإجرام، وعندنا الآن الفعالية ديال

رقيب، ويهددون حتى رجال الأمن الذين أصبحوا بدورهم يبحثون عن من يؤمن حياتهم.

باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، ندق ناقوس الخطر، وأصبح من واجبنا الاتحاد جميعا لردع هؤلاء المجرمين الذين يربعون المواطنين ويقومون بجرائم الاعتصاب بذريعة أنهم محتلون عقليا، مطالبين الحكومة بضرورة إعادة النظر في القانون الجنائي ومسطرة العفو حتى تتمكن من الضرب بيد من حديد على المجرم المحترف، ومعاقبته بأقصى العقوبات في حالة العود، مع محاربة الترحيل المختلين عقليا من بعض القرى إلى بعض المدن، كفاس والدار البيضاء ومراكش... إلخ.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، من أجل الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أعتقد أن بالفعل الوقت المناسب لهذا السؤال ما تيمكنشاي باش تتوسع فيه ونعطيو جميع... لما قلت بأن تداركو القالة ديال النسبية ديال يعني الموظفين، فمعنى أن هناك أشياء أخرى، من تكنولوجيا ومن استعمال تكنولوجيات حديثة، من تخصيص للفرق، كإينة الفرق اليوم ماشي نفس البوليسي اللي تيقوم بالجرائم المالية أو الجرائم البنكية أو بجرائم أخرى، فهناك عدة تخصصات التي تساعد على الفعالية في هذا الميدان.

وأريد كذلك أن أقول أن المجتمع المدني بالعكس نحن اليوم هناك برامج وهناك يعني لقاءات وهناك تحسيس وشرابة مع جمعيات المجتمع المدني، مع المدارس، مع الفاعلين في ميدان التعليم، لأن نعتبر أن محاربة الإجرام ليست هي أمنية محضة، بل هي كذلك توعية، وهي كذلك تربية.

كيبتي بطبيعة الحال المشكل ديال الأمن ككل، بما فيه يعني ظاهرة المختلين العقليين، وطرحتم مقترح سؤال، أنا لا أدري هل الجميع متفق معه أننا نخرجهم من البوادي ونديهم للمدن، ليس هو في نظري الحل الأمثل، ولكن الحل هو أن يكون تضافر الجهود ديال كل المصالح اللي كتعمل في هاذ الميدان لأن الشرطي في هاذ الحالة، ما يمكن لو إلا فعلا يمسك هاذ الحالات اللي يمكن تكون فيها خطورة، يمكن يكون فيها يعني هجوم على المارين وعلى الأشخاص، ولكن لابد كذلك من العمل مع جهات أخرى، من مستشفيات، من جمعيات المجتمع المدني، من فعاليات اجتماعية، إلى غير ذلك، وهذا ما نسعى إليه.

وكيفنا كان الحال، ابغيت نذكر بأن نحن نسعى إلى المزيد، ولكن الوضعية ديالنا ليست بقيحة.

مصالح الأمن هي كذلك في أرقام، بحيث أن هناك تزايد ديال الأرقام سنة بعد سنة، ماشي أنها كتزاد الجريمة، الجريمة راه كتزاد فعلا وكنتقص ولكن معنى أن الفعالية ديال الإجراءات رغم قلة العدد ديال العاملين في هاذ القطاع إلا أن هناك إجراءات أخرى، مثل يعني الفرق الرجالية للدوريات الرجالية، مثل يعني الفرق بالموتورات، مثل واحد العدد بالشكليات، مثل واحد العدد ديال الأشياء لأن المهم ليس في المعالجة ولكن هو (La dissuasion)، هو أنك يعني يحسوا الناس بأن راه كإينة المصالح ديال الأمن، وهذا كولو بدا تيعطي النتائج ديالو.

فيما يتعلق بالمختلين العقليين، هاذ الشيء المعالجة الأمنية بوحدنا لا تكفي، بطبيعة الحال تناخدوهم ولكن راه كإين كذلك مصالح اللي كنتعاملو معها اللي هي تتلعب الدور ديالها، من مصالح صحية وغيرها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق التجمعي من أجل التعقيب، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

لا أشك في حسن نواياكم، شاكرًا بالمناسبة رجال الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة عن عملها الجبار من أجل استتباب الأمن واستئصال ظاهرة الإجرام من مجتمعنا، وتوفير الاستقرار والأمن لجميع المواطنين.

لكن للأسف الشديد، السيد الوزير، أخبركم بالرغم من هذه الجهود أن هذه الظاهرة لازالت متفاقمة، خصوصا وأنه لم يتم إلى اليوم إشراك جمعيات المجتمع المدني التي أقر الدستور تدخلها في السياسات العمومية، وأضحى عملها يوازي عمل الحكومة في توفير الأمن، خصوصا وأن المجرم أصبح ضليعا اليوم في قانون الإجرام، ومحترفا بكل المقاييس، بحيث انتقل من النشل واعتراض السبيل واستعمال السلاح الأبيض إلى السطو على الأبنك والنصب المحترف على الأموال والعقارات، وانتقلت الجريمة الإلكترونية عبر التصوير والتشهير بأعراض الناس والتزوير الإلكتروني واستعمال الهواتف الأجنبية واعتماد تقنيات جديدة في التواصل عبر الهواتف الذكية للإفلات من العقاب والمراقبة والتتبع الأمني.

السيد الوزير،

لو تمعنتم في الفئة التي تسجن سنويا، وقيمتم بدراسة مستفيضة لها، سيتضح لكم أنه يتم القبض عليها في فترة الشتاء بكل سهولة وبدون مقاومة، بعد قيامهم بجناح يعاقب عليها القانون في 6 إلى 10 أشهر، رغم أنهم في قضاء فترة الشتاء داخل السجون التي توفر لهم الدفء والعيش داخلها.

وفي فصل الصيف تجدهم يعترضون سبيل المارة دون حسيب ولا

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

قبل الانتقال إلى السؤال الموالي، أريد أن نرحب جميعا في هذه الجلسة بتلاميذ وتلميذات "نادي المواطنة المدرسية ثورية الشاوي" بسلا، و"مؤسسة الأمانة الخصوصية" بحج السلام، نرحب بهم ونتمنى لهم توفيقا كبيرا في المسار التعليمي والدراسي.

وننتقل مباشرة إلى السؤال الثاني، موضوعه إنجازات صندوق التطهير وتصفية المياه المستعملة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين، السادة المستشارين،

في إطار ضبط حسابات العمليات المتعلقة بالتطهير السائل وتصفية المياه المستعملة، تم ابتداء من فاتح يناير 2007 إحداث حساب مرصد لأمر خصوصية يسمى صندوق تطهير السائل وتصفية المياه المستعملة. ويعتبر الوزير المكلف بالداخلية هو الأمر بقط موارد وصرف نفقاته. وتتكون موارد هذا الحساب من مخصصات الميزانية العامة ومن الموارد التي يمكن تعبئتها وتخصيصها طبقا للتشريع والتنظيم الجاري به العمل، وأيضا من مساعدات وهبات المؤسسات الدولية وتخصيص الموارد لتمويل النفقات المتعلقة بإنجاز الدراسات حول تطهير السائل، وتصفية المياه المستعملة، ودفع المبالغ لفائدة الفاعلين العموميين والخواص المكلفين بتدبير التطهير السائل في إطار اتفاقية شراكة بين الدولة وهؤلاء الفاعلين.

ومنذ إحداث هذا الحساب، تم التوقيع على عدة اتفاقيات بمبلغ استثماري يصل إلى 4569 مليون درهم، يتم تمويله من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والوكالات بمبلغ 3573 مليون درهم، والدولة بـ 803 مليون درهم، والجماعات المعنية 193 مليون درهم.

ولقد بلغت الأموال المعبأة في إطار هذا الصندوق خلال الفترة من 2009-2011 ما قيمته 1166 مليون درهم، تم استعمال جزء منها لتمويل البرنامج الوطني لتطهير السائل الذي تم إعداده سنة 2005، والذي يهدف إلى:

أولا، بلوغ نسبة ربط تصل إلى 80% بالمجال الحضري؛

ثانيا، تقليص نسبة التلوث بـ 60% على مستوى الجماعات الحضرية. كما يشمل هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته 43 مليار درهم مجموعة من العمليات.

لذلك، السيد الوزير، نساءلكم، عن الإنجازات التي تم تحقيقها في إطار هذا البرنامج، وكذلك ما هي التكلفة المالية للمشاريع المنجزة؟ وما هي

الجماعات والمناطق المستفيدة من هذا البرنامج؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم، فعلا ذكرتم بأهم المحطات ديال هاذ الصندوق وديال هاذ العملية، فالخطط في حد ذاته لأن الصندوق ما هو إلا آلية ديال التمويل، فعلا سنة في سنة 2006 تم يعني الشعور بأن هناك تأخير في هاذ المجال ديال تطهير السائل، وبشراكة ما بين وزارة الداخلية ووزارة الطاقة والمعادن والمياه والبيئة، تم إعداد برنامج في أفق 2020 والأهداف ديالو هما اللي ذكرتم بها، وهو فعلا ربط 80% وتخفيض إلى 60% فعلا نسبة التلوث بـ 60%.

وفي سنة 2007 أنشئ فعلا هذا الصندوق، وكان البرنامج يهدف إلى: - الرفع في أفق 2020 إلى الرفع من نسبة الربط بشبكة المياه العادمة إلى 80%؛

- إحداث محطات ومنشآت معالجة المياه المستعملة في 330 مدينة ومركز؛ - وتقليص نسبة التلوث كما قلنا بـ 60%.

وقد فعلا اعتمدت الوزارتين الشراكة مع عدة فاعلين آخرين، خصوصا الوكالات والمكتب الوطني للماء والكهرباء، وبدأ يعني الاشتغال بهذا الصندوق. فما أنجز إلى حد الآن وهو هاذ الصندوق ساهم في تمويل مشاريع لفائدة 163 جماعة ليومنا هذا، منها انتهاء الأشغال في 81 من هاذ الجماعات، 52 في طور الإنجاز و30 جماعة من هاذ 163 اللي غنتطلق. بطبيعة الحال الشطر الثاني باش نكملوا 330 غادي يجي لأن كما قلت هو في أفق 2020.

وقد وصلت مساهمة الصندوق الوطني لتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة بين 2006 و2012 تقريبا 4 المليار ديال درهم، ساهمت فيها وزارة الداخلية بأكثر من 50%، بـ 2 ديال المليار و14 مليون. وقد مكنت هذه الجهود من الحفاظ على وتيرة إنجاز البرنامج، هناك تأخير في الربط لأن عدد ديال المشاركين ما كيغيوشي أنهم يؤديو ذيك المساهمات ديال الربط، ولكن البرنامج غادي.

وفيما يتعلق بالمحطات ديال المعالجة، فهناك 73 محطة، وهذا ما جعل أن نسبة المعالجة ارتفعت من 7% في 2006 إلى 28% حاليا.

وبالنسبة لـ 2013، فهناك مبلغ مالي لـ 630 مليون الذي رصد لهذه العملية. أما أشنو هما الجماعات فنحن مستعدين نعطيوكم اللائحة ديال هاذ

السادة المستشارين،
السيدات المستشارات،

فبالفعل يعني لما تحدثت على برنامج تطهير السائل ركزت على الجماعات وعلى ما هو يعني تهم المراكز والجماعات واللائحة موجودة، هذا لا شك، وحتى الأرقام يمكن لنا تقارنهم، ماكين حتى شي إشكال، المعطيات موجودة.

ما ابغيتشي نهضر على برامج أخرى كبرى التي تهم كذلك التلوث وبطريقة أو بأخرى تهم تطهير السائل.

عندما تحدثت عن واد سبو، فبطبيعة الحال واد سبو هو فاس، مدينة فاس، هو القرى على الضفاف إلى غير ذلك، وهذا مشروع انطلق فعلا بأكثر من 750 مليون درهم ويشغل.

هناك كذلك برامج، عندما نتحدث مثلا على مارتشيكا في الناضور، فاحنا تنفكرو في السياحة وتنفكرو، لكن راه كذلك داخل فيها المسألة ديال التلوث وديال التطهير وديال الحماية ديال البحر.

هاذو برامج موجودة، برامج كبرى، انطلقت وهي في طور الإنجاز وسنوفي السادة المستشارين بجميع هذه المعطيات، وربما في إطار لجنة يوما ما يمكن أن يكون توسع في هذا المجال حتى يكون الإطلاع أشمل على ما تقوم به مع قطاعات أخرى في هاذ المجال الحيوي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الموالي يتعلق بوضعية مسيري الأشغال للإنعاش الوطني. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخوتي، إخواني المستشارين،

كما تعلمون، يعاني مسيرو الأشغال والإنعاش الوطني خريجي مدرسة الأشغال العمومية والمواصلات وضعية مزرية وفريدة من نوعها، إذ تم نسيانهم في السلم الخامس لمدة تزيد عن 30 سنة.

ولتنوير المجلس الموقر والرأي العام، الأمر يتعلق بمجموعة من المواطنين المغاربة الذين تم توظيفهم في السلم الخامس في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات في إطار الإنعاش الوطني، وتم نسيانهم لمدة أكثر من 34 سنة، في حين أن واحد المجموعة من الأطر اللي تخرجوا معهم واشتغلوا مثلا في البريد أو في التجهيز فيهم اللي وصل للسلم 10 والسلم 11. هاذي جريمة إدارية.

163 جماعة التي تمت فيها الأشغال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

التعقيب للفريق الفيدرالي، فضلو السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة فعلا احنا متأخرين بشكل كبير في هاذ المجال هذا، فإلى عرفنا بأنه إجمالي الإنتاج نتاع النفايات السائلة هو 700 مليون متر مكعب في السنة، اليوم المعالجة لا تتجاوز 300 مليون متر مكعب، أي 400 مليون متر مكعب غير معالجة.

أيضا إلى عرفنا بأنه اليوم نسبة نتاع الربط بشبكة التطهير السائل يالله كتوصل قلتو 28%، احنا المعطيات اللي عندنا تتقول غير 24%.

أيضا الجماعات اللي اليوم تتقوم بتدبير احترافي لخدمة التطهير السائل لا تتجاوز 177 جماعة.

أيضا نبعو نعرفو منكم لأنه في سنة 2009 تم الشروع في إنجاز واحد البرنامج استثماري اللي النهاية نتاعو كانت في 2012، والي تهم 219 مدينة ومركز حضاري بنسبة نتاع الساكنة 9 مليون نسمة، اللي كهم:

- تخلص واد سبو من التلوث؛

- إصلاح وتوسيع أيضا وإنجاز شبكة التطهير بـ 188 مدينة؛

- استكمال الأشغال نتاع التجهيز بـ 31 مركز.

وبالتالي، اليوم السياسات العمومية للأسف كنعقلوا واحد التناقض، إحداث مدن جديدة بدون ربطها بالشبكة نتاع التطهير، نعطي نماذج: مدينة تامنصورت في مراكش، سيدي رحال الشاطي في إقليم سطات، وبالتالي اليوم كيف غيمكن نتقدمو في البرنامج واحنا تنديرو مدن جديدة بدون الربط نتاعها بشبكة التطهير؟

بطبيعة الحال هناك مجموعة من الأرقام والمعطيات ما عندخلوش فيها، نتمناو أنه نتوصلو باللائحة، ونتمناو الحكومة تسرع بالإنجاز لأنه متأخرين لأن هاذ الشي عندو ضرر بالبيئة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

الأرقام، هاذ الناس اعلاش ابقاو من بداية الثمانينات وهما في السلم الخامس؟ هذا هو السؤال.

ملي غنقول لي 6 سنين ولا 7 سنين، وتتقول لك أن الناس اللي ابدوا معاهم وتخرجوا معهم راهم في السلم 11، إذن هاذ السيد اللي ابقات ليه 6 أيام ويخرج (la retraite)، فين غيوصل للسلم 11؟ في الآخرة؟

باش نقولو الوضع كيف هو، اعلاش هاذ الناس تنساو 28 ولا 34 ما ندخلش في الأرقام، هاذ الناس، السلم... حتى ابدينا كنهضرو، تتقول لي غدا غيدوزوا للسلم السابع 174، واخا يكونوا غير 2 ديال المغاربة مضرورين، ما ندخلوش في الأرقام، 174 راه الناس خدمت البلاد.

ملي كنعقول لك، السيد الوزير، وأنا عندي ملي كيوصلوكم الناس، ملي حيندا السلم 1 حتى 4، ووصلوا عليهم ذوك الناس اللي كانوا خدامين عندهم، كانوا هما كيخلصوهم، هاذ الوضع الإنساني ما تيبانش لكم أن غتولي بحالك بحال ذاك الإنسان اللي كنت كنتعطيه الكارطة، راه كايته وضعية خصنا ندققوها، ما نهضروش في العموميات.

كايته حالة إنسانية، يكونوا 174، يكونوا 4، كايته حالة إنسانية، الناس تنساو، اعلاش تنساو؟ لأن غادي تقول لي قبلوا الوضع، قبلوا الوضع لأن واحد الوقت كانوا المغاربة يتقبلوا الظلم، وملي كيتقبل الظلم ما تبصحش مشروع، ماشي غير حيث اقبلت الظلم راه مشروع، هذا هو اللي خصو يتقال، اعلاش هاذ الناس ابقاو؟ واش غادي تسرعوهم؟ كايين ناس اللي ابقات ليه غير عامين ويخرجوا (la retraite)، غتوصلو للسلم 11؟ ما يمكنش.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار، أنا أتحدى إلى اعطيتي لي مسير أوراش اللي تخرج ووصل لـ 11، أنا هاذو نعطيهم 14، خصنا نكونو كهضرو على اللي كهضرو عليه، خصنا نكونو كهضرو على الواقع.

المسيرين ديال الأشغال دخلوا وعندهم نفس الوضعية، المشكل اللي مطروح واحد المجموعة هي هاذي جات للإنعاش الوطني، الإنعاش الوطني معروف أنه ليس تابع للوظيفة العمومية.

وبالعكس، احنا حفاظا على هاذ الشئ اللي قلت، على الروح ما يكونش الظلم، على الروح أن هاذ الناس ما يضيعوشاي، بادرنا باش رغم أنهم في هذا القطاع أننا نسويو لهم الوضعية، وتكون عندهم نفس الوضعية اللي عند المسيرين ديال الأوراش في الأشغال العمومية، في التجهيز، في

وهاذ الوضع في إطار الاتحاد العام الديمقراطي للشغالين كمركية وطنية، خصنا واحد المجموعة ديال الوقفات احتجاجية ومراسلات للوزارة، ولحد الآن لم يجينا أحد، وفي غياب المعنيين بالأمر ربما أن هاذ الناس دوزوهم للسلم 6 بلا ما يتحاور معهم حتى واحد. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد المستشار، يجب أن نحدد عما نتحدث، فعلا نتحدثوا على 147 حالة ديال الناس اللي جاو للإنعاش الوطني في إطار وزارة الداخلية، واللي ماشي 34 سنة هاذي، هاذي يعني 5 أو 6 سنوات خرجت واحد المذكرة ديال الوظيفة العمومية، اللي تتقول أن هاذ الناس يسمح لهم أنهم يدوزوا من السلم الخامس والسادس ويطلعوا حتى للسلم التاسع.

فعلا كان مشكل في وزارة الداخلية مع هاذ الفئة، لأن تيطلبوا أنه تحسب لهم الأقدمية، والمصالح الأخرى تتقول أودي هاذ الناس راه ما اقضواشاي عندكم هاذ الفترة هاذي، راه جاو عندكم يعني ما غنحسبو إلا المدة اللي عندكم.

ورغم ذلك، ابقينا مستمرين وتحل المشكل وتخبر، بالعكس راه اخبرنا، هاذ السؤال كان مطروح من فريقكم في نفس التاريخ اللي وضعته بمجلس النواب وأعطي الجواب عليه، وأنا مسرور أنني نعطي هاذ الجواب.

هاذ 147 حالة، 138 منها انتهى الأمر وتخلصت وراه حتى الترقية للسلم السابع راه غيكون ابتداء من فاتح يناير 2012 كين، و9 حالات اللي باقين راهم الآن في التأشيرة، وغادي تنتهي الوضعية دياهم وتسوي مثلهم مثل ما هو موجود في جميع الوظيفة العمومية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

لديكم تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

السيد الوزير،

بسطتو المسألة زعما... اعطيتوها كاع هاذ... بسطتو، نخيدو 6 سنين من 34 اشحال كتبتي؟ 28، راه بحال 28 بحال 34، ما ندخلوش في هاذ

ميادين أخرى.

وهذا اللي وقع بعد هاذ التعتيل، أنهم الآن صبحوا... واخذينا بعين الاعتبار الأقدمية دياهم، وكاتبنا، راه احنا كاتبين الآن الصندوق ديال (les retraits) باش ياخذ الأقدمية دياهم، وهاذ الأقدمية هي اللي محسوبة في الترقيات اللي هي ماجية، إذن ما كينش حتى شي ضياع عندهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال الرابع، موضوعة وضعية خلايا استقبال النساء ضحايا العنف. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

أستسمح لأنني ما يكتش نلقي السؤال من المكان ديالي.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي، لك الكلمة الأستاذة.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون،

السادة الوزراء،

السيد وزير الداخلية، في إطار توجه الحكومة للقضاء على أشكال التمييز ومحاربة العنف ضد النساء، ومن أجل تفعيل المساطر والقرارات ذات الصلة بالموضوع، تم إحداث خلايا استقبال النساء ضحايا العنف بمراكز الشرطة، وهو ما يشكل خطوة إيجابية تقتضي أن نثمنها ونطورها. في هذا الصدد، نلاحظ ضعف مرودية هذه الخلايا لاعتبارات متعددة، وهو ما يدفعنا، السيد الوزير المحترم، لمساءلتكم حول الجوانب التالية:

- كم هو عدد هذه الخلايا على الصعيد الوطني؟

- ما هي الإحصاءات الوطنية حول النتائج المحققة والتدابير المتخذة

ذات الصلة بعمل هذه الخلايا؟

- ثم ما هي التدابير التي تعتمون اتخاذها من أجل تقوية قدرات هذه

الخلايا، خاصة بالنسبة للموارد البشرية المؤهلة للاستقبال والاستماع

للنساء ضحايا العنف؟

وشكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة المحترمة.

الكلمة للسيد وزير الداخلية المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيدة المستشارة على طرحها هذا السؤال. لا بد أن أذكر أن هاذ الخلايا ديال المراكز ديال الشرطة، خلايا التي تهتم بالعنف ضد النساء، جاءت في إطار المجهودات الحكومية للعناية بأوضاع المرأة، وخصوصا فيما يتعلق بتعنيفها أو فيما يتعلق بتمكينها من جميع الحقوق، سواء تعلق الأمر بالمواثيق الدولية أو الحقوق التي هي في الدستور.

إلا أنه يجب كذلك أن نعترف أن هاذ الخلايا محدودة، لأن عندما نتحدث عن العنف ضد النساء أو عن المعالجة فليس هناك غير الجانب الأمني، ولكن الجانب الأمني مهم لأن نعرفو أن المرأة باش تجي تتشكى من العنف راه إلى ما لقاتشاي واحد الفضاء اللي ممكن فعلا تهضر فيه، راه يمكن حتى الشكاية ديالها غادي تكون ضائعة.

فإذن ابدينا بواحد 3 ديال المدن الكبرى اللي كان كثير فيها هاذ الشيء هذا، وهي على الصعيد ديال الشرطة القضائية، وهي الدار البيضاء والرباط وفاس أعتقد إلى ما خانتنيش الذاكرة، طنجة عفوا، الدار البيضاء، الرباط، فاس، مراكش، وطنجة، وطورنا هاذ المراكز أن أصبحت الآن 119 مركز الذي أصبح يشتغل عبر التراب الوطني.

إضافة إلى هاذ 119 مركز، هناك كذلك المحاور لأن 119 ماشي معنى أن جميع المراكز ديال الشرطة راه فيها هاذ الخلية، فهناك نساء اللي ما يمكنهاش تجي لهاذ المركز وكتمشي للمركز القريب منها، فهناك 362 بما نسيمم احنا المحاورين ديال النساء لتسهيل هاذ العملية ديال وضع الشكاوي، وكذلك الأخذ بيد المرأة.

وتم إحداث كذلك دائما لأن هاذ المراكز فعلا الفعالية ديالها ابدات كتبان، واعطت نتائج، وهذا اللي جعل أننا خلقنا وحدة مركزية للتتبع ديال هاذ (le point focal) لتتبع هاذ العمليات التي تقوم بها، وكذلك 3 ديال المراكز على ثلاثة النقط ديال التحليل على المراكز الكبرى.

الأرقام هي 80 ألف حالة خلال 5 سنوات، منها 90% تم العنف الجسدي و10% العنف الجنسي، واليوم احنا ساهرين على التكوين ديال العاملين في هاذ الخلايا وعلى إعطائهم الآليات، وكيف يمكن أن يتعاملوا مع النساء، وإن شاء الله سنطور هذه الخدمة لأننا نعتبرها أساسية بالنسبة لمساعدة المرأة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السيدة المستشارة المحترمة، لديك تعقيب؟

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

شكرا السيد الوزير.

اللي هو في الجامعات، أنه يجمينا من هاذ الشي هذا، بحيث أن ذاك الشي اللي غيوصل للأمن غيكون يعني قليل.

ولكن رغم ذلك، هاذك الشي خصنا كيف ما كان قليل أو كثير خصنا نعتنيو به، وهاذ الشي اللي جعل أن قلت أن هاذ التجربة بالنسبة لنا تجربة يعني أساسية، وتجربة أعطت الأكلة ديالها، ونحن نظورها الآن بيعني مزيد من التكوين للمحاورين ديال النساء المعنفات بتحضير الآن راه كين واحد المرشد، واحد (le guide) ديال كيفاش يعني حتى التحاور، لأن هاذي مهنة أخرى، يعني انكونو واقعيين، راه ماشي أن أي شرطي غادي تجي عندهم المرأة المعنفة وغادي يتصنت لها ويفهمها، راه تتعرفوا هاذ الحالات، يمكن حتى الكلام ما غاديش تقوى على الكلام أنها تقول.

لهذا، نحن نشغل في هذا الميدان، ونشتغل كذلك قبل أن تصل هذه الحالات إلى الأمن في إطار الشراكة مع عدد ديال الفاعلين، وربما كما قاتم يعني الجماعات المحلية، ولكن غير ابغيت نذكر بأن اليوم الدستور راه فارض على الجماعات المحلية وعلى الإدارة أن هاذ التفكير بالفكر ديال النوع أنه خصو يكون حاضر، ولما كهضرو على النوع ماشي غير المساواة بين المرأة والرجل، ولكن كذلك الأخذ بعين الاعتبار كل ما تعانیه المرأة من عنف، وإلى غير ذلك. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال الخامس يتعلق بوضعية المقدمين والشيوخ. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين،

يعاني المقدمون والشيوخ من وضعية مادية واجتماعية صعبة، تقتضي التدخل العاجل لإنصاف هاته الفئة وإعادة الاعتبار لها بالنظر للمهام الكبيرة التي تقوم بها خدمة لهذا الوطن.

إن الأمر اليوم يقتضي ضرورة العناية بالمقدمين والشيوخ، والاهتمام بأحوالهم المادية والاجتماعية، ولم يعد مقبولا في مغرب اليوم، وفي ظل ارتفاع كلفة المعيشة أن يتقاضى هؤلاء أجرا زهيدا جدا، لا يكفي لسد حاجياتهم وحاجيات أسرهم المتزايدة في مجال التعليم والتطبيب وغيرها.

كما لم يعد مقبولا أن تبقى هذه الفئة محرومة من الضمانات الأساسية الممنوحة لغيرهم في مجال التغطية بمهامهم والتعويضات عن الأخطار التي

نعلم جميعا أن كين مجهود مبذول، من هاذ المنبر نحن نحبي نساء ورجال الشرطة، فقط نعلم جميعا أن دستور 2011 هو جد متطور، وهنا ما غاديش نذكر بالفصل 19، 20، 21، 22 اللي كيدويو على المساواة وعلى المناصفة، على مناهضة التعذيب، على السلامة الجسدية والنفسية، وروح النص الدستوري بصفة عامة تؤكد على احترام حقوق الإنسان، واحنا كنتلبدو من الحكومة أن تتاهي مع هذه الروح الدستورية. وبالتالي، كنتلبدو بالإسراع بإخراج القوانين المتعلقة بمناهضة العنف والتمييز بشكل عام، والعنف الأسري المبني على الجندر بشكل خاص، ولهذا كتركزو على مزيد من التكوين في مجال حقوق الإنسان.

نعلم جميعا أنه في أسلاك الشرطة، نساء ورجال الشرطة كيتلقاو في المواد اللي كيدرسوها أو في التكوينات اللي كيدروها المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان، كنعرفو أنه مؤخرا في السنوات الأخيرة ولات هاذ المسألة معمول بها، ولكن عندنا مشكل على مستوى الواقع، لا نلامس تفعيلا حقيقيا ومعما لهذه المعايير على مستوى الواقع، واش هذا راجع لضعف التكوين أو لعدم الالتزام بتطبيق هذه المعايير؟

وهذه من النقط، السيد الوزير المحترم، التي تخرجنا على مستوى المنتديات الدولية، وتعرفون أنه هناك من يستغلها في إطار سياسي ضيق للمس بالمصالح العليا للوطن.

عندي نقطة اخرى ابغيت نضيفها وهو الجماعات المحلية، كنعرفو أن كترتبط بالمواطن، بالإثارة، بالطرقات، إلى غير ذلك، احنا بغينا تقوية الجانب الاجتماعي داخل الجماعات المحلية إسوة ببعض النماذج الدولية بحال البرازيل مثلا، اللي كنعلقوا الشق الاجتماعي حاضر، وكين تمويلات مرصودة لهاذ الجانب وينخرطون في مسائل العنف، إلى غير ذلك، إضافة إلى هاذ الشي كنبغيو تقوية الموارد البشرية، السيد الوزير، المكلفة بالإنصات للمعنفات، التمويلات الخاصة لهذا، لأن المعنفة كنتطلب واحد المعاملة خاصة.

وشكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة،

السيدة المستشارة، فعلا أنا معكم ومتفق معكم، وأنا نتمنى أن فعلا هاذ الحالات، هاذ الخلايا ديال الشرطة أنها لن تهتم إلا بنسبة ضئيلة، يعني أن ما غادي ييتقى والو، ذاك الشباك ديال الحماية ديال الوقاية اللي قبل منو اللي هو في الجماعات، اللي هو في إدارات أخرى، اللي هو في المدارس،

يعني تفكرو في شي حاجة أخرى من غير المقدمين ذيك الساعة تقولو هاذ الشي ما كاينش.

هل هذا يعني أننا ما نعتنيوشي بهاذ الفئة؟ أنا غنعطي غير بعض الأرقام مثلا بالنسبة للأجور. بالنسبة للأجور، الشيخ الحضري، رغم أننا خصنا نديرو الفرق ما بين الحضري والقروي، الشيخ الحضري كان في سنة 85 يتقاضى 782 درهم، والمقدم 702، في سنة 1997 الشيخ الحضري 1600 درهم، المقدم 1400، اليوم بعد الوضع اللي تحسن في سنة 2011 الشيخ 3000 درهم، والمقدم 2630 درهم. إذن، نحن في المستويات ديال (SMIG¹)، غير باش نعطي بعض الأرقام.

وهاذ الشي كذلك موجود بالنسبة للقرويين، أنا غير نعطي الرقم الأخير باش ما ناخذوش الوقت كفو، الشيخ القروي اليوم كيتقاضى 2000 درهم والمقدم 1500 درهم، هاذو كتعويضات جزافية.

إضافة لهاذ الزيادة في الأجور، هناك أولا تزويدكم بالدراجات النارية، 6000 دراجة تقريبا اللي كانت، هاذ السنة غادي زيدو 17.000 دراجة لكي يكون العمل مشمول.

كذلك بالهواتف والتعبئة ديال الهاتف، لأن العمل ديالو هو هذا ما يمكناش تقولو لو حتى تجي، لابد هذا هو الوسيلة ديال العمل يعني غيتعطوهم.

هناك كذلك التغطية الصحية، هناك مع الشركات اخذينا عقد، وعندهم هاذ التغطية الصحية، إضافة إلى بعض الامتيازات التي تقوم بها، وأظن سنستمر إن شاء الله. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للفريق الاستقلالي من أجل التعقيب على الجواب، تفضلوا.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الزميلة والزملاء الأعزاء،

إذن احنا كلنا تنبغيو من وراء هاذ السؤال، السيد وزير الداخلية، الموجه إليكم حول هذه الشريحة المواطنة التي تلعب دورا طلائعيا في مجتمعا في شتى المجالات، من خلال هذه القبة أن يعلم الجميع مدى العناية التي توليها الحكومة لهذه الشريحة. وقد أبتتم بالأرقام أن هناك تطور في الحالة بالنسبة للاعتناء بهذه الشريحة، لا من الناحية المادية ولا الاجتماعية.

ولكن نحن نود فقط أن نحسس بمقتضى هذا السؤال بمكانة هذه الشريحة ونطلب المزيد من العناية، وأنتهز هذه الفرصة كذلك لنطالب

بواجبونها أثناء قيامهم بمهامهم، إلى غير ذلك، من الضمانات التي تخول لهم سبل العيش الكريم.

كذلك، السيد الوزير، تعلمون أن هاذ المقدمين يعملون مع جميع الوزارات، وهما كيمثلوا إلى جينا تقولو كيمثلوا الدولة في المناطق الترابية ديالهم لأنهم كيعملوا مع وزارة العدل ومع البريد ومع الأمن ومع الدرك، هما اللي كيبغوا جميع الأمور، وحتى إلى كانت شي مسائل، والدقيق وكلشي، إلى جينا تقولو هما كيمثلوا... والتعليم وكلشي كيعملوا معهم.

لهذا، السيد الوزير، التاريخ راه كيسجل إلى جاب الله وكانت هاذ الحسنة وصلحتو من الأوضاع ديالهم واعطيتوهم واحد المسائل ديال النقل مثلا مجال الدرجات النارية كما معطين لبعض الأعوان وبعض هذا باش يمكن لهم، لأن كنعرفوا القصور والمناطق ديال الحدود الترابية ديال المقدمين مزربعة في الدواور، إلى كانت وسيلة تناعت النقل راه تساعدهم.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات العاجلة التي ستقومون بها لإنصاف هاته الفئة وإعادة الاعتبار لها وتحسين وضعيتها المادية والاجتماعية، والتي لا تليق برجال خدموا ويخدمون هذا الوطن في صمت وبكل تفان وإخلاص ونكران الذات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا قبل الجواب ربما على جوهر السؤال، ابغيت نذكر بأن هاذ الفئة ديال المواطنين اللي هي هاذ الخدمة اللي هي ربما فريدة في المغرب، يعني نوع خاص، نادرين، ما كاينش، ما كنعرفش شي بلاد ولكن نادر ربما أنه يوجد، أنا ابغيت نقول بأن نعتزوا بها، ليس كوزارة داخلية فحسب، كمواطنين لأن يقومون بخدمات وخدمات جلييلة بالنسبة للمواطن، سواء في العالم القروي أو في العالم الحضري.

اليوم راه تطورت يعني الوسائل، التلفون، البرا وكذا، ولكن ما نساوش أن واحد الوقت يعني هاذيك العائلة اللي كنجيبها ذاك المانضة من الشهر للشهر، راه لو لم يكن ذاك المقدم وذاك الشيخ، ما عمرها تشوفها ولا تشدها.

إذن من هاذ الناحية يعني لا يختلف اثنان أن الدور ديالهم مهم، كذلك عندهم وضعية خاصة اللي ما هي شي وضعية ديال الموظفين، هما ماشي موظفين، السلك ديالهم ما هو شي ديال الوظيفة العمومية، وهذا يمكن نفتحو فيه نقاش لأن فعلا كاين أطروحات، إلى كان غيتوظفوا راه كاين

¹ Salaire Minimum Interprofessionnel Garantie

بأن التشييب، راه الشيخ خصو يكون شيخ، خصو يشيخ، ولكن كيف ما كان الحال فعلا هناك تطورات اجتماعية، هناك تطورات سوسيو-ديمغرافية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

غير اللي ابغيت نقول هو أن الآن في الوضعية الحالية، ونحن نفكر بطبيعة الحال في الكيفية التي يمكن أن تتطور بها الأشياء، في الوضعية الحالية هناك -كما قلت- تعويض عن المرض، هناك الولوج لـ (RAMED²)، وهناك كذلك تعويض على الوفاة وعن العجز التام اللي كذلك درنا اتفاقية، ونحث كذلك السادة العمال والولاية على أن يكون واحد النوع ديال الدعم لهاذ الفئة للولوج للسكن الاجتماعي، للسكن اللائق. هاذي كلها مجهودات تقوم بها في انتظار طبيعة الحال معرفة الكيفية التي يمكن أن يعالج بها أو أن تتطور بها هذه الفئة مستقبلا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي موضوعه وضعية موظفي الإنعاش الوطني. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد أقييب:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

هو في الحقيقة هذا العنوان لأن الإنعاش الوطني ماشي موظفون، غير باش يكون إلى كان وقع خطأ تقني غير باش نصحوه قبل ما نطرحو السؤال ديالنا.

السؤال ديالنا كالاتي: لقد لبي الإنعاش الوطني تاريخيا احتياجات مرافق إدارات عمومية من حيث توفيره لرصيد هام من اليد العاملة، وهو بذلك لعب أدوارا اجتماعية أساسية اعتبارا لكونه ساهم في الحد من البطالة وفك الحصار عن فئات مجتمعية عريضة تعيش وضعية هشّة حقيقية.

وقد لا نختلف أنه علينا اليوم فتح نقاش عمومي صريح ومسؤول حول موقع هذه المؤسسة وأدوارها المستقبلية التي تضمن لها الاستمرارية في أداء وظائفها داخل المجتمع، ولكن قد لا يسعفنا مجال هذا السؤال للقيام بذلك، فنحن كفريق الاتحاد الدستوري نطمح أساسا من خلال طرح هذا السؤال إلى تسليط الضوء على معاناة العاملين والعاملات بالإنعاش الوطني، عسى يكون ذلك بداية مسلسل الإصلاح المنشود.

فهذه الفئات، السيد الوزير، التي تشتغل عمليا ضمن منظومة عمومية

السيد الوزير بتشيبب هذه الشريحة، أن يعاد النظر في عدد كبير من أولئك الذين قضوا عدة سنوات من الخدمة، وأصبحوا الآن غير مؤهلين لمواصلة عملهم طبقا للمستجدات في مجتمعا، وبالتالي فنحن مطالبين بتشيبب هذه الشريحة.

ثم كذلك هناك الآن المجتمع ديالنا فيه كثير من حاملي الشهادات الجامعية، تنطالبو منكم بالإضافة إلى التشيبب إعطاء الأولوية لحاملي الشهادات الجامعية.

ثم كذلك من الاقتراحات اللي كنتقترحو عليكم أن تكون دورات تكوينية مستمرة لهذه الشريحة من أجل كذلك إعطائهم بعض المعطيات والمعلومات في مجال حقوق الإنسان وعلم السلوك والتواصل، باش نسهلو عليهم المأمورية.

بالإضافة إلى ذلك، نود في مجال التغطية الاجتماعية أن تكون هناك تأمين عن المخاطر، لأن هذه الشريحة تتعرض لمخاطر كثيرة في مناحي عملهم الذين يشتغلون بدون توقيت، في الليل والنهار.

ثم كذلك لا بد أن نفكر جميعا في طريقة تعويضهم عن الأولاد، إسوة بعدد كبير من الشرائح الأخرى.

ثم تكلمت عن النقل، وتشكروكم على دعم حظيرة النقل بالنسبة لهذه الشريحة، ونتمنى كذلك أن يخصص تعويض خاص بالنسبة للمحروقات وللتواصل عن طريق على الأقل واحد الشبكة ديال التواصل مع المسؤولين المحليين، سواء في المدار الحضري أو في الدار القروي، وخاصة وأتم ابن العالم القروي تعرفون أن الشيوخ يذهبون إلى مناطق نائية وبعيدة عن القيادات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة، السيد الوزير، إن كان هناك رد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

أعتقد أن اللي تخلصنا نمشيو متفقين عليه فعلا أن هاذ الشريحة ضرورية، ولا بد العناية بها ضروري.

الآن كيفاش؟ وأشنو هو اللي يمكن يتدار؟ هذا أنا مستعد ففتحو نقاش، مثلا فعلا كين اليوم الأطروحات كثيرة، كين من يريد أن يكون هاذ الشي محدود على حالي الشهادات، وهناك من يرى أن وظيفة المقدم والشيخ، خصوصا في العالم القروي ربما تحتاج إلى (Profil) آخر، هذا مستعد تتدأرو فيه، ما كين حتى إشكال، يعني ماشي باش أنكنت، قلتو

² Régime d'Assistance Médicale

واحد التجاوزات ماشي إرادية، ما نقولش أنها تجاوزات ابغيناها تكون تجاوزات، الواقع ربما فرض بعض التجاوزات، وشفنا بعض الناس اللي كيشتمعلوا في الإنعاش الوطني دخلوا للجماعات في المكاتب ديال الحالة المدنية أو مكاتب أخرى أو في القيادات أو كذا. هذا ريثما فعلا توضح الأمور.

الآن خاصنا نعرفو أشنو ابغينا، راه الحكومة والمغرب كدولة ماشي صعيب عليه أنه إلى كان خاص هاذ الناس يكونوا موظفين، ذيك الساعة نقولو بأن ما ابغينا الإنعاش الوطني، نحذفوه ونزيدو نمشيو قلبو على العدد ديال الوظائف والمناصب اللي غزيدوها في قانون المالية، ونقولو هاذ الناس هاذو يدوز، هذا ممكن، ماشي هو...

إذا كانت الفكرة ديال الإنعاش الوطني مازال عندها مدلول، وأنا اعتقد أن لها مدلول، عندما نرى السدود التلية التي أنجزت، عندما نرى عدد من الطرق التي أنجزت، عندما نرى بعض المنشآت في العالم القروي، فهناك فعلا مكان لهذه الفئة، خصوصا أن تنهضرو على واحد الفئة المثقفة وكنسوا أن ربما 95% راه ناس اللي ما عندهم يعني تكوين ولا مستوى اللي ما غيكن لهمش يتوظفوا.

فإذا كان هو هذا باش يبقى الإنعاش الوطني، نعطيوه الحقوق ديالو، وكاينة هو (Le SMAG³)، النهار اللي دخلوا، دخلوا على الأجر الأدنى ديال القطاع الفلاحي، وهذا موجود وربما يمكن لي نقولكم بأن الإنعاش الوطني طبق المذكرة الأخيرة ديال الرفع من (SMAG) قبل ما تطبقها الحكومة بنفسها. اليوم فعلا راه يعني تبتقاضوا هاذ (SMAG).

التوظيف ديالهم، أنا قلت بأن ما كاينش، غير ممكن الآن، ما عدا إذا قررنا أن راه حاجة أخرى اللي ابغينا نديروها، أما باش نقولو الإنعاش الوطني غادي يدوز موظف، راه هاذي ماشي الوضعية ديالهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السيد المستشار، لكم التعقيب في حدود دقيقة واحدة إن شئتم، دقيقة واحدة، لأن استعملتم 4 دقائق، باقي لكم دقيقة واحدة.

المستشار السيد محمد أقييب:

السيد الرئيس،

لما كنبغيو نحتفظو بالوقت ديالنا أثناء إلقاء السؤال، كقتولوا لنا ما عندكمش الحق بناء على النظام الداخلي، دابا جيتو وحيدتو لنا، أنا ما كنتنازلش على الدقيقة ديالي.

على كل، السيد الوزير...

تشرف عليها الحكومة، وتتحمل المسؤولية الكاملة عن أوضاعها وظروف اشتغالها، هذه الفئات تنفتق إلى أبسط الضمانات القانونية في وضعيتها، ولا تتوفر على أبسط الحقوق التي تكفل لها الاستقرار الوظيفي والتغطية الصحية والتقاعد، ناهيك عن تلك الأجرة المخجلة التي لا تعتبر حتى الحد الأدنى القانوني، فهي شريحة للاستهلاك إن جاز التعبير، منظور الدولة إليها يمكن تلخيصه في اعتبار مجهود العمل وكران الشخصية القانونية الملائمة له.

وضعية أقرب إلى العامل خارج القانون، علما أنها في المغرب تعاقدا على جعل الحقوق مجالا يكاد يكون مقدسا. فكيف للدولة والحكومة كمشغل أن ينكر هذه الإرادة الشعبية وهذا التعاقد المجتمعي.

نكمل السؤال؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا، قريتي لربعة الدقائق.

السيد المستشار محمد أقييب:

دقيقة. وعلى هذا الأساس، أود منكم، السيد الوزير، أن تبسطوا أمام الرأي العام تصوركم لتقويم الوضعية النفسية والمهنية الهشة التي توجد فيها الشريحة العاملة في إطار الإنعاش الوطني. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين،

شكرا السيد المستشار، لأن التوضيح اللي عملتوه تيغيني على النص ديال الجواب، عندما قلت بأن لفظ موظف أتي يعني غلط في هذا، وفعلا لأن الناس ديال الإنعاش الوطني ليسوا بموظفين.

لابد من العودة إلى اشوية ديال التاريخ، في بداية الستينات خصوصا لمحاربة يعني البطالة في العالم القروي، خصوصا يعني في المناطق الهشة، جات يعني هاذ الفكرة ديال العمال ديال الإنعاش الوطني، وكانت مرتبطة بأوراش الإنعاش، يعني الراجل أو كذا تناخذوه باش يخدم لأن كانوا بعض الأوراش يعني تنجز، والوضعية القانونية وهو أنهم مرتبطين بالأوراش، عندما ينتهي الورش يعني كيتبي العمل، أو عندما يجد هاذ السيد اللي تياخذ هاذ الطريقة ك (tremplin)، يعني باش يمكن... يعني كتنطرة باش يمكن يقلب وباش يبحث على شغل، لما يتوجدو تخرج.

فعلا يمكن وقعوا بعض الانحرافات، ماشي ممكن، يعني وقعت يعني

³ Salaire Minimum Agricole Garanti

الأظمة الخاصة، (RAMED) وكذا لأن فعلا الوضع دياهم راه ما تيسمهلهمشاي يميشو بعيد، وربما كاين بحال اللي عملنا، دابا عاد تطرح علي السؤال ديال الشيوخ والمقدمين، بحال اللي تعمل، يمكن نلقاو كذلك صيغ ديال الإعانة.

هنا هاذو كلها أشياء مقبولة، معقولة، اللي يمكن يدرسها الإنسان، الحاجة الوحيدة كما قلت هو غير خصنا نعرفو، إلى ابغينا الإنعاش وتعتبروه صالح، نحسنو الأوضاع، ولكن يبقى في السياق ديالو. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال السابع، يتعلق بالمنطقة الحدودية لمدينة مليبية وسبتة ربما. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، فليفضل الأستاذ عبد الرحمان أشن.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

السيد وزير الداخلية المحترم، سؤالنا الموجه إليكم هو بخصوص وضعية المعابر التي تفصل بين إقليم الناظور في عدد كبير من النقط، وبين مدينة مليبية المحتلة.

وهذا السؤال، السيد الوزير، سبق وأن أثير في عدة مناسبات، سواء على شكل أسئلة كتابية أو أسئلة شفوية موجهة إليكم أو إلى من سبقكم في هذا المنصب، وكذلك طرح هذا الموضوع بمناسبة مناقشة مشاريع القوانين المالية لسنوات متوالية، ثم وكذلك طرح حتى على مستوى بعض الجلسات العامة مع بعض السادة الوزراء لوجود حلول لوضعية هذه المعابر.

إلا أنه، السيد الوزير، لا نجد لكل هذه الإجراءات أو لكل هذه المناقشات التي تمت حول هذا الموضوع، لا نجد إلا أن تزايد تفاقم مشاكل المواطنين في هذه النقط المعبرية التي تصل مدينة الناظور بمدينة مليبية، لا تزيد أوضاع هذه المعابر إلا تفاقمًا وأصبحت بؤرة من التوتر بشكل مستمر، بل وفي بعض الأحيان تتخذ أبعادا منفلتة نتيجة طبعا الاصطدامات التي تحدث ما بين المواطنين وما بين بعض رجال الأمن والجمارك في هذه النقط.

ورغم الجهود التي بذلتها بلادنا من طبيعة الحال في هذه المنطقة لتأهيلها لتصبح منطقة جذب، ورغم ما أرسسته فيها من بنيات تحتية بالنظر لموقعها في وجه، تقابل أوروبا من طبيعة الحال، رغم كل هذا فإن وضع هذه المعابر لا تسير هذا التوجه التنموي الهام الذي تريد بلادنا رسمه في هذه المنطقة، بل وعلى العكس من ذلك لا تزيد هذه المعابر إلا تكريسا لصورة سلبية مقززة حاطة بسمعة بلادنا وبكرامة المواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

إذا سمحت، السيد المستشار، باش نكونو منطقيين، أنا ما ابغيتش تقاطعك في الأفكار ديالك، نيهتك ما ابغيتش تسكت، إذن ما تفترض علينا المنطق ديالك، الله يجليك، كاين واحد رئيس الجلسة يسير وفقا للقانون ووفقا للمنطق الجاري به العمل. شكرا. احنا كنتساهلو مع الجميع، تفضل.

المستشار السيد محمد أقييب:

على كل، السيد الوزير، احنا طرحنا هاذ السؤال لأن مقتنعين، ومن حسن حظ هاذ الفئات أن السيد وزير الداخلية هو أمين عام ديال الحزب، واحنا كنشكروكم على هاذ الجواب، لأن الجواب ديالكم كان موضوعي، تقني، سياسي.

احنا آش كنتلبو، احنا ما كنتقولوش الإنعاش الوطني يجيد في الوجود ديالكم، لأن اتما هاذ المسألة كنت طرحتها عليكم، السيد الوزير، ماشي من عند السياسيين، كنتطرح من المناضلين ديانا.

احنا آش كنتلبو؟ كنتلبو هاذ الناس هاذو كانوا كيرنجوا ما عرفت واش باقي 1200 درهم أو 1500، تنطلبو التغطية الصحية، تنطلبو هاذ الناس اللي كيخدموا في الإدارات وراهم دابا كيف تتصوروا، معالي الوزير، كيفاش موظف كاين في المحكمة، تابع للعالة كيجي للمحكمة كيخدم ملفات اللي هما كيقروا المصير ديال المواطن، وهو كيرج 1500 درهم وما عندو لا تغطية، لا (Congé).

احنا كنتقولو لأن احنا علاش كنتشبتو وكزيدو، وأرجوك، وعارفين واحنا مقتنعين ما كنتعطيو الورد حتى لواحد، بالحق احنا مقتنعين، السيد الوزير، أنكم هاذ الملف هذا غادي تلقوا له حل.

كنعاود تقولو غير يبقى الإنعاش الوطني. كيف يعقل أننا كنعسبو الشركات والقطاع الخاص، وكنجيو تقولو لهم انت مخدم واحد المواطن وما عندك لا (CNSS⁴) لا والو، والدولة تتخرق القانون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل هنا ما مختلفينشاي، نحن فعلا نسعى إلى تحسين أوضاع هاذ الناس، أولا، لا من ناحية كما قلت صرف الحقوق دياهم من ناحية الأجر، من ناحية فعلا التغطية الطبية، كاين واحد العدد منهم هو قابل لهاذ

⁴ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

الممرات، مثلا بممرات خاصة بالسكان، بممرات خاصة بالمهاجرين المغاربة عند العودة، ولكن في نفس الوقت بحماية أمن المغرب، لأن ما يمكنناشاي نخليو هاذ الباب هذا أنه يكون ذريعة للدخول والخروج بدون مراقبة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.
السيد المستشار، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

شكرا السيد الرئيس.
شكرا للسيد الوزير.

الجواب ديالكم، السيد الوزير، أضاف إلى المشاكل التي طرحناها عليكم في سؤالنا مشاكل أخرى. صحيح أضفتم على أنه مشكل الأمن مطروح، صحيح هذا بشكل كبير، وكذلك أضفتم إلى أنه كذلك نعاني من الهجرة، هجرة الأفرقة جنوب الصحراء، هذا موضوع كذلك مهم. السيد الوزير،

احنا اللي ابغينا نقولو بهاذ السؤال ديالنا، هاذي مشاكل كنعرفوها، احنا السؤال ديالنا كان مركز حول واش الحكومة ديالنا عندها شي تصور واضح اللي كتفكر تعالج به هاذ الوضع اللي اتما ضفتو ليه، المشاكل اللي طرحنا ضفتو ليه واحد المشاكل أخرى جديدة، هذا وضع متردي جدا، السيد الوزير، هذه بؤرة للمشاكل، لم تعد نقطة سوداء، أصبح بحرا من السواد في ذاك المنطقة، وتنذر بمشاكل خطيرة، وعندنا تاريخ قديم، حوادث، الأحداث ديال سنة 1984 انطلقت من تما.

لذلك، كنبو الحكومة، السيد الوزير، على أنه ما تقولوناش هاذ الجواب، احنا كنعترموا الجواب ديالكم، ولكن ابغينا تكون الصورة ديال الحكومة واضحة كيفاش كتفكر في المعالجة ديال هاذ الشيء، كايئة مشاكل كثيرة.

احنا سبق لنا آخر مرة التقينا مع السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، ناقشنا معه واحد الجزئية من المشاكل اللي كنعيشها المنطقة، واللي كتمثل بالأساس في ذاك التأشيرة اللي كندار على البطاقة الخضراء اللي كنجدد كل 6 أشهر للناس اللي ساكنين في مليلية وكيترددوا باستمرار، وهم بالآلاف، ولكن ما تعالجناش.

هاذ المشاكل اللي كنعقولو، السيد الوزير، المعابر اللي قتلوت تدارت تخسرات عليها فلوس كثيرة، بالفعل تدارت 4 الممرات باش تربط بين الناظور و مليلية، كيتشغل بها ممر واحد، ما اعرفناش اعلاش، 4 الممرات اللي كتقالبها 4 الممرات ديال الإسبان، ديالنا كيتشغل ممر واحد، الشيء اللي كيخلي واحد الفوضى عارمة في ذاك المنطقة.

كذلك كنعقولو أن التهريب، هذا وجه خاصة معبر بني انصار اللي

لنا فسؤالنا، السيد الوزير، هو حول: ما هو موقع هذا الموضوع في دائرة اهتمام الحكومة؟ وكذلك، هل للحكومة تصور واضح لكيفية معالجة هذا الوضع المتردي الذي يكتوي بناره من يضطرون لاستعمال هذه المعابر بشكل يومي؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.
السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.
السيد المستشار المحترم،

بالفعل أعتقد أن بدون الرجوع إلى أرقام أو إلى كذا يعني ما يقع من تطورات في إقليم الناظور، بالخصوص بفضل الرعاية الملكية السامية، يعني هذا ظاهر للعيان، وأحسن دليل آخر زيارة لجلالة الملك والمشاريع كلها التي قدمت أمام جلال الملك، إضافة بالطبع إلى ما هو في الطريق، ما نبغيش ندخل في واحد العدد ديال التفاصيل، لا ديال التهيئة ديال مارتشيكا، لا ديال الاعتمادات التي رصدت لجماعة بني انصار خلال الثلاث سنوات الأخيرة أو للجماعات المحاذية.

فهذا يعني اعلاش كندكر بهاذ الشيء، باش نقول بأن فعلا تلك المنطقة تستحق، ولها برامج مهمة وكين المشروع ديال الميناء الجديد، وكين واحد العدد ديال الأشياء ومرتبطة كذلك بالوضع الجغرافي ديال الناظور، ماشي غير لأنها ناظور، ولكن مرتبطة بالخصوصيات ديال الوضع ديال الناظور اللي هو محادي لمدينة مع الأسف سلبية التي هي موجودة.

فإذن هاذ التطورات كلها، وهاذ النمو كولو ديال هاذ الإقليم تيزيد من جاذبية هاذ الإقليم، واحد العدد ديال الناس، إضافة إلى الساكنة التي لها ارتباطات مع مدينة مليلية، وكما قلتم في سؤالكم هناك من يقطن في مليلية، هناك من يشتغل، وإضافة إلى عدد من الناس اللي كيجيو للناظور بسبب كذلك هاذ النمو، فبيجعل أن هناك اكتظاظ على هاذ المعابر، مع العلم أن هاذ المعابر يجب كذلك أن تراعى فيها المسائل الأمنية، لأن هاذي هي المفارقة اللي موجودة، عندنا مدينة، عندنا منطقة، نعمل جاهدين على أن تكون التنمية ديالها قوية، أن تكون جذابة، أن تكون بديل لشيء آخر، ولكن في نفس الوقت راه يعني المسألة الأمنية مطروحة.

ما نبغيش نهضر كذلك على الإضافة ديال المهاجرين اللي تتعرفوا أشنو هو الضغط اللي كنعانيوه هناك من طرف المهاجرين غير الشرعيين الذين يعتبرون أن المدخل الوحيد لأوروبا هو من الناظور.

هذا اللي جعل أن ربما هاذ الإكراهات كلها تجعلنا، ونحن في نقاش مع السلطات المحلية هناك وكذلك مع الطرف الآخر، لإيجاد وسائل لتحسين

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

نتقل إلى السؤال التاسع، موضوعه الارتباك الحاصل في تطبيق القانون رقم 120.12 القاضي بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالرسوم المستحقة للجماعات المحلية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، فيلتفضل مشكوراً.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

منذ سنة 2007 تاريخ دخول القانون 47.06 حيز التطبيق، والمتعلق بالجابيات المحلية، حيث كان هدف المشرع من خلال هذا المشروع تقوية مداخل الجماعات وتحسينها حتى ترقى لمستوى خدماتها المقدمة للمواطنين، خصوصا وأنها العنوان الأبرز لسياسات القرب من المواطنين ولتثمين هذه المداخل، وإيجاد حل لمعضلة الباقي استخلاصه، والتي تقدر حسب عرض السيد الوزير المنتدب في الداخلية أمام اللجنة المختصة، والتي ناقشت القانون رقم 120.12 بملايير الدراهم، والجماعات المحلية في حاجة ماسة إليها للنهوض بأوضاعها.

السيد الوزير،

إن إلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلق بالرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفاعدة الجماعات والعمالات والأقاليم، تعرف اليوم ارتباكاً كبيراً في تطبيقه، حيث يتباين من إدارة التحصيل إلى أخرى، الشيء الذي يقتضي اليوم التدخل العاجل للوزارة الوصية لتوضيح الأمور ووضع حد لهذا الارتباك وتزليل مسطرة واحدة وموحدة لتطبيقه وتدارك ما يمكن تداركه.

السيد الوزير،

سؤالنا: ما هي الإجراءات المستحقة والمستعجلة لحل الارتباك الحاصل في تطبيق القانون 120.12 تطبيقاً سليماً كما توخيناه جميعاً أثناء المصادقة عليه؟

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

يصلحوا عليه السكان اللي كيستعملوه باستمرار، سواو معبر جهنم، لأنه يستحيل... احنا كنبالوكم، السيد الوزير، من موقعكم كوزير الداخلية تزوروا هاذ المنطقة هاذي، شوفوها، جلالة الملك كيزور الأقاليم المغربية كلها، سنويا عندو برنامج، يعني كيديروا سنويا كيزور هاذ المناطق.

احنا ابغينا من الوزراء ديالنا في الحكومة تزوروا هاذ المنطقة، أكيد أنكم ستطلعون على أمور غادي تكون أكثر من ذاك الشيء اللي كيجي لكم في التقارير ديال المصالح ديالكم محلياً، ثقوا كذلك بتقاريرنا كمنتخبين، ما تبقاوش تعتمدوا غير على التقارير ديال اسميتو... لأن كنعرفو أن التقارير ديال المصالح ديالكم ما كتوفيش باسميتو... اسمح لي السيد الرئيس إلى...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة عن التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا ما ابغيتش ندخل في التفاصيل، هناك مشكل أميني وكتعرفوه، هناك التهريب، هناك مخدرات، هناك إجرام، هناك في الممرات... عاجوه، نشدو الحدود؟ هذا هو المعالجة؟ ماشي هي.

نحن نبعث، راه هاذ الشيء كنعرفوه وكتعرفوا الساكنة، كتعرفوا بأن القاطنين في مليلية، يعني موظفين في جهة أخرى وتشدوا على السيارات، كيدخلوا السيارات، وتشدوا لأن عندهم يد مع مهربين في هذا... هذا كلو خصنا ناخذوه بعين الاعتبار.

هاذ الشيء اعلاش قلت بأن هاذ الشيء راه احنا تندرسته فعلا، راه احنا نتحاولو نفضلوا ما بين الحاجيات ديال الساكنة، ديال القاطنين، ديال الناس المشروعين اللي كيدخلوا بصفة مشروعة، ومن يريد أن يستغل هاذ الوضع الخاص ديال الناظور مع مدينة سلبية لأشياء أخرى، وهذا موجود، مع الأسف، راه ما خصناش نكونو، حيث في البرلمان غادي نديرو غربال ونشدوه، لابد المسائل الأمنية كايته، لابد نحافظو على الأمن ديالنا، لأن هاذي بلادنا اللي يمكن يدخل...

هاذ النقط كيدخل منها الخطورة، ودخلت، ونقول لك بأن أسلحة دخلت، وعارفينها اتما، دخلت أسلحة، واش ابغيتو نخليو هاذ الشيء مدرع؟ لا.

ولهذا نحن نبعث هذه الأمور داخليا في الحكومة ومع الجانب الثاني، وعندي لقاءات متعددة، وكاين برامج وكاين مخطط ديال تحسين الأوضاع، ولكن بدون التفريط بتاتا في ما هو أميني.

شكراً.

47.06، في حين أن الفصل 178 كيلغي هاذيك الاستفادة، هنا كيبقي المواطن حاصل.

احنا كنشوفو، السيد الوزير، لماذا؟ لأن الفترة الزمنية محددة في 12/30، و12/30 على الأبواب، لماذا ما تسرعوش بتعديل هاذ القانون ونخليوه شامل لجميع الضرائب كيف ما قلتو؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.
السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.
شكرا السيد المستشار.
أولا ابغيت نخيد اللبس ونعاود نأكد بحال اللي قلتو بأن هاذ القانون يشمل جميع الضرائب، نكونوا واضحين.

الآن أشنو هما الطرق اللي غادي يتعالج به؟ احنا في هاذ الأسبوع يعني عندنا حلول باش ما نعاودوش يعني المسلسل ديال التعديل ديال القانون وديال عاود نطولو في الأمور، أما التعديل فهو جاهز.

ولكن، هو كنعادو نقول حاصل الحاصل، سواء كان تعديل أو شيء آخر، يعني غير باش نعاودو نأكدو على أن الروح ديال القانون هم جميع الضرائب.

وإضافة إلى هذا، كنعرفوا على أن هناك كذلك طرق أخرى للتجاوز عن بعض الجبايات المحلية إذا اقتضى النظر، اللي يمكن لي نقول لكم وهو أن في هاذ 15 يوم، هاذ الحالات النادرة اللي مازال في بعض المدن، ماشي في جميع المدن ولا في جميع القباصات، لأن كاين موظفين اللي تيقول لك أنا باش نحمي راسي، اعطيوني كلشي اللي غادي يتخلص مكنوب، وحدة بوحدة، فغادي نعطيها حتى لا يكون هناك أدنى شك.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.
السؤال العاشر والأخير يتعلق بإشكالية تسجيل الولادات لدى ضابط الحالة المدنية في محل الولادات.
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد بناصر أزكاغ:

شكرا السيد الرئيس.
السيدة والسادة المستشارين،

السيد المستشار المحترم،

أعتقد أن فعلا عندما طرح هاذ السؤال، في الواقع كان هناك نوع من الارتباك، لأن ما ننساوش أن القانون 120.12 اللي تيمم الجماعات المحلية ما اخرجشاي مع القانون المالي، يعني بالنسبة للدولة كان خرج في القانون المالي الضرائب العامة. بالنسبة للضرائب والواجبات يعني ديال الجماعات المحلية، خرج هاذ القانون بوحده، جا معطل شيئا ما، وما خرج إلا في شهر مارس.

ثانيا، عندما صدر هاذ القانون في شهر مارس وتوزع، فكان ضروري كذلك توضيح المفهوم ديالو أو على الأقل المحتوى ديالو اللي تستغل الفرصة باش نذكر بأن جميع الضرائب والأنوات والواجبات المحلية تيشملها هاذ النص، ليس هناك استثناء، يعني أن الكل تيشملها.
خرجت واحد الدورية مشتركة اللي وضحنا فيها هاذ الشيء للجميع، يعني اللي كيمهم الأمر، القاضين والمحصلين، وأعتقد أن اليوم مبدئيا هاذ المشكل تجاوزناه، واتهي.

صحيح، باش نكون شامل وصریح، أن هناك مشكل في بعض التسميات، لأن وقع التغيير ديال القانون الجبائي المحلي في سنة 2008 اللي بعض الضرائب اللي قبل من 2008 ما بقاتش كتظهر في الضرائب المحلية، منها (la taxe d'édilité)، منها واحد العدد من الأشياء، وهناك من يتشبث بحرفية النص، تيقول أنا اعطيوني أشنا هما الضرائب، وهاذ الشيء هذا راه احنا يعني مع وزارة المالية كذلك وضعنا له حد في هاذ الأيام وغادي يتعطو التعليات في هاذ الباب.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.
الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد توفيق كيل:

شكرا السيد الرئيس.
السيد الوزير،
حقيقة لمست جوهر السؤال ديالنا، لأننا في الوقتة اللي طرحنا السؤال كان إشكال ديال التأخر في التطبيق، ولكن من بعد لمسنا أن كاين هناك إشكال حاصل عن سرعة المصادقة على هاذ القانون، الطريقة باش مررناه، مررناه وهو كان كيشمل القانون 47.06 والقانون 39.07، وتجاهلنا بعض الضرائب اللي ما كتواجدش في الجدول ديال هاذ الضرائب.
اليوم المواطنين صبحوا كيغانبو من المشاكل مع الخزينة العامة في أداء هاذ الضرائب، بحيث أنه كيجي كيقول لهم أنت معني من الزيادات ما قبل 2007 ومن بعد 2007 خصك تخلص الذعائر ديالك.
اتما، السيد الوزير، في الداخلية كتمسكوا بالفصل 176 من القانون

السيد الوزير المحترم،

طبقا لمتنصيات القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية يتم التصريح بالولادات وتسجيلها لدى ضباط الحالة المدنية بمحل الولادة، لكن الإشكالية تطرح بمحده، السيد الوزير، عند حدوث الولادة خارج محل السكنى، وهي قاعدة عامة في ظل الخصائص الذي تعرفه بلادنا في مجال دور الولادة، خاصة في العالم القروي والمدن الصغرى، وهو يلزم العائلات المعنية بتسجيل ولادتها بمحل الازدياد، ويجعلها تتحمل مشاق السفر من أجل تسجيل ولادتها والحصول على الوثائق الإدارية، خصوصا عقود الازدياد الأصلية والنسخ الكاملة.

في هذا الإطار نسألكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير التي تتخذون لحل هذه الإشكالية بما يسمح للمواطنين بالاختيار بين تسجيل مواليدهم بمحل السكنى أو بمكان الازدياد؟ وما هي أهم الإصلاحات التي تسطرونها لتطوير نظام الحالة المدنية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا للسيد المستشار ولفريقه.

طرح علي سؤال: ما هو الإجراءات للاختيار بين المكتب الذي تسجل فيه الولادة؟

اليوم، الساعة التي تنهضو فيها، ليس هناك اختيار، القانون يعني مع الأسف مجبر، والقانون يقول أن الولادة يجب أن يصرح بها في محل الولادة، في الجماعة التي فيها الولادة.

أنا بجالي بحالكم، حتى أنا راه استغربت، وقلت لهم أودي وإلى شي واحد ابغى هاذ الشهادة ديال الازدياد، ومشى لهذا، قلت لهم احنا متأخرين في هاذ الشي، نشوف هذا... وامشيت تنقلب على الدول كلها اللي مجاورة عندنا، فرنسا، كندا، بلجيكا، كلهم هاذ القانون، ربما خلفيات القوانين اللي جات من نابوليون وكذا، كيقول بأن التسجيل في محل الولادة.

فعلا ممكن يتغير القانون، ولكن ما كافيش، باش يتغير لي القانون اللي يخص، احنا ما غنغيروشاي القانون، احنا التوجه ديالنا وهو بالعكس، (l'informatisation) ديال الحالة المدنية اللي احنا مشغولين فيها الآن، باش آنذاك، لأن هو المشكل في حد ذاتو، أشنو هو؟ ماشي أن التصريح ديال الولادة، واش غادي نصرح بها هنا ولا كذا، هذاك واش غادي نمشي نجيب العقد ديال الازدياد من طنجة، وأنا ساكن في الرباط ولا غادي

نمشي كذا...

إذن احنا تنبחנו على الطريقة اللي الآن، وراه التجربة ابدات، راه (le guichet unique) ابداء، وابدات واحد العدد ديال الأشياء اللي غادي تسمح للبطاقة البيومترية الآن اللي غادي تعوض يعني شهادة الازدياد في واحد العدد ديال الحالات، هاذ الاتجاه اللي احنا متجهين فيه، وكاينة تجربة واحنا خدامين فيها.

صحيح أن كانت وقعت تجربة ديال واحد المنشور قبل 10 سنوات اللي كان كيسمح أن... خارج عن القانون، كان كيسمح أنه يمشي يسجل في مكان الولادة، ولكن تبين أن وقعوا عدد ديال الانزلاقات، وربما بعض الأشياء الخارجة عن القانون اللي جعل أن اليوم رجعنا لتطبيق القانون كما هو، ولكن نشغل في تحسينه وفي تسهيل العملية على المتعاملين مع الحالة المدنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد بناصر أزكاغ:

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب.

في الحقيقة مقتنعين بأن كاين هنا قانون اللي تبيحد المشكل في الحالة المدنية، ولكن، السيد الوزير، حقيقة أعطيتو أمثلة بدول أخرى، ولكن احنا عندنا خصوصيات، ولاسيما في العالم القروي.

وغنعطيك مثال بسيط في الجماعة ديالنا في إقليم خنيفرة بسبت آيت رحو، ما عندنا سبيطار، ما عندنا طبيب، ما عندنا والو، إذن النساء الحاملات تلتجى دائما إما للجاعات المجاورة أو لا لمكناس أو لا لخنيفرة أو لا للدار البيضاء... إلخ.

فبعدهما تيفوت السبوع، الوالد أو رب العائلة تيكون في محنة ديال السفر، وغالبا ما تبتعرض لاستنزاف، تيقولوا لو سير للجماعة ديالك، أسيدي، وسجل المولود ديالك.

فهنا كاين واحد الإشكال، إشكال كبير، احنا قبل ما غادي نوصلو حقيقة للبطاقة البيومترية، إلى آخره، اللي تنسهل على المولود بعد ملي تيكبر، ولكن احنا عندنا إشكال في الولادة، هذا إشكال وما بين سير واجي تيفوتوا الحال وتيفوتوا ذاك الشهر ديال الولادة وتيلتجأ إلى المحاكم عاود للتسجيل.

فاحنا كاين واحد الإشكال كبير، السيد الوزير، الله يجازيكم بخير إلى يمكن لكم تسهلوا المأمورية وتطرحوا هاذ الشي على الحكومة ويكون واحد المرسوم، إلى ما كاينش احنا راه قررنا في فريق الحركة الشعبية أن غادي نقدمو واحد التعديل لمقترح قانون، ونتمنى أنه سيقبل من الفرق الأخرى، وغادي تكون فرق أخرى اللي تمشي معنا في هاذ الطرح باش نخلو هاذ

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
إخواني المستشارين،
السيد الوزير،

الموضوع الذي سنطرحه اليوم هو موضوع آني حسب ما جاء في السؤال الموجه إليكم، يرتبط بثلاثة تمفصلات: الجانب المرتبط بالحوار، الجانب المرتبط بالملفات العالقة، والآفاق التي نشدها جميعا لتجاوز الإشكالات المطروحة.

السيد الوزير المحترم،

نتطلق من آخر وضعية، وهي أن الحوار بدأ بجولة جديدة وفق رؤية جديدة، رغم أننا نسجل كاتحاد وطني للشغل بالمغرب أن هاته الجولة جاءت متأخرة أو أن الحوار خلال هاته السنة لم يشمل مجموعة من الملفات التي ما زالت عالقة.

نذكركم، السيد الوزير، بملف الدكتورة المرزبن، ملحقو الإدارة والاقتصاد والملحقون التربويون، كذلك المساعدون التقنيون، كذلك المساعدون الإداريون، كذلك الإدارة التربوية، إلى غيرها من القضايا التي نعتبر بأنها ما زالت عالقة رغم أن بالفعل هناك على مستوى الترقى بالشهادة (المادة 109) كان هناك فعلا أن مذكرة خرجت وفق ما خرج عن الجريدة الرسمية في 5 ماي على أساس أن هاذ المذكرة فيها مجموعة من الملاحظات.

كان بودنا أن يبقى نفس النهج وهو الترقى بالشهادات الذي توقف في 2011، كان بودنا - وهذا هو السؤال المطروح في هذه المذكرة - وهو: هل ستخضع للمناصب المالية في إطار الحكامة؟ وهذا هو السؤال الذي يطرحه نساء ورجال التعليم، خاصة عند الارتباط بالرئيس المباشر والتنقيط، إلى غير ذلك من القضايا التي هي ذات ارتباط بالحكمة في هذا القطاع.

الجانب الآخر، السيد الرئيس، وهو مجموعة من القضايا المرتبطة بالحركة الانتقالية التي لم يعمم فيها المنهج التشاوري بين النقابات، فقط كان هناك انتقاء، وهذه ملاحظة رغم أننا نسجل أنها جاءت بإضافات وهي إشراك فئات لم تكن تشارك من قبل، وهذه من حسنات هذه المذكرة، إضافة إلى الاختلالات التي رصدناها وسجلناها في حينها.

كذلك التعويض العالم القروي، وهذه نقطة نعتقد بأنها من مخلفات الحكومة السابقة منذ 2009، كان بودنا أن يحسم في هذا الملف، لكن، السيد الوزير، أنا أعتقد بأن الاستقرار للمنظومة جزء منها، مدخل أساسي وهو أن يعجل بهذا الملف، فعلا كائنة اللجنة المركزية تدارست إلى غير ذلك، ولكن هاذ الشيء طال منذ 2009.

ثم النقطة الأخيرة، وهي لا تخلو من أهمية، مؤسسة الأعمال الاجتماعية والتي فعلا اتما رئيس المجلس الإداري، السيد الوزير، كنتعيش كذلك

المعضلة، لأنها معضلة كبيرة جدا.

ونعطيكم، السيد الوزير، تتلقوا جماعة لها اكتظاظ في التسجيل، ولاسيما النهار تيدخلوا الدراري للمدرسة، تيكون اكتظاظ، واحد الجماعة أخرى فيها حيف الضباط ديالها جالسين ديال الحالة المدنية، ابغيناكم، السيد الوزير، والحكومة أنها تدير واحد المجهود جبار لحل هاذ المعضلة، وكاين هاذ المشكل ماشي غير في الزيادات، كاين حتى في الوفيات، وغادي يجي هاذ الشيء بتدرج.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا، نحن مستعدين أننا ندرسو هاذ الوضعية ونحاولو نلقاو حلول لتسهيل العملية، مع العلم أن المبتغى والهدف اللي تنشغلو عليه وهو اللي ما ابغيتش نطول فيه، كاين في واحد العدد ديال الدول، وهو لما يكون سجل واحد موحد، يعني أن (la déclaration) فاين ما تدار التصريح بالولادة، تيتسجل في ذاك (le registre national)، وذيك الساعة سير خذ فين ما ابغيتي، خذ في السكني ديالك ولا كذا.

وهاذ الشيء كاين دول اللي التصريح ماشي حتى الأب اللي تيديرو، التصريح بالولادة قبل ما يجي الأب باش يعطي الاسم وكذا يعني هذاك المستشفى أو المصلحة اللي تمت فيها الولادة هي بنفسها مباشرة تتعطي التصريح بالولادة في 24 ساعة، باش كيبيق التمتع، أن الأب كيبيق غير باش يعطي السمية ويكمل بعض الوثائق.

بالطبع ما تنقولش بأن هاذ الشيء راه غادي نغيروه من هنا لغدا، ولكن المبتغى هو هاذ (le registre national de la population)، يعني السجل الوطني للسكانة اللي احنا كنشغلو عليه، ولكن ريثما يصل هذا ممكن أننا نبحتو في هاذ الحلول باش ما نخليوش الساكنة كتعذب.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير، على المساهمة.

وننتقل للسؤال الآني الموجه للسيد وزير التربية الوطنية حول تعثر الحوار القطاعي بوزارة التربية الوطنية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لتقديم السؤال، فليفضلوا مشكورين.

المغربي للشغل 5 أكتوبر، اجتمعت مع كل المسؤولين النقابيين المحليين أثناء الانعقاد دورات ديال الأكاديميات، لأنه جاو في مظاهرات واحتجاجات، وقلت لابد نشوف هاذ الناس.

من 20 نوفمبر إلى 20 ديسمبر في 16 جماعة، كين المدينة اللي خرجت منها في 4 الصباح، وأنا عندها مجلس إداري الغد ليه.

اجتمعنا في حوار على المستوى الوطني، ترأسو السيد رئيس الحكومة يوم 22 أكتوبر، وكان فيه النقابات التعليمية مع المركزيات النقابية ولا واحد جبد التعليم.

اجتمعت مع النقابات الخمس يوم 16 يناير، جاو غير 3 والآخرين قال لك لا تعاود تجمع معنا، اجتمعت مع الإخوان يوم 2 و 21 يناير (CDT-FDT)، وعاود اجتمعت معهم نهار 9.

اجتمعت مع 3 النقابات يوم 8 فبراير، وهذا الاجتماع الأخير اللي قلت، اجتمعنا نهار 14 ماي مع 3 النقابات، وعاود اجتمعت على أساس مع الخمسة يوم 16 ماي، قاطعوه 2 نقابات عندهم أسبابهم، كل واحد يتحمل مسؤوليتو.

قررنا في هاذ الاجتماع، تناقشنا في هاذ القضايا كلها اللي جبدت باستثناء بعض النقط، تناقشنا في هاذ الشي وكونا له مسطرة للحوار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

لكم السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

الإخوة المستشارين،

السادة الحضور الكريم،

السيد الوزير، لما تطرح هاذ السؤال هذا، هو في الحقيقة ما تطرحشاي على واش الاجتماعات كينة ولا ما كيناش، هو تطرح على الخلاصات والنتائج ديال الحوار القطاعي.

والحوار القطاعي كما كتعرفوا، السيد الوزير، هو ليس فقط اجتماعات وإنما هي خلاصات، مختلف القضايا اللي طرحها الأخ ديالنا السي الرماش في السؤال ديالو هي قضايا مرتبطة بفئات تعليمية متعددة، من بداية السنة الماضية، ونحن، السيد الوزير، نتذاكر حولها، ومن بداية السنة الماضية ونحن نبحث عن حلول، ومن ضمنها ملفات، السيد الوزير، كما هو موضوع مثلا الدكتور اللي اعطينا التزامات باش الملف ديالهم ينتهي إما في نهاية 2012 أو على الأكثر في بداية 2013، عندها المرزين اللي وصلنا معهم إلى 80% من الحلول ووقت 20% فقط ابقات العملية ديال الإنهاء ديال هذا الحوار، ويتوقف هاذ الشي هاذا ابتداء من السنة الماضية.

مجموعة من الاختلالات البيروقراطية، ونعطي غير مثال: نادي المدرسين اللي فعلا أنه تحول إلى الخواص، وهاذ الخواص بفعل كين واحد التعامل اللي هو تجاري اللي تحرمت واحد الخدمات ديال نساء ورجال التعليم بالمجانة اللي هي مطلوبة في هذا القطاع، خاصة أن مؤسسة الأعمال الاجتماعية تدارت على أساس أنها خدمات مجانية، الآن تحويلها إلى الخواص.

ثم أختم بالسؤال الأخير، في ظل ذلك، السيد الوزير المحترم، ما هي الإجراءات التي ستخضعونها لمعالجة الاختلالات، خاصة ونحن ننتظر نظام أساسي يعالج كل اختلال؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

ابغيت نرفع واحد اللبس، شي عبارات كنتستعمل وأنا ما حاسش بها، أولا عبارة "الاحتقان"، كنتعتقد احنا اليوم في 21 ماي، والحمد لله مع أولاد المغاربة غادين باش يقرأو 240 يوم، ورجال التعليم بهاذ المناسبة ابغيت نشكرهم على الجهود الكبير، رجال ونساء التعليم اللي اهتموا بتدريس أولاد المغاربة.

أنا غادي نسرّد التواريخ، باش يعرفوا الناس واش كين توقف ديال الحوار.

اسمحوا لي قبل ما نوض، بقيت كنتأمل مع نفسي، ما يمكنش لكم تتصوروا ساعات طوال ديال الحوار، 12، 14 ساعة في النهار، ولكن ما كين باس، هاذي مهمتي.

اجتمعنا يوم 11 ماي وتكلمنا على الدخول المدرسي 2012-2013 ودرنا تقييم للسنة الدراسية، جدول الأعمال كانت فيه 30 نقطة.

اجتمعت، بطلب من النقابات، مع كل نقابة على حدة، ما ابغواش يجتمعوا، قال لك كفضلو نجتمعوا كل واحد على حدة، ومن بعد عاد دير اجتماع عام.

درت اجتماع مع (CDT⁵) في فاتح أكتوبر، اجتماع مع النقابة ديالكم، آ الأستاذ، (UNTM⁶) فاتح أكتوبر، اجتماع مع (FDT⁷) 2 أكتوبر، اجتماع مع الجامعة الحرة للتعليم 2 أكتوبر، وتأجل واجتمعنا يوم 3 يناير، الاتحاد

⁵ Confédération Démocratique du Travail

⁶ Union National du Travail au Maroc

⁷ Fédération Démocratique du Travail

وخروا الملف دياهم، سحبه من بعد ما اكتشفوا بأنه راه ماشي هاكا، سحبه ولكن راه هما الأساس، ضيعوا شهرين، آش غادي ندير ليمهم؟ انتقضات السنة المالية، راه ماشي هاكا العلاج ديال المواضيع.

المبرزين، الجميع راني جيت للمجلس وهضرت معكم وفسرت لكم هاذ الشي، ولكن هاذ النقط ها هي مدرجة الآن، غادي تناقشو فيها، ولكن راه ما يمكنش تفرض على الدولة وعلى المملكة وعلى الوزارة اللي ابغات النقابات، ما كاينش هاذ الشي.

السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا لكم على المساهمة.

وننتقل إلى السؤال الآني الموجه للسيد وزير السياحة حول تنمية السياحة في المناطق الداخلية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، فليفضلوا مشكورين.

المستشار السيد أحمد السنيني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
إخواني المستشارين المحترمين،
السيد الوزير،

تلعب السياحة دورا محوريا في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها المهمة في الناتج الداخلي الخام، وكذا في خلق مناصب شغل لعدد كبير من المواطنين. وقد اهتمت الحكومة بهذا القطاع وأعطته الأولوية من خلال إستراتيجيتها للنهوض بالسياحة الوطنية، إلا أن ما تحقق لحد الآن لا يرقى إلى مستوى طموحات المغرب المتميز بتنوعه الجغرافي وإرثه الحضاري والثقافي المتميز، والذي يؤهله لاستقطاب أعداد هائلة من السياح.

وفي هذا السياق، السيد الوزير المحترم، تبرز ضرورة تنمية المناطق السياحية الداخلية، وإعطائها المكانة اللائقة التي تستحقها، بما ضمن مكونات نشاط سياحي في بلادنا، نظرا لما تقوم به من دور كبير في جلب السياح الذين يفضلون السياحة بهذه المناطق، خاصة الجبلية منها نظرا لطابعها المتنوع.

لذا، نسألكم، السيد الوزير:

- ما هي الإستراتيجية المتبعة لتنمية السياحة في المناطق الداخلية؟
 - وماذا أعدت الوزارة للاهتمام ببعض المدن والقرى والمراكز القروية التي تعرف إقصاء وتهميشا رغم أنها تعتبر واعدة في الصناعة السياحية؟
- وشكرا السيد الوزير.

عندنا الملفات ديال الإداريين اللي اضطروا يمشيو يديروا جمعيات ويجيو يفاوضوا مع السيد الوزير.

هذه، السيد الوزير، هي القضايا اللي كنتولو بأنها الإشكال ديالها اليوم ليس فقط في اللقاءات، ولكن اللقاءات المنتجة، السيد الوزير، اللقاءات التي تتوصل فيها إلى حلول، السيد الوزير.

مع الأسف أن هذه اللقاءات لغاية اللقاء الأخير اللي كنتعبروه الجولة الأخيرة من الحوار القطاعي، وكنشكروكم، السيد الوزير، على الجهود اللي كتبنولها في هاذ اللقاءات، والجهد اللي كناخذ منكم، السيد الوزير، احنا كتقدروه، ولكن هاذ السؤال ديلنا اليوم مطروح، السيد الوزير، باش نمشيو في الاتجاه للوصول إلى حلول.

رجال ونساء التعليم، السيد الوزير، لما كنتقول وكنشكركم على أنهم التزموا بتدريس أبناء المغاربة، هذا ما تنساش، السيد الوزير، الدور الكبير اللي لاعينبو فيه النقابات.

احنا كتقابات، السيد الوزير، لما كمشيو كناقوا الاحتقانات، راه احنا كنقومو بالدور ديلنا الواجب اللي كيعتبرونا بأننا كمشيو كبرودو الأوضاع ديال هاذ الاحتقانات.

أنا مؤخرا، السيد الوزير، لما كنا في لقاءات مع رجال ونساء التعليم، الاحتقان كنالاحظوه، ولكن، السيد الوزير، احنا بدورنا كنقومو بالدور ديال التخفيف من هاذ الاحتقان، كذلك الوزارة كطلبو منها على أنها تساعد في الوصول إلى نتائج وحلول.

ونتمنى في هاذ الجولة الأخيرة ديال، السيد الوزير، نخرجو فيها بلجول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية:

أنا مع السيد المستشار وكيعرف الاحترام اللي ككنكو ليه.

المقاربة ديال الحوار، ماشي تنزلي للأرض وتدي اللي ابغيتي، هذا هو اللي ما ابقاش مقبول اليوم، ولا تجي تفرض علي وتقولو بز منك غادي تدير هاذي. لا، احنا كنتناورو شركاء، غنشوفو ما هي مصلحة المنظومة التربوية، ماشي مصلحة الفئة، راني ما ابغيتش نقول هاذ الشي، راني كنجتمع مع المديرين، كنجتمع مع المفتشين، كنجتمع مع نقابات أخرى، لأنه تكلمت غير على الخمسة، عندي 33 نقابة في التعليم أنا، يعني ما عندير والو باقي، ما تفكر لا في إصلاح، لا في حتى حاجة.

هاذ الفئات اللي كتكلموا عليها، الدكتورة أنا المسؤول، الدكتورة اتفتت معكم على واحد الملف وغادين وكعالجوه، أنا اللي ادعيتهم ولا هما اللي ادعوا الوزارة وادعوا الدولة المغربية، هما اللي ادعوا الدولة المغربية، هما اللي

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد وزير السياحة المحترم للإجابة على السؤال.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال.

هذا سؤال مهم جدا بالنسبة للتنمية ديال السياحة الداخلية، غير هو اللي كنشغلو عليه في إطارو الآن هي الرؤية ديال 2020 اللي وضعت المعالم ديالها أمام صاحب الجلالة، واللي هي كنجعل من جميع المناطق ديال المغرب لها مؤهلات سياحية، ولكن كل واحدة منها متخصصة في نوع من السياحة، لأنه اللي كنا كنعتمدو عليه هو 2 ديال المناطق، مراكش وأكادير، مراكش يعني ذات اهتمام ثقافي وأكادير ما هو شاطئي وبحري.

الآن ستكون لنا 8 مجالات يعني في إطار هاذ الرؤية، 8 مجالات سياحية اللي هي 4 منها ثقافية، فاس ومكناس، طنجة، تطوان وكذلك الدار البيضاء والرباط، بالإضافة إلى مراكش، جوج اللي هما شاطئين: أكادير والسعيدية، و2 اللي هما ذات طبيعة إيكولوجية وقروية وجبلية وكذلك صحراوية وبحرية، اللي هما المنطقة ديال الداخلة والأطلس والوديان.

إذن، المغرب ككل له مميزات ومؤهلات كبيرة جدا، والاهتمام هو على هاذ المناطق اللي هي كما ذكرتو مناطق لها مؤهلات كبيرة جدا. نحن الآن في إطار إعداد والتوقيع على برامج عقدة مع هذه المناطق، مع جميع كل الجهات، من أجل إبراز هذه المؤهلات، بعض هذه المؤهلات راه مؤهلات كبيرة اللي كنعطيها باش يمكن تكون عندها برامج مهيكلية، بحال مثلا نوادي بلادي اللي كنعملو في بعض المناطق، مثلا أزيلال والشاون، مولاي بوسلهم، البعض منها غادي تكون عندها محطات بلادي اللي هي مهمة جدا، كذلك البعض منها تتكون فيها منتجعات، ولكن بعض المنتوجات اللي غادي نوجدو في هاذ المناطق هاذو هي منتوجات صغيرة، ولكنها مهمة من الناحية النوعية، أما مثلا إعادة تأهيل بعض القصور والقصبات هاذي من المسائل اللي موجودة في هاذ المخطط، كذلك بعض المبادرات الخاصة التي يتم تشجيعها، ولكن نحن في إطار وضع كذلك إستراتيجية لمواكبة أصحاب يعني المشاريع في إطار السياحة الجبلية.

اللي خصنا نعرفو وهو أنه بالنسبة لنا، ماشي كنوضعو احنا المشاريع، ولكن هناك ما تعمله الدولة هي تسهيل فقط للمجموعات، وكذلك العائلات، للفراي باش يمكن لهم أنهم يعملوا مبادرات خاصة، وتتم التشجيع ديال هاذ الإطار فيها، ولكن تتم المواكبة كذلك من ناحية هندسة هذه المشاريع، تتم كذلك المواكبة من طرف وزارة السياحة في إطار التسويق لهذه السياحة، خصوصا السياحة الجبلية والسياحة الإيكولوجية، ولكن كذلك يتم مع الفرقاء الآخرين، كذلك مع الوزارات الأخرى العمل على أنه البنية التحتية والولوجية، مثلا فيما يخص الطيران إلى غير ذلك،

يتم العمل عليها.

إذن هناك مبادرة أساسية لتمتين السياحة الجبلية، هناك يعني ممارسات اللي هي موجودة الآن على مستوى إقليم أزيلال، على مستوى مثلا إقليم زاكورة، على مستوى إقليم ورزازات، على مستوى يعني دادس ودرعة، موجودة، يجب تمثيها ولكن هناك كذلك في إطار التطوير ديالها باش يمكن لنا أنه يكون عندنا عرض مهم على مستوى السياحة الداخلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السيد المستشار، هل لديكم تعقيب؟ لكم الكلمة، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

شكرا السيد الرئيس.

ربما واحد المجموعة ديال الملاحظات، السيد الوزير:

حينما نتحدث عن السياحة والسياحة الداخلية، المسألة لا تعني وزارتك فقط، هناك واحد المؤسسة واللي هي وزارة التجهيز معنية بهاذ الأمر، لأن حينما نتحدث عن السياحة الداخلية ونتحدث عن الجغرافيا أو الطبيعة ديال المنطقة، يجب أن يكون هناك انخراط ديال الوزارة فيما يخص الطرق الوطنية والطرق الجبلية.

وضفتو، السيد الوزير، المسألة ديال الطيران، يعني إذا ما كانت هاذ المسألة وما كان هاذ التضافر هاذ الشيء كولو اللي قتلو ليه من الصعب أنه يتحقق.

ملي كنتحدثوا على السياحة الداخلية، كناقشوها، السيد الوزير، من الناحية ديال أشنو غادي يستافد منها المغرب على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى الاجتماعي ولا المستوى السياسي، هاذي واحد المجموعة ديال المحاور.

على المستوى الاقتصادي كنعلمو التوازن في المغرب بين باش ما يقاش طنجة، أكادير، وكننعلمو مناصب ديال الشغل وكنحيو المغرب الحقيقي، أنا لا ما تنطعنش، ولكن المغرب الحضاري، لأن محتاجين ليه في هاذ الوقت، واعلاش؟ لأننا في الوقت اللي كان حينما نحارب نستدعي التاريخ، ويمكن راه وصلتكم الرسالة، السيد الوزير، لأننا الآن في واحد اللحظة محتاجين لكل شيء، حتى تاريخنا، تاريخنا خاص الناس يعرفوه، أنا لسنا لقطاء، عندنا تاريخ.

مسألة أخرى، السياحة الداخلية، السيد الوزير، في حالة الأزمة، لأن كايبة أزمة، أزمة ديال السياحة الخارجية، منين كنعلمو السياحة الداخلية كنعلمو السائح الوطني، المغاربة باش يمشیو للمناطق، كما اذكرتي تنغير، اذكرتي دادس، ذكرتي واحد المجموعة ديال المناطق، وهذا هو (le plan B)، يكون عندنا (plan B) باش كنعلمو من الأزمة.

المسألة الأخيرة هو أن السياحة الداخلية كنعلمو من مشكل ديال أنها

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي، موضوعه سياسة الوزارة فيما يخص تشجيع السياحة القروية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بجمارك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا للسيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

كما تعلمون، لم تعد السياحة تقتصر على المدن الكبرى والمدن الساحلية، بل هناك فئات عريضة من السياح يفضلون المناطق الجبلية والقروية بحثا عن الهدوء وبعيد عن ضوضاء المدن.

وبلادنا، والحمد لله، تزخر بإمكانات وثروات مهمة، خصوصا بالمناطق الجبلية والقروية، حيث السياح الوافدين على المملكة المغربية يفضلون هذه المناطق لما تتمتع به من طبيعة وجبال ومنابع وعيون ومجاري المياه العذبة.

إلا أن هذه المناطق ما زالت تتسم بكثير من التهميش والإقصاء والنقص في البنيات التحتية، بل حتى الإعلام يعتبر مقصرا من أجل تسليط الضوء على هذه المناطق والتعريف بها.

سؤالنا هو كالتالي، السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات التي ستقوم بها وزاراتكم من أجل تشجيع السياحة القروية والجبلية؟
شكرا للسيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

راه ما كين لا تهميش ولا إقصاء، غير كان إغفال، ربما تاريخي، لبعض المناطق لأنه ما كانش في المفهوم بأنه عندها مؤهلات.

ولكن كما قلت، السيد المستشار المحترم، الآن في إطار الرؤية ديال 2020، اللي هي الرؤية ديال إعداد جميع التراب الوطني باش يمكن تكون عندو مؤهلات، الآن كل المناطق ديال المغرب فيها مؤهلات، إلى امشيتي غير لمنطقة قروية، وخا ما شي جبلية، وخا ماشي بحرية، وخا ماشي صحراوية، بعض المناطق اللي هي قروية عادية، فيها إمكانات فلاحية، هادي يمكن تكون كذلك لها مؤهلات سياحية، لها منتوجات فلاحية يمكن لها تبيعها، كذلك لها مؤهلات سياحية، لها مثلا منتوجات ديال

غير مهيكلية، هناك مبادرات شخصية، والحضور ديال الحكومة باهت نوعا ما، لأن هذا اشوية بعيدة والمناطق، خاص هاذ الشئ يهيكل، خصو يهيكل وخاص يكون الحضور ديال الحكومة في هاذ المناطق وما تبقاش المبادرات الشخصية بوحدها.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الرد على التعقيب.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ الرد.

المغرب كله حقيقي في الحقيقة، المغرب كله حقيقي بتاريخه، بعمرانه، بشهره، بما هو حداثي، بما هو تقليدي، هادي مسألة خصنا لابد أننا نثمنو جميع يعني أقطار المغرب.

ولكن الانخراط ديال الوزارات الأخرى موجود، العمل اللي كنقومو به مع وزارة التجهيز والنقل يعني عمل كبير جدا، العمل اللي كنقومو به مع وزارة الداخلية كذلك مشكورين، كنقومو بعمل كبير جدا، أنه لا يمكن مثلا تطوير كثير من القبلات السياحية الجبلية بدون الانخراط ديال وزارة التجهيز فيما هو طريقي.

كذلك الطيران أساسي جدا بالنسبة لوجهات بحال الداخلة، بحال كلميم، بحال طانطان، الراشيدية، ورزازات، هادو مهمة جدا، كذلك بالنسبة لوجدة وبالنسبة... كل هادو مناطق لا يمكن الولوج إليها. ولكن راه العمل اللي تم القيام به الآن في إطار البنية التحتية عمل مهم جدا، الطرق السيارة اللي كاينة دابا الآن حتى لوجدة وحتى لأكادير زادت في السياحة الداخلية وعملت عليها.

غير مسألة كذلك أساسية أنه التاريخ أساسي بالنسبة للمغرب والثقافة أساسية بالنسبة للسياحة وهاذي هي اللي كتعطينا التنشيط، نحن لنا برنامج في إعادة ترميم الموروث الثقافي، المدن العتيقة، القصور والقصبات وكذلك التراث الشفهي اللي موجود في البلاد ديالنا.

هذا هو الغنى الكبير الذي يمكن أن تقدمه سواء بالنسبة للسائح الوطني أو سواء بالنسبة للسائح الأجنبي، ولكن إذا كانت مبادرات شخصية موجودة، نحن موجودين ونثمن هذه المبادرات.

بالنسبة للسياحة الداخلية، راه ذاك الشئ علاش عرفت السياحة الداخلية نمو، راه كنعرف بأنه 2011 كانت 26% ديال السياحة الوطنية وداخلي، في 2012 ولات 28%، تنظنوا أنها غادي توصل 30% وعندنا رغبة في إطار الرؤية ديال 2020 أنها توصل 40% ديال السياحة الوطنية باش تكون هي العمود الفقري ديال... لأنه أساسا أنه تتكون هي العاد الأساسي ديال السياحة، وثانيا لتعريف المغاربة بهويتهم وثقافتهم وحضارتهم لأنها أساسية بالنسبة لتواجدهم كمغاربة.

النهوض بالسياحة القروية، التي يجب حسن استغلالها لما أنعم الله بها من خيرات ومناظر خلابة على بلادنا.

كما أنني أريد أن أؤه بمبادرتكم الأخيرة، السيد الوزير المحترم، التي ستجعل من مدينة الداخلة كواجهة سياحية صحراوية بفضل إنشاء وتطوير منتجع صحراوي بها، وهو عبارة عن منتجع إيكولوجي مع إنشاء مؤسسات الإيواء ومرافق للترفيه بفضل الشراكة مع أحد الأقطاب الاستثمارية المعروفة بدولة الإمارات العربية الشقيقة، بمبلغ إجمالي يناهز حوالي مليار درهم، وهذا يدل على ثقة المستثمر الأجنبي في قدرات المملكة المغربية، وهذا أيضا إن دل على شيء إنما يدل على العناية المولوية السامية لهذه الأقاليم الصحراوية لمواكبة التنمية التي يقودها جلالته في جميع المجالات وسائر سمات المملكة.

وشكرا للسيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. السيد الوزير، هل لديكم رد على التعقيب؟

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل الداخلة ومنطقة الداخلة لها مؤهلات كبيرة جدا، ولها مؤهلات طبيعية، النقاء المحيط مع الصحراء، وكذلك مؤهلات في مستوى كبير جدا، ولكنها بيئة يجب المحافظة عليها، هي منظومة إيكولوجية، خصنا لابد نحافظو عليها، إذن خاص المقاربة ديالنا تكون ديال الاستدامة، خصنا لابد أننا نحافظو باش الداخلة ما يكونش فيها واحد النوع من الانقلاط العقاري في الواجحة البحرية. لهذا، فأى مقاربة خصها تكون مقاربة مستدامة.

في هاذ الإطار هذا، كانت هاذيك الاتفاقية المبدأ اللي عملنا مع مستثمر إماراتي باش يكون منتجع صحراوي بمواصفات إيكولوجية، أنه يكون فيه يعني تثمين الثقافة الصحراوية بشكل كبير جدا، وكذلك جلب سياح ذوو قيمة عالية اللي كيمهم هاذ المنتجع الصحراوي، بما فيه من أنشطة مهمة جدا.

ولكن اللي أساسي جدا هو أنه هاذيك المنطقة، المقاربة يجب أن تكون مستدامة، يجب كذلك تثمين الثقافة المحلية، خصوصا الثقافة الصحراوية، ويجب كذلك أن نحصر على أنه ما نطوره في مدينة الداخلة، خصوصا على المستوى البحري أن يكون تنمية مستدامة، ما يكونش عمارات شاهقة، ما يكونش كذلك تدمير للبنية الإيكولوجية، ما يكونش تدمير للموارد الطبيعية، يكون بطريقة تتوخى الاستدامة، وباش يمكن لنا أننا عدد ديال السياح اللي غادي نجلبو للداخلة، ما غاديش يكون بالملايين، غادي يكون بعشرات الآلاف ولكن تيكونوا قيمة مضافة كبيرة جدا.

ما نعمله مثلا في إطار رياضة (le surf)، ما يعمل مثلا في رياضات أخرى، مهم جدا بالنسبة لمنطقة الداخلة، وبالنسبة لنا احنا أنه "New York Times" عملاتها بأنها الوجهة 25 عالميا بالنسبة اللي قصدها، ابغينا

الصناعة التقليدية، هذيك مؤهلات سياحية، لها مؤهلات يعني بالنسبة لممارسة نوع من الرياضات، هذه مؤهلات سياحية.

إذن، نحن في إطار إعادة النظر كذلك في التصور ديالنا للسياحة باش كل ما يزخر به المغرب، سواء كان منتوجات فلاحية أو صناعة تقليدية أو يعني مؤهلات رياضية أو كذلك يعني مناظر طبيعية، صحراوية، جبلية، بحرية، إلى غير ذلك، تصبح إمكانيات ديال السياحة.

إذن في هاذ الإطار هذا، تم وضع واحد البرنامج في إطار ديال الرؤية ديال 2020 اللي تينمّن هاذ المسائل هاذي، كيفية التثمين ديالها، أولا بتخلق مدارات سياحية، لأن ضروري هاذ المسألة ديال المدارات، تم العمل عليها في السابق، ولكن الآن غادي نعملو على كثير من المدارات في بعض المناطق القروية، كذلك الضيعات الفلاحية السياحية اللي كتقدم منتوجات، كذلك مراكز لبيع ديال المنتوجات التقليدية، ديال المنتوجات الفلاحية على مستوى القرى وعلى مستوى كذلك التعاونيات، وكذلك متاحف قروية مهمة جدا، اللي كتبين فيها كذلك يد الصانع التقليدي، التراث ديالو، كذلك ما يزخر به من تراث إنساني وتراث حضاري، إلى غير ذلك.

إذن هاذ المشروع هذا مهم جدا وفيه تدخل ديال الدولة والمساعدة ديال الدولة باش يمكن لنا أننا نعطيو واحد القفزة لهاذ النوع هذا من الإمكانيات باش يمكن أنه تكون مبادرات خاصة، لأنه اللي نحتاج إليه أنه نهبي الأراضية باش يمكن تكون مبادرات خاصة، هاذ المبادرات الخاصة يمكن تعملها جماعات، يمكن تعملها قرى، يمكن تعملها تعاونيات، يمكن يعملوها فرادى، باش يمكن لنا أننا نأديو أنه يكون عندنا طاقة إيوائية مهمة في هاذ المجالات هاذو، يمكن لنا يكون لنا مثلا السكن عند الساكنة المحلية، يمكن الإقامة عند الساكنة المحلية، ويجب إيجاد الإطار القانوني اللي ها نحن في إطار العمل عليه، وكذلك أن تكون هناك عمليات ديال التنشيط، سواء بالنسبة لزيارة بعض المواقع، زيارة كذلك بعض نقط البيع، نقط التفسير، إلى غير ذلك.

إذن هناك برنامج نضعه في هاذ الإطار هذا لتثمين ما هو الإمكانيات ديال القرى وديال الجبال في المغرب، ولكن يجب انخراط كذلك الساكنة في هاذ الإطار هذا وفهم بأن لها مؤهلات، الحمد لله الآن كين هناك اهتمام كبير جدا من طرف الساكنة وكذلك من طرف المنتخبين بأن هناك إمكانيات سياحية، سواء بالنسبة للسياحة الخارجية أو السياحة الداخلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. السيد المستشار، هل لكم تعقيب؟

المستشار السيد يحفظه ببارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نشكر السيد الوزير على الجواب والمجهودات التي تقومون بها في مجال

السيد المستشار،

أنا ابغيت غير أطمئنكم، ومن خلالكم، بطبيعة الحال، الإخوة التجار، أن الوضع الآن في المملكة المغربية بالنسبة لما نسميه "تجارة القرب"، 99% في ديال نقط البيع في هاذ التجارة كلها لازالت عند التجار الصغار، 86% في المساحة الإجمالية ديال المتاجر لازالت عند تجار القرب، ثم كذلك أقل من 15% ديال رقم المعاملات هو اللي كاين عند المساحات الكبرى والمتوسطة. إذن الوضع الآن تقريبا هو بهاذ الطريقة هاذي.

لكن أكيد أنه هاذ الشي اللي تكلمت عليه ديال المنافسة الشرسة غادي يكون عندها واحد الأثر في المستقبل. ولهذا، الحكومة تشتغل على أساس أنه كاين واحد الإستراتيجية، لأن برنامج "رواج" نقلناه الآن من برنامج أصبح استراتيجية، وعرضت في المجلس الحكومي منذ بضع أسابيع، على أساس أن تعتمد وأن تصبح ملزمة للقطاعات الوزارية الأخرى، لأنه أكيد أن هاذ الموضوع هذا فيه قطاعات وزارية أخرى، وهاذ المحاور اللي غادي نتكلم لك عليها، السيد المستشار، بالنسبة لنا هي اللي محمة.

المحور الأول هو العصرية، ما كاينش خيار آخر من غير عصرية هاذ تجارة القرب، لأن احنا عندنا حوالي 450 ألف نقطة بيع، الشطر الأول اللي درنا ديال العصرية هم حوالي 22 ألف، لكن أكيد أن الدولة لن تستطيع العصرية من خلال الدعم، فبالتالي اللي كان أساسي هو يستوعب تاجر القرب أن أساسي بالنسبة ليه يدخل في العصرية باش يمكن له يكون تكون عندو تنافسية.

المستوى الثاني هو ما نسميه بالتعمير التجاري، لأن التعمير التجاري هو اللي غادي يخلي واحد التخطيط تجاري اللي غادي يقول لك هنا غادي تدير متجر ديال القرب، وهنا غادي تدير المراكز الأخرى، وهنا غادي تدير المجمعات التجارية.

كذلك نعمل على إخراج واحد الإطار قانوني، اللي الأساس فيه هو أنه يؤسس لما نسميه بدفاتر التحملات والمرجعيات التقنية، لأنه حاليا ما كاينش، يمكن لأي واحد يحل بدون دفتر تحملات، وهاذ الإطار القانوني نشتغل عليه.

المستوى الرابع هو الجانب الاجتماعي، أنا نتكلم الآن على مؤسسة الأعمال الاجتماعية اللي غادي تحل الإشكالية ديال التطيب وغادي تحل الإشكالية ديال أمور اجتماعية أخرى، اللي غادي تخلي هاذ التجار هاذو يكونوا مستقرين على المستوى الاجتماعي والنفسي باش يمكن لهم، بطبيعة الحال، يعصروا.

المستوى الخامس هو عندنا واحد الحل لقضية الباعة المتجولين، لأن نتكلمو على 162 ألف.

والمستوى السادس في اسميتو هو العصرية ديال أسواق الجملة. فبالتالي هاذ المحاور كلها لما تنشوفوها تدور حول واحد الفلسفة أساسية، هو أن هاذ التجارة والتوزيع تطور في بلادنا وتم العصرية ديالها،

أنا توصل لـ 5 أو للوجهة الأولى، ولكن يجب تطويرها في إطار تنمية مستدامة، وإن شاء الله بعد أسبوعين سيتم التوقيع على البرنامج العقدة بالنسبة لمدينة الداخلة وبالنسبة للجهة ككل، وسيعود ذلك بالنفع على الساكنة المحلية وعلى سكان الإقليم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير، على مساهمتكم في هذه الجلسة. وننتقل للسؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة حول حماية التجار الصغار من المنافسة الشرسة للفضاءات التجارية الكبرى. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس، السادة المستشارين،

السيد وزير التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة المحترم، السيد الوزير، إن تسارع وتيرة بناء الأسواق الممتازة وسط المدن والأحياء السكنية والتجارية في الآونة الأخيرة يشكل خرقا جوهريا لمشروع "رواج" لتنمية التجارة الداخلية الذي اعتمده الحكومة قبل سنوات، ويتعارض مع الشروط التي سطرتها فيه، ومنها تقنين وترخيص فتح الفضاءات التجارية الكبرى إلزامها بدفتر الشروط والتحملات وإخراجها إلى خارج المدارات الحضرية للمدن.

إن هذا المعطى الجديد أصبح يهدد مستقبل حوالي مليون تاجر في المغرب بسبب المنافسة الكبيرة للأسواق الممتازة، إذ لم يعد الأمر يتعلق بالشركات الكبرى المغربية "مرجان"، "أسواق السلام"، بل بدأت العديد من الشركات الأجنبية تستقر بالمغرب "Carrefour" والعديد من الشركات الأخرى من تركيا وألمانيا.

بناء عليه، السيد الوزير، نسئلكم عن الإجراءات التي ستتخذها الحكومة لحماية التجار الصغار من المنافسة الشرسة للفضاءات التجارية الكبرى؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد عبد القادر اعجارة، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

السكنى وفيه وزارة الداخلية، ها المسألة الأولى.
المسألة الثانية، أن ما تم إنجازه لحد الآن في القضية ديال العصرية، هم حوالي 22 ألف تاجر ديال القرب، لكن باش توصل من 22 ألف إلى حوالي 450 ألف، ذاك الشي أولا خصوصا إمكانيات، وأنا أعتقد أن الدولة لن تستطيع ذلك على كل حال، لكن اللي مقصود هو أساسا من القضية العصرية هو أن التاجر ديال القرب يستوعب بأنه ما يمكنش للدولة تحميه إلى ما لا نهاية، بمعنى أن هاذ الشي اللي تكلمت عليه ديال المتاجر الكبرى والمتاجر الصغرى حتى السلسلة ديال المتاجر الصغرى يمكن تهددو.

فإذن خاص تكون العصرية، احنا غادي ندعمو التاجر باش يدير العصرية، غادي نحاولو نحيمو من خلال التخطيط التجاري، لأنه هذا، السيد المستشار، أساسي لأنه هو اللي غادي يوضع كل محل في بلاصتو، وأنت عارف في واحد مدينة مجال الدار البيضاء راه تتلقى بعض المناطق اللي فيها المجمعات التجارية وفيها المتاجر الكبرى، وهذا يتعكس سلبا حتى على هاذ المستوى اللي أنا ركزت عليه، وفعلا تنشغل فيه، وكنتظن إن شاء الله في 2013 أكيد ياذن الله سيرى النور، هو هاذ القضية ديال التغطية الصحية، لأنه كانت تجارب سابقة ما نجحناش، أولا لأن التجار ديال القرب حتى هما ما ساعدوش في هاذ الاتجاه هذا.

فبالتالي احنا تنشغلو على واحد المؤسسة اللي يمكن يكون فيها، ماشي غير التغطية الصحية، لكن كذلك الخدمات الأخرى اللي مرتبطة يعني بالسكن، مرتبطة بالحج، مرتبطة بأمور أخرى، فبالتالي هذا هو اللي احنا... هاذ القضية هاذي ستأخذ بعض الوقت، لكن اللي أساسي هو أنها تنطلق، ونشوفو كاملين بأن هذا واحد القطاع اللي هو أساسي، باعتبار أن مستوى النمو ديالو حوالي 7% في بلادنا، وهذا مؤشر من الناحية الاقتصادية جيد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا على مساهمتكم.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول توسيع شبكة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
السيد الوزير لم يلتحق بعد لأسباب قاهرة، ولهذا سنتظره إلى حين وصوله إلى الجلسة إن شاء الله.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول توسيع شبكة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وسيتولى الإجابة عنه النيابة السيد وزير التجهيز والنقل.
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال، فليفضل السيد رئيس الفريق.

لكن بالحفاظ على كل المكونات ديالها، لأن تاجر القرب لعب أدوارا اجتماعية أساسية في تقريب البضاعة من المواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الوزير على كل ما جتتم به.

لكن، السيد الوزير، خليني نتساءل معكم لأنكم تتهضروا على إستراتيجية، بغيت نتقبلها، ولكن لا تنساوش بأننا هاذي سنتين جات الحكومة السابقة، واللي الوزراء ديالها معكم الآن، بإستراتيجية أخرى وصفقنا لها ديال "حانوتي"، فين امشيت؟ خسرت عليها أموال والدعايات. والآن تنتمنى بأن الإستراتيجية ديالك باقي ما سمعناهاش، ها هي باقية عنكم، تتذكروا فيها داخل المجلس ديال الحكومة، واش حتى هي غادي يكون عندها نفس المآل؟

المهم، أنا هاذي فئة ديال المغاربة، والآن ما خصهاش تحرم من الوسائل ديال العيش، وربما تطبقوا شي إستراتيجية جديدة اللي تضمن لها الوسائل ديال العيش ديالها والرفاهية كجمع المغاربة، والشيء اللي تنتمناوه للمغاربة كلهم، واتما معنا، تنطلب منكم بعداك الشي اللي صرحتو به وقتو بأنكم غادي تستافد هذه الفئة من التغطية الاجتماعية، فين لحتو بها؟

أنا كنت تنقول بأن الوقت اللي نجيو لواحد المدينة، وخا باقين الحوانت، ولكن ملي تنجيو وتنديرو (grande surface) قدام هاذوك الحوانت، باقي تيبانوا شي حوانت، كنا نحمو للبديل لهاذ الناس.

تنبغيو العصرية، احنا كلنا مع العصرية، ونصفق من أجل العصرية، ونحن هنا من أجل العصرية، ولكن المغاربة هاذو، إلى ابغينا نعصرنهم نوجدو لهم البديل، ماشي غير نمشيو للعصرية ونخليوهم هميا في الحن ديالهم. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

السيد المستشار،

يبدو بيناتنا ما كايش خلاف حول المفردات، غير احنا نتكلمو، لأنه انت تكلمت على بعض المقترحات في السؤال ديالك وشرت للإستراتيجية، أنا غير ابغيت نوضح لك، غير من الناحية التاريخية، كنا نتكلمو على برنامج، الآن نحن بصدد تحويله إلى إستراتيجية ملزمة، لأن ملي نتكلم على التعمير التجاري، السيد المستشار، التعمير التجاري راه فيه وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، كاين فيه وزارة

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

فقد تزايد عدد منخراطي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في السنوات الأخيرة بشكل إيجابي، وموازية ذلك توسعت خدمات الصندوق مع دخول التغطية الصحية الإجبارية حيز التنفيذ، غير أن هذا التوسع في عدد المنخرطين وفي الخدمات لم يواكبه بشكل مناسب توسع الشبائيك المكلفة بتقديم خدمات سواء للمنخرطين أو المشغلين، حيث مازال المنخرطون لا يجدون شبائيك قريبة منهم لإيداع ملفات المرض أو يجدون ازدحاما كبيرا في الشبائيك الموجودة نظرا لقلتها، حيث لا يوجد في عدد من المناطق سوى شبك واحد لعشرات الآلاف من المنخرطين.

نسائلكم، معالي الوزير، عن مشاريع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتوسيع تواجدته في كل مناطق المملكة، وإيجاد شبائيك قريبة من المنخرطين مما يحل المشاكل التي يعانيها المنخرطون من جهة، ويشجع على مزيد من الانخراط، وهو ما يحتاجه الصندوق الوطني من جهة أخرى.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد وزير التجهيز والنقل، لكم الكلمة للإجابة عن السؤال.

السيد عبد العزيز رياح، وزير التجهيز والنقل (نيابة عن السيد وزير**التشغيل والتكوين المهني):**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

كشكر الفريق المحترم، ونيابة عن زميلي، نبغي نوضح أننا أمام واحد الموضوع عندو أهمية كبيرة، أولا كيتعلق بواحد الخدمات اجتماعية اللي هي مهمة وأساسية وضرورية.

ثانيا، كيتعلق بخدمات اللي عاطيها أهمية الحكومة هو تطوير العلاقة ما بين الإدارة وما بين المؤسسات وما بين الزبناء، وإلى لاحظتو الآن كين واحد العمل جبار لمعالجة كل الاختلالات اللي كترتبط الزبناء مع الإدارة، كانوا شركات، مواطنين، إلى غير ذلك، كين هذا توجه وكين إستراتيجية وكين برامج.

ثانيا، كيتعلق بهاذ النوع من المواطنين اللي هما كيتحتاجوا لهاذ الخدمات، نظرا لأنه أدوا عليها، بمعنى أن هذا حقهم، ماشي شي حاجة اللي ابغيت تقول، هذا حقهم لا بد أن يكون، ولذلك غادين في هاذ الاتجاه ديال تحسين

هاذ الخدمات.

إجمالا، قبل ما نعطي التفاصيل، يعني الصندوق اشتغل على واحد العدد ديال المحاور:

المحور الأول اللي اشتغل عليه هو توسيع الشبكة، وأنا غادي نعطي الأرقام.

المحور الثاني اللي اشتغل عليه هي الخدمات المتنقلة، لأن واخا نوزعو الشبكة أكيد واحد العدد ديال المناطق تحتاج إلى القرب، وبالتالي إلى خدمات متنقلة.

اشتغل أيضا على استعمال التكنولوجيا فيما يتعلق بالبوابة أو ما يسمى بالخدمات عن بعد (e-services)، يعني أنه يمكن يستعمل الإنسان (l'internet) باش يمكن يوصل للخدمات أو ياخذ المعلومات أو يشوف الملف ديالو فين وصل، ثم أيضا ما يسمى بالخدمات ديال الهاتف اللي بطبيعة الحال طورها يعني الصندوق، بالإضافة إلى مساهمة الصندوق في إنشاء المقاولات، هاذ الشي غادي نوصل له.

يمكن لي نسررد الآن التفاصيل كما جاء في هاذ التقرير، هو أول شيء أنه بدا كيشغل "ألو ضمان"، داروا واحد الخدمة بالهاتف اللي يمكن لي نقول لكم وصلت الآن الاتصالات إلى حوالي 400 ألف اتصال، بمعنى ابدأو كيتفاعلوا معها، والجديد فيه أنه فيه اللغات، بما فيه الأمازيغية، بمعنى أنه باش يمكن يمشيو إلى كل الأنواع ديال المواطنين، ماشي فقط غير اللغة العربية، ماشي فقط غير اللغة الفرنسية، وإنما أيضا اللغة الأمازيغية، وهاذ الشي راه في 2012 في 400 ألف اتصال، يعني كنين مدى الاستجابة ديال المواطنين مع هاذ الخدمة.

أيضا بدأت الخدمة سماوها "بوابة المؤمن له" بمعنى أن هاذك اللي (assuré) داروا لو واحد البوابة، حسب الإحصائية ديال 2012 أنه استعمل 7 ملايين ديال المتصفحين، بمعنى أن ملي كتنقولو 7 ملايين كيمكن للمواطن يتصفح 10 مرات، 4 مرات، 15 مرة، ولكن العدد ديال التصفح وصل إلى 7 ملايين، كيعني بأن أهمية هاذ...

وهذا ماشي خدمة عادية، لأن كين اللي غادي يقول كلشي غادي يدخل، لا، ملي كيكون واحد البوابات متخصصة كيمشيو لها غير المتخصصين، ماشي مجال واحد الجريدة الالكترونية كين يمكن يدخل لها أي، لا، من اللي كتنكون بوابات متخصصة كيمشيو لها المعنيين بالأمر.

ثم أضف إلى ذلك أنه يعني على مستوى خلق المقاولات قرر الصندوق أن يكون عندو ممثل في جميع المراكز ديال الجهوية ديال الاستثار، ماشي فقط في إطار الشباك الوحيد ديال خلق المقاولات، أن الصندوق هو امشي عند المراكز ودار من يمثله هناك باش تما يصفبو هاذ العملية، بالإضافة إلى خدمات أخرى، إذا كان الوقت في التعقيب يمكن لنا نتحدثو عليها.

السيد وزير التجهيز والنقل (نيابة عن السيد وزير التشغيل والتكوين المهني):

في نفس السياق، لأنه الآن كما قلنا كمين واحد التطور كيعرفو الصندوق، كمين واحد العمل وهذا الصندوق عندو أهميته وماشي أيها الصناديق، عندو الأهمية ديالو، إن صح التعبير هو واحد (l'intermédiaire) ما بين المقاول وما بين المأجورين وبين المهنيين، الآن وصلنا لتقريبا 3 مليون، 2 مليون و700، الهدف هو أن نعمل هاذ العملية باش نمشي لجميع المهنيين، مجال الصناع التقليديين، التجار، نمشيو للمأجورين لأن واحد العدد كبير، نسبة كبيرة داخل المقاولات مازال ماشي (déclaré)، بمعنى توسيع هذه التغطية الاجتماعية، وبالتالي لابد من تحسين هاذ الخدمات، وهذا هو التوجه اللي ماشية فيه الحكومة.

فقط ابغيت نضيف أنه ما بين 2005 و2012 انتقلنا من 61 وكالة إلى 87 وكالة، الدار البيضاء بوحدها تزداد فيها 15 وكالة، نظرا لأن الدار البيضاء كتمثل واحد الحجم كبير جدا على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى نسبة المأجورين، 10 وكالات متنقلة تم اقتناؤها، 10 وكالات، إضافة إلى 5 أكشاك ديال قرب، ما ابغيناش المواطن يفتي يمشي لعند الصندوق...

مع ذلك، التوجه عند الحكومة أن كل ما كانت واحد الخدمة ما يجيش المواطن عند المؤسسة مجال الصندوق أو غيرها، يمكن يقوم بها (des intermédiaires) وسطاء ويخففوا العبء على المواطنين، هذا هو التوجه اللي غادين فيه في إطار الحكامة الجيدة، في إطار تحسين الخدمات، في إطار القرب بين الإدارة والمواطنين، ثم أيضا في إطار أن ترجع الثقة بين المؤسسات ديالنا والمتعاملين معها، وعلى رأسهم المأجورين اللي هما، بطبيعة الحال، من العرق ديال الجبين ديالهم كيأديو هاذ الكلفة ديال هاذ التغطية الاجتماعية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

نتقل إلى السؤال الموالي، حول مبادرة التشغيل الذاتي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، فليفضلوا مشكورين.

المستشار السيد علال عزويوني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

إخواني الوزراء،

إخواني وأخواتي المستشارين،

الترمت الحكومة باتخاذ التدابير الكفيلة بامتصاص البطالة، خاصة في

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين إن كان هناك تعقيب، تفضلوا الأستاذ عدا ب الزغاري.

المستشار السيد محمد عدا ب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيحات ديالكم في شأن هاذ الموضوع هذا.

سبب طرحنا لهاذ الموضوع هو الرغبة الأيكة للمواطن في المشاركة ديالو في صندوق الضمان الاجتماعي، والرغبة كذلك ديال الحكومة، وعلى رأسها الوزارة الوصية، في توسيع الوعاء ديال المشاركة والمنخرطين في الضمان الاجتماعي، وهذا كله كيخلي على أنه لابد من الوزارة خصها توفر جميع الإمكانيات باش يمكن تلمي الطلبات والرغبات ديال الزبائن ديالها.

هاذ المعلومات اللي اعطينينا، السيد الوزير، هي مهمة جدا، كنتمناو على أنها تكون يعني حتى في الإشهارات باش يعرف المواطن بأنه... احنا دابا واحد الرفيق من الرفاق ديالنا اعطى واحد المعلومة على أنه الجهة ديال تطوان طنجة، الفنديق، يعني كمين شبك واحد اللي كيأدي الواجبات ديال المنخرطين. إذن، الوقت فين تيجي يحط الملفات ويخطوا الطلبات كمين الشبايك كثيرة، ولكن الوقت اللي كيجي باش كياخذ التعويضات هناك شبك واحد.

من هاذ الإشكالية كنطلبو منكم، السيد الوزير، على أنه باش الوزارة تكتف الجهود ديالها، وكذلك صندوق الضمان الاجتماعي اللي كنعرفو الدور الآن اللي ولى المواطن المغربي كيحس بأنه صبحت عندو رغبة باش يكون عندو هاذ النوع من الضمان، هاذ النوع من التغطية الصحية، من التعويضات العائلية ومن التقاعد.

إذن احنا مقبلين في المستقبل على واحد المشاركة كثيفة من طرف واحد العدد ديال القطاعات، منهم القطاع ديال الصناعة التقليدية الذي يشكل تقريبا مليونين ونصف. الآن احنا في إطار واحد المناقشة على نسبة المشاركة ونسبة يعني المساهمة اللي غادي يمكن لنا إن شاء الله نوصلو لواحد الحل، ولكن هذا كيشجع ويعطينا واحد التصور إيجابي بالنسبة لهاذ القطاع اللي كنتمناو على أنه يقطع المراحل اللي قطعها، يعني في السبية وفي الفوضى وفي هدر المال ديال هاذ الصندوق اللي يمكن من خلال المساهمة ديال المواطنين يكون يسترجع القوة ديالو.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيد الوزير، لكم الكلمة إن كان هناك رد على التعقيب.

مبادرات فيها اللي نجح وفيها اللي ما نجحش، مثلها مثل أي مبادرة، حتى الناس اللي عندهم الفلوس كيديروا استثمارات، أحيانا الاستثمار كينجح ما كينجحشاي، من خلال الجرد اللي قامت به الوزارة تبين بأنه يعني كين صعوبة فعلا في الولوج إلى القروض، (déjà) كين هاذي لأنه دابا الآن كين تجربة مثلا، إلا أنه كين مشكل ديال الضمان، واخا الدولة كنعمن 85% يعني كيبقى هاذ الإشكال ديال الولوج للقروض، وبالتالي كين واحد العمل كنعتم به الحكومة والوزارة مع الأبنك باش نلقوا الصيغة ديال هاذ القروض أن تصبح ميسرة، أيضا الناس اللي عندهم إشكالات في المحاكم هو الدراسة ديال الجدولة ديالها، إذن كين واحد العمل كنعتم به الوزارة فيما يتعلق بالجدولة.

المشكل الآخر وهو على مستوى العقار، خصنا نكونو عارفين بأنه كنا كنعلمو هاذ الشباب يميشو يقبلوا على عقار كيف ابغاو، ما كانش ما يسمى بالتعمير الاقتصادي أو التعمير الاستراتيجي، بمعنى أن كل مدينة كتوجد واحد المساحة، كتجزأها 200 مترو، 100 مترو كتعطياها، كانت التجربة ديال ما يسمى بـ (les pépinières)، ولكن راكم عارفين (les pépinières) كانت تدوز واحد 18 شهر من بعد تمشي، ما ابقاوش كيلقاو فين يميشو، واخا كيدوز 18 شهر، ما تيلقاش فين يميشي.

فإذن هاذ الموضوع ديال العقار راه الوزارة مع وزارة المالية، مع الجماعات المحلية، مع وزارة التجارة والصناعة، منكبة عليها باش يمكن لنا نوجدو عقار مناسب لهؤلاء حاملي المشاريع، يمكن لهم إما يمتلكوا إما يكررو ولكن بواحد الثمن اللي هو معقول اللي كيناسب.

ثم أيضا كين الإشكال ديال المواكبة، فامشينا في الاتجاه أن المواكبة تكون عن قرب، بحيث أنه كين 400 مستشار اللي تيواكب، الآن ابغينا نزيدو في (la dose)، هاذ المواكبة باش يوجدو (business plan) ديالهم، يعني المشروع ديالهم باش يمكن لهم كيفاش يروجوا، لأن ما كيكفيش أنك تدير الإنتاج، لابد من الترويج ديالو والحكومة اخذات قرار أن 20% من الصفقات ديال الدولة تمشي للشركات الصغرى والمتوسطة باش هاذو لما يديروا الشركة ديالهم يعني يمكن لهم يلقاو واحد النصيب في الجماعات المحلية وفي الوزارات باش يمكن لهم يروجوا للمنتوج ديالهم.

هاذي بعض الأمور وبعض الأعمال بل الإستراتيجية الكبرى اللي ماشية فيها الآن الحكومة من خلال مراجعة ما كان موجود، الإيجابيات ديالو ونموها والسلبيات نتجاوزها، كيف ما قلت التمويل والعقار والمواكبة ثم الترويج للمنتوج.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.
لكم الكلمة السادة المستشارين في إطار التعقيب.

صفوف خريجي الجامعات من خلال تشريع مبادرة التشغيل الذاتي. وإذا كنا في فريق الأصالة والمعاصرة نرى أن مبادرة التشغيل الذاتي أصبحت تحمل مكانا متميزا في العالم المعاصر، من أجل الحفاظ على التوازن الاجتماعي والتصدي لمعضلة البطالة، فإنه قد سبق لنا أن أكدنا على عدم نجاعة تكرار الحكومة لتجارب أثبتت محدوديتها وفشلها في تحقيق أهدافها، على غرار برامج مقاولتي التي أصبحت تشكل هاجسا كبيرا بالنسبة لحاملي المشاريع الذين، في ظل غياب إجراءات التكوين والمتابعة، أضحووا عرضة للإفلاس وما يندرج عنه من متابعات قضائية من قبل الأبنك الممولة. فعدد الملفات المعروضة على المحاكم التجارية في تزايد مستمر، بلغ حوالي 1500 ملف، 500 منها صدرت في حقها أحكام ببيع رهون.

وأمام هذا الوضع، نسألكم، السيد الوزير: ما هي دواعي استمرار الحكومة في مبادرات أثبتت فشلها، ولم تساهم بالشكل المطلوب في إدماج الشباب في سوق الشغل؟ وما هي التدابير العاجلة لإنقاذ حاملي المشاريع الذين يواجهون صعوبات مادية وتقنية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل (نبأة عن السيد وزير التشغيل والتكوين المهني):

السيد الرئيس،

أشكر السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

ولكن قبل بعض التفاصيل نبغي نذكر، أنه لما كيتخرج، هاذي مناسبة للرأي العام، أي واحد كيتخرج من واحد المؤسسة، العدد اللي كيتخرج في العالم منذ أن خلق الله الكون إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، كيتقسموا الخريجين إلى أقسام، كين اللي كيمشي للوظيفة العمومية والمؤسسات، الحمد لله الحكومة قررت أن يكون هذا الولوج شفافا عبر الامتحانات، ما يكونوش ملفات تحت باش كيكون الموضوع.

الأمر الثاني، هو كيمشيو للقطاع الخاص، وهذا مرتبط بالحركة الاقتصادية والحركة الاستثمارية، وكين واحد العمل جبار لتشجيع الاستثمار كيفما كان المستوى ديالو، وأتم عارفين بأن السيد رئيس الحكومة دابر لجنة وزارية للسهر على موضوع الاستثمارات، والآن كيتوجد واحد النظام معلوماتي لمتابعة الملفات ديال الاستثمارات باش يمكن لنا التشغيل.

الملف الثالث وهو أنه الإنسان اللي كيتخرج كيمكن لو يدير مشروع يتعلق بالتشغيل الذاتي، والبعض كيمشي يكمل الدراسة ديالو، نسال الله ما يكونوش العاطلين، ولكن هاذي معضلة كنعالجوها.

في هاذ الموضوع هذا، كيمكن نقول الحكومات السابقة دارت مبادرات،

المستشار السيد علال عزويوني:

شكرا السيد الوزير على الجواب دياكم.

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة أيضا نقترح ما يلي: هيكلية جميع القطاعات الموازية اللي هي تمثلي في نفس السياق ديال هاذ المجموعات ديال التشغيل الذاتي، تنلقاو على أن واحد المجموعة ديال الشركات كتعمل نفس الشغل اللي تيعملوه هاذ الشركات الصغار، وتتلقى أنه المجهود دياهم تيمشي وتيمشي المجهود حتى ديال الدولة.

تنجيو للغرف، غرف التجارة والصناعة أو الغرف ديال الصناعة التقليدية، تنلقاو على أنهم ما عندهم معطيات اللي تيمكن لهم يعطيو، بحال في الدول الأخرى اللي هي متقدمة، تتلقى عندها واحد المجموعة ديال المعطيات تتعطي للمقاول، تتقول له هنا يمكن لك تدير هاذ المشروع أو ما تديروش أو ها كيفاش غادي نحميك باش إلى درتي هاذ المشروع.

تنلقاو أنه اليوم اخذت أنا مشروع، الغد ليه تتلقى واحد المجموعة ديال المشاريع، نفس المشروع اللي تديرو أنا وتنفسو كاملين. ولهذا، تنبغيو أن الحكومة تمشي وتصاحب هاذ الناس هاذو وتوفر لهم أسواق لتسويق المنتوجات دياهم وتحميها لهم.

نجد بعض المقاولات كما جاء في التدخلات ديانا أن عندها مجموعة الاختصاصات، تدير ذاك الاختصاص دياها اللي هي تصرح به، وتدير واحد المجموعة ديال الاختصاصات وحدة أخرى اللي هي ما ما مصرحش بها، وتتكون تهلك ذوك الإخوان ولا ديك المجموعات اللي هي تبغي حتى هي تدير واحد الصناعة ذاتية، يمكن لها تخرج بها للوجود.

ابغينا عاود ثاني نشوفو واحد المجموعة ديال المعطيات اللي يمكن أي واحد ابغي ياخذ يدير مشروع، يلقي المعطيات اللي هي تتعطي المشروع دياهم، إما تعطي لو باش يقبط به قروض ولا ما يقبطشاي به قروض، ولكن حيث يمشي يقبل تدير المجهود دياهم باش يوجد ذاك (CPS⁸) باش غادي يمكن لو يقبط القروض حيث يبي يتقدم له تيلقى أن ناس واحد آخرين اخذوا ولا نقلوه منه وتخليو ذاك الشاب أنه تضيع وتضيع المجهود ديال الدولة وديال الجميع.

احنا نلتمنو المجهود ديال الدولة اللي تتجري به انما كحكومة، وتنطبقو منكم على أنكم تاخذوا بعين الاعتبار هاذ المجموعة ديال المقترحات اللي جينا كفريق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير...

السيد وزير التجهيز والنقل:

بطبيعة الحال يمكن لي نقول كاين جوج ديال المواضيع عندها طابع

سياسي اللي مرتبط بالمفهوم ديال التنمية واللي مرتبط بهاذ الموضوع ديال التشغيل، خليني نقول بأنه الآن إلى تبعنا أشنو اللي واقع في وزارة التعليم وأشنو اللي واقع في التربية، أشنو اللي واقع في التعليم العالي، هاذ الموضوع ديال الإنسان يتدرب على الإنتاجية وعلى التشغيل الذاتي، الآن غيبدا يدخل في التعليم، يعني من الصغر يبدأ يوجد، كما واحد العدد ديال الدول كندير هاذ العمل، أنه من الصغر أنه يتعلم كيفاش يدير الشركة دياهم، كيفاش يمكن له ينجح فيها، كيفاش يمكن له يواجه الصعاب، إذن هذا الموضوع الأول.

الموضوع الثاني اللي شرتو له وهو أنه كان واحد الاشتغال على المستوى المحلي، لكن الآن خصو مواكبة، كنديرو ما يسمى بـ (boîte à projets) بمعنى أنه كندار واحد اللائحة ديال المشاريع القابلة أنها تكون مشاريع ديال التمويل ديال التشغيل الذاتي وديال التمويل من طرف البنوك، وهذا يمكن يتطور أكثر باش كتعطي واحد الرؤية بالنسبة لهؤلاء الشباب.

الأمر الآخر هو تشجيع التعاونيات، أتما عارفين بأن كاين واحد العمل جبار، إن على مستوى تقنين التشريع اللي مرتبط بالتعاونيات، التشجيع ديال التعاونيات، خاصة التعاونيات الإنتاجية، ثم بما فيها التعاونيات اللي كيفكروا فيها الآن واحد العدد ديال الخريجين اللي ما لاقيش عمل، بحيث أنه في إطار هاذ التحرير ديال الاقتصاد اللي احنا ماشين فيه، كيمكن واحد العدد ديال التعاونيات ديال الخريجين أنها تستافد، تستافد مثلا من مقالع الرمال، تستافد من النقل، تستافد من واحد العدد ديال الثروات ديال البلد باش يمكن لها تستافد من الأراضي الفلاحية، وكاين تجارب ناجحة، أنه كاين فعلا خريجين اللي داروا تعاونيات واخذوا أراضي فلاحية ونجحوا فيها، ولكن كانت المواكبة ديال وزارة الفلاحة باش يمكن لهم ينجحوا في المشاريع دياهم.

ثم أيضا الاتجاه اللي ماشين هو أن الشركات الكبرى اللي كناخذ الصفقات أنها تدير المناولة مع الشركات الوطنية، باش كيبقي القيمة المضافة على مستوى الشركات الوطنية ونصيب فيها بطبيعة الحال غادي يمشي للشركات الصغرى، ومن خلال التجربة أن كبريات الشركات، لما كتلقى شركات صغرى كتقن واحد الحرفة راه كتكون مطمئنة معها وكتمشي معها بعيدا في هاذ العملية ديال الشراكة والمناولة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وننتقل إلى الأسئلة الآتية الموجهة إلى قطاع التجهيز والنقل، والسؤال الآتي الأول حول البرنامج الثالث للطرق بالعالم القروي.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

لقد سطرت الحكومات السابقة برامج مهمة لتقوية وتوسيع الشبكة الطرقية بالعالم القروي بهدف فك العزلة عليه وتمكينه من الانخراط في المنظومة التنموية، إلا أننا نلاحظ مع الأسف عدم نجاح هذه العملية في تحقيق الأهداف المتوخاة منها، مادامت تلك الطرق سرعان ما تلاشت بفعل عوامل طبيعية وبشرية.

وعليه، وأتم تباشرون، السيد الوزير، عملية الدراسة والإعداد لمشروع البرنامج الثالث للطرق بالعالم القروي في أفق 2030، عند ذلك ستعيدون نفس التجربة، ونجد أنفسنا مستقبلا أمام برنامج رابع للطرق، وسيظل العالم القروي محطة للتجارب.

فلماذا لا تفكرون في تعبيد هذه الطرق ولو بنسبة قليلة منها، وبهذا العمل ستمكن سكان العالم القروي من التوفر على بنية تحتية جيدة وقادرة على مواجهة العوامل الطبيعية والبشرية؟ متسائلين، السيد الوزير، كذلك عن مآل الاتفاقيات المصادق عليها من طرف وزاراتكم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أشكر المستشار المحترم على هذا السؤال.

ولكن نبغي، كين بعض الأمور لا بد أن نتضح. أولا فيما يتعلق بالبرنامج ديال الطرق في العالم القروي، كين جوج ديال البرامج، كين البرنامج الطريقي الوطني اللي كان الأول وكان الثاني، اللي 10.000 و15.000، إذن تقريبا 25.000، إلى كملناه إن شاء الله هاذ السنة أو السنة المقبلة نوصلو 25.000 كيلومتر، النسبة الغالبة فيها، أكثر من 70%، هو تعبيد (bicouche)، النسبة الأخرى هي إعداد، بمعنى كندار التوفنة بالطريقة اللي تيصنها تصمد أمام الظروف.

البرنامج الثاني وهو البرنامج ديال التأهيل الترابي اللي فيه 22 إقليم، اللي كتشرف عليه (INDH⁹)، واللي كتنقومو احنا بما يسمى بالتدبير المفوض (maitre d'ouvrage délégué)، يعني كتنقومو بهاذ الإشراف في إطار البرنامج اللي كبعده السادة العمال في 22 إقليم، أغليتها أقاليم قروية وجبلية، غير باش كنوضح هاذ 2 ديال البرامج.

هاذ 2 ديال البرامج أشنو كتنقول هاذ 2 ديال البرامج؟ كتنكلم على

الطرقان اللي هي مسؤولية الجماعات الترابية، لم يكن فيها حديث عن ما بعد الإنجاز، يعني الصيانة، غير باش نكونوا واضحين، لأن هي مسؤولية الجماعات، باش كنوضح، هذا لتوضيح المسؤوليات، البرنامج يتعلق إما ببناء (La construction)، وإما بإعداد (L'aménagement)، ولكن مكانش فيه إلى ابغيت نقول فيما يتعلق بالصيانة، الموضوع ديال الصيانة كينقى للجماعات، لأن هذالك الطرق ديال الجماعات، ابحال ابغيت نقول المدن أيضا عندها طرقات كصايب ولكن هي اللي مكلفة بالصيانة.

احنا الآن كتنقومو بالعملية ديال تقييم هاذ البرنامج، كما وعدناكم، والآن العمل راه جاري، واش أدى أولا إلى الأهداف ديالو الاجتماعية والاقتصادية فيما يتعلق بفك العزلة.

ثانيا، تقييم تقني واش تدار بالطريقة اللي خصو يتدار بها باش يمكن لو، لأن البلاصة اللي كتنكون فيها الفيزانات بزاف كيخصك تدير فيها واحد التقنيات معينة، بلاصة اللي ما محتاجاش تدير فيها تقنيات عالية خصك تدير فيها تقنيات خفيفة لأن ما كينش تأثير ديال الأمطار عليها، فإذا كنديرو واحد العمل ديال التقييم التقني بما فيه تقييم تقني واش الأمور تدارت بقواعدها بالجودة اللي كان خصها تكون في الصفقات، باش كيكن لنا نلاحظو واش الخلل هو أنه ما اخذناش بعين الاعتبار الصيانة أو الخلل في جودة هاذ الأشغال.

بالإضافة إلى ذلك، الآن كما قلتو كين برنامج وطني أو سميناه المخطط ديال الطرق اللي كيشمل العالم القروي والمناطق الجبلية، باش كنعشوفو أشنو هو الخصاص؟ اخذنا فيه بعين الاعتبار أشنو اللي خاص كطرقات خصنا نفتحوها، ولكن أشنو خاص أيضا كصيانة، باش نوجدو واحد المنطق ديال الشراكة اللي ياخذ فيها كما قلنا الإنجاز وياخذ فيه الصيانة ولكن هذا راه يحتاج واحد الكلفة عالية جدا، إذن البرجة لا بد أن تخضع لمعايير موضوعية في إطار التنسيق مع السلطات المحلية وراه العمل جاري ومع المنتخبين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

لكم الكلمة في إطار التعقيب، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الوزير على الإجابة.

السيد الوزير، اللي جا على لسانكم أنا متفق معك، ولكن كنعرفو كيف ما كانت الحالة بالنسبة للإصلاح ديال الطرق اللي كتنكون التوفنة، ما عمرها كتعطي النتيجة، كيف ما كانت، لا بد من الغش، وخير دليل، السيد الوزير، أنا جيت عندك شخصيا للوزارة واعطيتك الإشارة ديال واحد الطريق اللي ماشي بالتوفنة، غير ما كندكرش الرقم ديال الطريق اللي كتربط

⁹ Initiative Nationale du Développement Humain

سنوات، كلفة ديال الصيانة ديال الطرق المزدوجة عالية وغالية جدا. ولذلك، التوجه الي ماشيين غير باش كنعطي هاذ المعطي، وبالتالي التوجه الي كمشيو فيه أنه غنشوفو على حساب (le trafic)، ملي كيتجاوز 7000 يعني هاذيك الساعة كيولي مفروض تدير الطريق السيارة ولا تدير الطريق تولي مزدوجة، لأنه هاذك الساعة والا غيكثروا الكسايد، ملي كيكون قليل كنعاولو نوسعو الطرفان، والآن راه كنوجدو كما قلنا المخطط الطريقي الي كيتكلم على المحاور الي غنوسعوها، الطرق الي غتولي مزدوجة، الطرق السيارة فين غنكون، العالم القروي.

نرجع للفكرة ديال التصنيف، التوجه الي امشيات فيه الدولة مند زمان وهو أن الجماعات عندها مسؤوليات، والوزارات أو المركزين عندها مسؤوليات، هذا هو الي امشينا فيه، اعطينا للجماعات الطرفان ديالها، الإنارة ديالها، النظافة ديالها، النقل الحضري ديالها، هذا هو التوجه.

إلى ابغينا نرجعو أننا نعطيوا عاوثاني البنيات التحتية نعطيوها للمسؤولين، نرجعو لذلك الشي الي كان ككشي كيرفضوا، ولكن أنا معندي مشكل، إذا تقرر في إعادة بناء المؤسسات أن وزارة التجهيز تأخذ الطرفان كلها في المغرب ما عندي مشكل، تأخذو وزارة التجهيز، ولكن مرة أخرى واخا تأخذها، على حساب الإمكانيات أشنو غنديرو هاذ السنة؟ وأشنو غنديرو السنة المقبلة؟ أشنو؟ إلى غير ذلك، غير ابغيت هاذ القضية يكون فيها نوع من الوضوح.

فيما يتعلق بالغش، كنبغي نوضح ما كاينش شي (requête) كتجي، يمكن لي قولها للسادة الرأي العام، كنقرا أنا كتجيني يعني الملخص ديال الجرائد، حتى الجرائد ملي كتكتب كتقول واحد الطريق راه كندير لجنة، وحين الحمد لله التوجيهات يعني القرار ديال الحكومة، المفتشية العامة، كنعيفظ لجنة باش كندير لي التقرير، وعندما يتأكد بأن التقرير فيه الغش، غير باش نكونوا واضحين أنا امتيقك لأن ما يمكنش نكذبك لأن أنت ممثل للأمة، ولكن ملي كنتأكدو بأن الموضوع ديال الغش راه كنتخذو القرارات، اشحال من مسؤول ما ابقاش في المنصب ديالو، والآن غمشيو أبعد من مجرد الافتحاص ومن إزالة المسؤوليات، لن نقبل الغش في أي شيء، فأنا مستعد تعطيوني هاذ المعطيات و نتابعها إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل للسؤال الموالي حول الوضعية القانونية للدراجات النارية ثلاثية العجلات.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

ما بين جماعات دار الشافعي وبني اخوك والمتجهة إلى سد المسيرة، قلت لك هاذي راه فيها.. أنا جيت واعطيتك بأنها فيها الغش، والآن هاذيك الطريق كيفاش غادي تقولو باش هاد الشي غيتحارب، الطرفان غنحاربو هاذ الغش الي غيكون فيهم.

وعلى سبيل المثال، السيد الوزير، كاينة طرق، واش العالم القروي ما عندوش الحق باش يستافد من هاذ التعبيد ديال الطرق، التصنيف ديال الطرق، وزارة التجهيز كتهرب دائما على التصنيف ديال الطرق كتقول الجماعات المحلية، الجماعات المحلية إلى تسنينها ما عمر الطرقات غنصاوب، السيد الوزير.

الجماعات مستعدة تدير شراكة، المجالس الإقليمية مستعدة تدير شراكة، مجالس الجهة مستعدة، تدير شراكة ولكن بوزارة التجهيز، دابا كنعقلوا مشكل، مثلا إقليم سطات نعطيك على سبيل المثال، السيد الوزير، إقليم سطات، عندنا الطريق الجهوية 308 الرابطة بين سطات وجمعة مراكش تانسيفت وجمعة تادلة-أزيلال عبر مدينة البروج، وهاذ الطريق رغم أنها جمهورية ما كنعسمهاش طريق رابطة بين جهمتين، الطريق رابطة بين قبائل، قبائل أولاد السي بن داوود، قبائل بني مسكين، قبائل امزاب، قبائل تادلة، قبائل السراغنة، يعني هاذ الطريقة الجهوية ولكن راه عندها صيغة قروية، هاذي طلبناكم، السيد الوزير، باش تدار التنمية ديالها، مدة ديال سنة ونصف ولكن واش هاذ الناس هاذو ما عندهم الحق ولو في التثنية، ما طلبناش الطريق السيارة، محرومين منه، يعني العالم القروي راه حتى هو عندو واحد الحق في هاذ الطرق هذا، ما نتحرموش. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، أولا يمكن لي نقول لك العدد ديال الطلبات ديال التثنية لا يعد ولا يحصى، لكن لابد نكونو شوية موضوعيين، تثنية الطريق كلفتها 4 مرات إلى 5 مرات من التوسيع ديالها، غير باش نعطي الأرقام، عاود ثاني خاص نعرفو القدرات ديال البلاد ديالنا، نطلبو الله يعطينا الإمكانيات نردو الطرفان كلهم، ما عندناش، ولكن كنعطي هاذ المعطي باش ناخذوه بعين الاعتبار، ثم أيضا إذا تقرر التثنية فيها مساهمة الجميع.

ثالثا، اللي كنساو وهو في هاذ الشي الي كنبينو في التجهيز، غالبا كنساو الصيانة، وراكم تكلمتم عليها، كنتكلمو على الميناء 6 الملايير، وعلى الطريق 6 الملايير، ولكن كنساو الكلفة ديال الصيانة، الي كيسميها كلفة التملك (le coût de possession)، فيه الإنجاز زائد الصيانة لمدة

لأننا كنتكلمو على واحد النوع من الآليات، واحد النوع من النقل اللي كنتعتقد لا الآليات ولا النقل محتاجين لهم، لو لم تكن الحاجة لما كانت موجودة، باش نكونوا واضحين، لأن الحاجة أم الاختراع، ملي تتكون الحاجة راه الناس كيخترعوا الوسيلة ديالهم.

فبطبيعة الحال هاذ النوع ديال النقل نبغي نبشركم بأنه كين الآن تفكير باش تولي، نجتهدو ماشي فقط في الاستيراد، نجتهدو في صناعة هاذ الأنواع ديال النقل باش يمكن يكون التركيب ديال هاذ الأنواع ديال النقل، وقبل ما نجي للبرلمان كان اتصال بأحد الشركات الكبرى اللي باغية تجي للمغرب وتبدا تدير المونتاج ديال هاذ النوع ديال الدراجات، بطبيعة الحال هذا كيدخل في الإستراتيجية اللي اعلنت عليها كم من مرة، أنا تفكر بالإضافة للخدمات ديال النقل للتحسين ديالها من خلال القوانين ودفاتر التحملات والمراقبة من خلال أيضا البنية التحتية، كنفكرو فيما يسمى ب"اقتصاد النقل" وخاصة صناعة النقل، نزيدو نشجعوها أكثر، الحمد لله غادية في البلاد ديالنا ديال السيارات، الآن ديال الطائرات، ابغينا نمشيو للبوخر، ابغينا نمشيو ونزيدو من هاذ القضية ديال الحافلات، يكون فيها تنافسية، ابغينا نمشيو باش هاذ الشيء، هذا الأول.

ثانيا، ابغينا نراقبو الاستيراد لأنه ثبت بأنه واحد العدد ديال الناس كيديكلاريو، ماشي هذاك الشيء اللي كيديكلاري، ابغينا نمشيو في اتجاه المراقبة ديال الاستيراد وقطع الغيار، هذا مرتبط أولا بالميزانية وبالمداهيل ديال الدولة ديالنا، ومرتبطة بالسلامة، لأنه بعض المرات حتى قطع الغيار ما كيكونش (homologué)، وبالتالي كيايدي إلى نتائج لا تحمد عقبها.

جا الموضوع الثالث وهو الموضوع ديال نعرفو مع من كتركبو، إلى الناس كيركبوا في هاذ الشيء، ولا كيركبوا في واحد الشاحنة ولا كيهزوا البضائع ديالهم، أنا عارف بأن الجماعات المحلية كان مطروح عندها هاذ الإشكال، لأن كيوقع هاذ الإشكال وما كنعرفش، اليوم اخذينا قرار درنا مرسوم، تم نشره في الجريدة الرسمية في 7 فبراير 2013 ديال ترقيم الدراجات، في 7 فبراير 2013، اللي غيدخل جديد أي جديد، ما غيتمكن يتعطى لو (l'assurance)، ولا يتعطى لو إلا إلى كان مرقم.

بالنسبة للتقديم درناه على مراحل، درنا قبل نهاية 2013، قبل نهاية 2015، قبل نهاية 2016، حسب النوع ديال الدراجات، وبالتالي المشروع هو ترقيم كل الدراجات المتواجدة، لأنه تستعمل، أولا بعدا نعرفو مع من. اشغال ديال الناس كيتشكاو، راني ركبت مع موطور ودا لي السلعة ديالي ما عرفتشو فين داها.

اشغال من موطور كيكون غادي فالتالي ترتكب به جريمة. اشغال من واحد كيدر كسيده، ما قادين حتى نعرفو كيفاش نتعاملو معه.

فبالتالي، ماشيين في هاذ الاتجاه ديال أنه هاذ الشيء سيخضع للمراقبة، سنشجع الاستثمار في هاذ النوع من النقل، ثم أيضا العملية ديال الترقيم باش الأمور تكون خاضعة، والآن كنتجتهدو فيما يسمى بواحد الرخصة

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

قد لا يخفى عليكم المجهودات التي تبذل دائما لامتصاص البطالة، وهاذ المجهودات الحمد لله نرى أن جل الحكومات في جميع الدول تنكب على التشغيل، وبلادنا والحمد لله قد اختارت التشغيل الذاتي. وفي إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تم اقتناء دراجات نارية ثلاثية العجلات، مما يسمى باللغة الفرنسية (tripporteur).

هاذ العجلة أو هاذ المحركات، هاذ المواطر أصبحت العبقرية المغربية تتفتق، أن الحاجة أم الاختراع، أصبح كل مالك لهذه الدراجة يبني فوقها ويجتهد حسب المتطلبات، منها ما تحمل البضائع، ومنها من يحمل حتى الإنسان، فأصبح الاجتهاد في كبر حجمها، وهذا يلاحظ، والآن في جل المدن نلاحظ أن هناك اجتهادات، كل طرف يحاول أن سيجتهد فوق العادة، الله يكون في العون.

واحنا اليوم نتأكدو أن هذه المبادرة طيبة، احنا اليوم كلنا نتمنى المجهودات التي تبذل للتشغيل الذاتي ولتوفير هذه المحركات، هاذ المواطر يكونوا رهن إشارة الجميع حتى على الأقل الشباب المعطل والناس اللي ما عندهم ما يديروا على الأقل يخرج يسترزق الله، كيف تبتقال باش يديروا هذا.

ولكن الخطر كيتجلى في الشق الثاني أن هذه العربات أصبحت تتجول وبدون رقم، واشغال من حوادث وقعت ما تعرفوش شكون، حتى جهاز الأمن اللي غيتمكن لو يراقب فتصعب عليه، واش يضبط هاذ الدراجة النارية؟ ما يمكناش نضبطوها باللون، وموطور أحمر، موطور ازرق... إلخ، وهذا غير مقبول.

فاحنا الحمد لله في إطار الحضارة، في إطار الاجتهادات، ألا تفكر وزارتم، احنا ما يخفاش علينا الاجتهادات اللي كتبندلوها، ألا تفكرون في وضع رقم ترتيبي تفاديا على الأقل لمعرفة الشخص أو نوع العربة لأننا احنا واعيين أن الحجم ديال هاذ العربات أو وزنها لا يمكنها أن تسجل ضمن أو البطاقة الرمادية أو ضمن (les services des mines) باش يمكنهم يضبطوها، ولكن تفاديا للأخطار يجب وضع ترقيم لهذه العربات.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة عن هذا السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،

أشكر السيد المستشار المحترم على هذا السؤال والأهمية ديالو، نظرا

باش ما ييقاش فيه الفوضى والآن أتم عارفين كلشي كيتشكي، فوضى في نظام الضرائب، الفوضى في الإنتاج، الفوضى في التجارة، في واحد العدد، بطبيعة الحال ما كنتكلمش على اللي هما منظمين ويحترموا الله يجزيهم بخير. فاحنا محتاجين إلى هذا التنظيم، السيد المستشار، لكن عندما تقول التنظيم الغالبية تقبله والأقلية لا تقبله، فيجب أن نسمع لصوت الغالبية وليس لصوت الأقلية، فاحنا غادين في هاذ الاتجاه.

ونبغي انظمتك، ماشي الهدف هو ندخلو الفلوس، لأنه في نهاية المطاف نعطيك مثال، هاذ الفلوس اللي كندخل ديال البيرميات فين كتمشي؟ كتمشي للنقط السوداء، كتمشي للسلامة الطرقية، كتمشي لإزالة يعني المزيد من التحسين ديال الخدمات، بمعنى ماشي الدولة... إلى لاحظتو حتى الضرائب اللي كندخل الدولة فين كندمها؟ كندمها للطرفان والبراجات والمطارات والمدارس، إلى غير ذلك.

فبالتالي، احنا ما غنغليوش عليهم، ما غنكثروش عليهم، ولكن حماية لهم ابغينا اللي كيمشي كيسوق خاصة مثل هاذ الدراجات الثلاثية، يكون كيعرف راه كايين واحد الحد الأدنى ديال السلامة، لأن الإحصائيات راني قلتها لكم سابقا، النسبة الغالبة ديال الوفيات في المدن من أصحاب الدراجات والراجلين.

فإذن الحماية ديالهم، ولذلك حتى المواطن اللي مكيركبش، راه درنا لو التربية الطرقية وغادي ندخلوها في المدارس. إذن، الهدف هو التربية الطرقية والسلامة ديالهم وديال الأرواح ديالهم وتنظيم هاذ الأنواع ديال النقل لأن محتاجين لها في المدن.

ولكن، يمكن لي نقول لكم في العالم القروي، أنا الآن عندي دراسات كنتكلم بأن كايين واحد العدد ديال المناطق القروية ما كيمشيو لها لا سيارات ولا يعني، مستعدين يمشيو لها هاذ النوع من الدراجات اللي كيمكن لو يمشي في الما وكيمكن لو يمشي في الحجر، الآن تطور تكنولوجيا ويمكن يستاجب للدواير اللي ضيقة، فيها الطرفان، اللي أحيانا يكون واحد مسكين عندو دار الفوق، ما يمكنش تمشي عندو سيارة بكاملها، كتمشي عندو دراجة.

فكايين واحد التفكير الآن احنا خدامين فيه، وما غننسرعوش حتى نكونو متأكدين بأن هاذ المشاريع تعطي نتائج إيجابية حتى إن شاء الله عاد غنخدمو عليها لمصلحة المواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال الموالي يتعلق بالطائرات وعربات النوم ووضعيتها. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد القادر أفوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

(permis)، رخصة السياقة خفيفة، لأنه اعلاش؟ غادي يقولوا لي غادي تزيد علينا، لا، لأن اكتشفنا بأن النسبة الغالبة ديال حوادث السير وديال الموت ديال أصحاب الدراجات والراجلين، فلحمايتهم لا بد على الأقل واحد نص نهار ولا نهار ديال القرية فيما يتعلق بالسلامة الطرقية، واحد (le permis)، خفيف جدا، غير مكلف، اللي غيخلي الواحد يعرف على الأقل الأجيديات ديال السلامة الطرقية باش يجمي ذاتو ويجمي الناس اللي كيونوا أحيانا معه حسب مع ينص على ذلك القانون...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار، هل لكم رد على جواب السيد الوزير؟

المستشار السيد عبد السلام البار:

واحد الشوية ديال التعقيب لأن أولا خصنا نوهو بهاذ الاجتهاد، وهذا شيء محمود، وهاذ الشيء كنفرحو لو ملي غنلقاو بأن بلادنا والحمد لله أصبحت في واحد الإطار ديال التصنيع، أولا كنفهمو أشنو هو التصنيع؟ راه تشغيل اليد العاملة من حمة، إيقاف واحد المسلسل ديال العملة اللي كتنخرج العملة الصعبة واحنا ما أحوجنا إليها.

غير السؤال ديالي أو الطلب ديالي مرة أخرى، السيد الوزير، هو كتمشي، وكتمشي أن الدولة ما تزيدشاي على هاذ الناس، لأن الناس اللي كيستعملوا هاذ الدراجات هي فئة معوزة فقيرة وفقيرة جدا.

كتمشي أن ما نستغلوشاي هاذ (le petit avantage)، هاذ الامتياز الصغير اللي اتعطي واللي هو قانوني ولأن هو تيجي السلامة الطرقية للجميع، لا لهم، لا اللي تيستعمل الطريق.

نتتمي أن الدولة ما تستغلشاي هاذ الفرصة وتزيد عليهم، لأن ما عندهم ما ياكلوا، راه الأغلبية كيديروا حوادث يقولوا الله غالب، هاذك اللي جات فيه الدقة تيصبر وتيقول شي باس ما كان، لأن غير موطور وغير تيسترزق الله، هذا المفهوم المستعمل، فأولا أنا كنشجع هاذ البادرة وتشكركم السيد الوزير على هاذ الإيضاحات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير، هل لديكم ما تضيفون؟

السيد وزير التجهيز والنقل:

ابغيت نوضح للسيد المستشار أن الدولة أتم تعرفون، الحمد لله خبرتم التدبير في الحكومة كم من مناسبة واليوم أتم معها، يعني الدولة ليس منطقتها هو أن تستغل، منطقتها -الدولة- هو أن تني، وهي من مسؤوليتها حماية الاقتصاد الوطني، من مسؤوليتها حماية المواطن، من مسؤوليتها يلقى المواطن خدمات جيدة، من مسؤوليتها أيضا هو أنها تنضم هاذ الشيء كامل

هذه المشاريع باش يمكن جميع المناطق اللي ممكن أن تستفيد من القطار. هذه استثمارات جبارة، يمكن لي نقول لكم باش نديرو القطار، دابا الآن غير هاذ التحيين ديال هاذ الشبكة والتجديد ديالها والتأهيل ديالها والعربات، راه تكلمنا على 13 ديال المليار، يمكن لي نقول ليكم غير بالنسبة للعربات إلى كان يسعفني، العربات 600 مليون ديال الدرهم، الآن باش يمكن لنا نديرو العملية ديال تجديد العربات، ذاك الشيك يطلب باش تبدل الكهرباء ديالها، تبدل فيها الكوسنات ديالها، تبدل فيها المرافق ديالها، باش يحس أن المسافر بأن كاين واحد الجودة محترمة.

فإذا احنا ماشيين في هاذ الاتجاه، مع العلم أن اللي كيأديو أكثر لابد أن تكون الجودة أكثر.

ففيما يتعلق بالعربات ديال النوم، كاين واحد العمل، لكن خليني نقول لك كاين العملية ديال التخريب حقيقية، العملية ديال التخريب، ويمكن لي نقول لكم كاين واحد العدد ديال الناس، احنا كنفكرو كيفاش نواجهوهم، خاصة الناس اللي كيمشيو يتفرجوا في كرة القدم، بعضهم ماشي كلهم، راه وقعتنا لنا في القطارات اللي امشات للدار البيضاء والقطارات اللي امشات للقنيطرة، ملي ركبوها كان داز ليهم يعني العواصف، بمعنى حرام هاذك الشي اللي كيوقع.

وبالتالي، كيمن لي نقول لكم كاين حتى التخريب، كاين هاذ المنطق ديال التخريب، وحين راك كتركبوا في واحد الكوسان كتلقاو واحد دوز زيرورة، وهاذ الشي ما كيوقعش غير في القطارات، كيوقع في الحافلات. فتقافة الحفاظ على الملك العمومي اليوم من مسؤوليتنا كحكومة، مسؤوليتنا كمنتخبين، مجتمع مدني، وكيمان لي نأكد لكم كاين الحمد لله واحد الاجتهاد، كاين واحد العمل الآن على مستوى جودة الخدمات السككية، ولكن أيضا كاين مازال واحد النقص، الكمال لله، احنا كنشغلو عليها، وأعلننا أنه ابتداء من 2013 الجودة والأمن والسلامة ديال النقل السككي معطية لها أولوية كبيرة جدا واستثمارات مهمة في هاذ الاتجاه.

السيد رئيس الجلسة:

الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

صحيح، أولا احنا متفقين معكم على هاذ النوع ديال الثقافة ديال الحفاظ على الملك العام، هذا كيخصنا كلنا نكونو متشبعين به. أنا هاذ الموضوع ديال السكك الحديدية في الحقيقة تطرح ماشي غير مرة، ماشي جوج، ماشي ثلاثة في هاذ القبة.

طبعا هناك مجهود ولكن ضعيف، أنا ابغيت نسول هاذي واحد السنوات كنا في اللجنة ديال المالية، كان السيد الوزير السابق قال بأنه

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين،

يعرف قطاع النقل السككي ببلدنا نمو مضطردا، غير أنه يعيش أيضا مجموعة من المشاكل، منها محدودية الخطوط وتمركز السكة في بعض الجهات دون غيرها، كما يتسم هذا القطاع الحيوي بضعف الخدمات، نذكر منها غياب بعض التجهيزات الأساسية كالتكييف والإنارة، مما يسبب في معانات المسافرين عبر القطار، ذات المسافات الطويلة على الخصوص كمرآكش ووجدة والناظور على سبيل المثال.

كما تعرف العربات المخصصة للنوم في القطارات للمسافات البعيدة من ضعف التجهيزات الداخلية التي أشرنا إليها، ناهيك عن الاكتظاظ الذي تعرفه هذه القطارات، خاصة في العطل الأسبوعية والمناسبات الدينية والوطنية.

على هذا الأساس، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير التي تتخذونها لتحسين الخدمات وتوفير التجهيزات الكفيلة بضمان شروط مناسبة لراحة المسافرين من مستعملي القطارات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أشكر السيد المستشار المحترم على هذا السؤال، ومرتبط بواحد القطاع اللي هو مهم.

كيمن لي نأكد لكم، هناك إقبال متزايد من طرف المواطنين على النقل السككي، إقبال متزايد، واللي خلانا اليوم كنشغلوا بالإضافة للمشاريع اللي كاينة ديال 33 مليار وإلى كان الوقت يمكن لي نفضلها، فيها 20 مليار ديال القطار الفائق السرعة، وفيه 13 مليار ديال تحسين الخدمات ديال الشبكة التقليدية، اللي فيه تثلثوها فيما يجب أن يكون، واللي فيها الكهربية ديالها ما بين فاس ووجدة باش نزيدو في السرعة ونزيدو في الجودة، واللي فيه تنثينة ما بين سطات ومرآكش، واللي فيها أيضا يعني تجديد العربات، وإلى لاحظتو راه كل مرة تتخرج شي عربات مجدة.

كاين الآن برنامج، اتما كنعرفوا ما يمكنش نجدو جميع العربات في شهر واحد، لأن الإنتاج راك عارفين ملي كيكون عندك واحد الوزين محدود اشحال يمكن لو يخرج ديال التجديد وحسب أيضا الإمكانيات المادية بما فيها هاذ الموضوع، فإذا احنا كنشغلوا على هاذ الشي، ولكن نظرا للإقبال، الآن كاين إعداد مخطط سككي في أفق 2035-2040 مخطط سككي جديد، اللي كينقسم إلى عدة أقسام، منها أن يصل القطار إلى ما أشرتم إليه في المداخلة دياكم، إلى مناطق لا يصل إليها.

فالآن هاذ البرنامج سنعهده، غادي نوضحوه، وسنبحث عن طرق تمويل

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،

أنا دائما الموضوعية الحمد لله الناس كيسمعوا لها، كايبة إيجابيات، كايين عمل، الحاجيات أكبر من الإمكانيات، ولكن كايين عمل، لكن كايين أيضا نقص، لو لم يكن نقص لما كانت هذه الاستثمارات، يعني لأن كايين نقص كايين هاذ الاستثمارات، ولما أعلن عن المخطط ديال الأمن والسلامة وديال الجودة اللي كنتشتغل عليه الآن القطار، وأنا هاذ الأمور اللي ذكرتها سنأخذها بعين الاعتبار.

ولكن، أنا واحد المرة من هذه القبة طلبت باش يمكن يكون تعاون، الحمد لله دابا الآن منتخبي الأمة كيعاونوا من خلال هاذ المراقبة، ولكن الآن الجمعيات ديال المستهلكين كنعوم بوحدهم الدور كبير جدا، فيمكن وكنت طلبتها كم مرة لايد أن تفعل جمعية مستعملي القطار، اعلاش؟ لأن كايين واحد الموقع في الأترنيت باش كنعينف الصورة وكنعينف جميع الملاحظات، كايين التلفون باش يمكن دير جميع الملاحظات.

بالإضافة إلى ذلك، كما قمنا في الغرفة الأولى أن ممكن في إطار اللجنة يكون لقاء مع السكك الحديدية وتحدث عن المشاريع، عن الإيجابيات، عن الآفاق المستقبلية، عن الإختلالات، الكمال لله، وتعاونوا على هاذ الشئ إن شاء الله، ونشرو ما يمكن شرحه، يعني هاذ الاستثمارات الاتجاه ديالها والدور ديالها الاقتصادي والاجتماعي، وأشنو هو النص اللي مازال كايين ويمكننا إن شاء الله نستغل على هاذ الشئ. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال الموالي العقد البرنامج مع شركة الخطوط الملكية المغربية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

نضع هذا السؤال عقب توقيع اتفاقية ما بين الخطوط الملكية المغربية والحكومة المغربية في إطار تشجيع الرحلات الداخلية مع الأقاليم الجنوبية، علما أن هذا النوع من الاتفاقيات قد عرفته الشركة مع الحكومات السابقة، والذي مع كامل الأسف والأسف لم يعط أكله.

واليوم نعطيكم على سبيل المثال لا الحصر، رحلة ما بين الدار البيضاء

هاذ الأسطول ديال القطارات غادي نبقاو نجهزه كل شهر يدخل عربة، يعني ربما مسجلة في اللجنة ديال المالية.

هاذ الموضوع ديال جابو، في الحقيقة ذاك الوقت دخلوا عربة واحدة ولا قطار واحد وحبس ذاك الشئ، ما عرفتش كيفاش... إلى آخره، الموضوع ما عرفتش لأنه ما تبعناش، هذا تيجرنا باش أنا طرحت هاذ السؤال، ما جبتوش في الحقيقة من فراغ، لأن احنا نعيشو في القطار أكثر ما نعيشو في لآخر، تستعملو القطار أكثر لأنه احنا عندنا المسافات الطويلة.

السيد الوزير،

هاذ الموضوع ديال القطارات، وغادي نركز على العربات ديال النوم لأنه هي اعلاش؟ الإنسان خصو يلقى فيها الراحة ديالو، لأن 9 ساعات وانت راكب فيها، بمعنى 9 ساعات أولا ما تتلقاش حتى (prise) باش تدير (PC) باش يمكن تخدم فيه، وتضع فيه، ما كينش، هذا راه حقيقة ماشي، مكينش شي (prise) ديال الضوء شاعل عندهم أو لا تشارجي التيليفون.

ثانيا، الأضواء شي طافي، واحدة طافية، 3 ما شاعلبنش.

ثالثا، السيد الوزير، واش هذاك (tapis) اللي كايين في العربات ديال النوم اللي ما شافش الشمس من 20 عام ولا ملي تداروا ذيك العربات، راه احشومة، راه الإنسان اللي كيحي من منطقة بعيدة تخلص 1300 درهم (aller-retour) باش يمشي ويحي، راه كيحي فيه باش يركب في راسو الحساسة.

شكرا أسيدي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

ننتقل إلى السؤال الآتي الرابع موضوعه... السيد الوزير هل لكم رد على التعقيب؟ تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أنا باغي نقول للسيد المستشار المحترم..

السيد رئيس الجلسة:

واش انسيقي شي حاجة آسي، تفضل، تفضل.

المستشار السيد عبد القادر أفوضاض:

أنا ابغيت باش ما نبخس العمل ديال لآخر، ابغيت نقول بأنه هاذوك العربات فيهم ما عدا الإخوان ذاك الشباب اللي يكونوا مرافقين للقطار أو المرافقين راه في الحقيقة في المستوى، باش ما نجعموهمش مع هاذ الشئ اللي قلناه، هذا راه أكيد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

2000 درهم، هادي الأولى.

ثانياً غنكثرو من عدد الرحلات، غمشيو كنعقد للعيون بـ 1600 درهم ولا 1800 درهم، غمشيو لكلميم بـ 1200 درهم، احنا غادين في هاذ الإتجاه ديال باش يولي دمقرطة ما يسمى بالنقل الجوي، ولاسيا المناطق اللي ما عندهم لا سكك حديدية ولا طرق سيارة، فلا بد نمشيو لهم. كيبتي الآن كنعشغلو على التعميم، أننا نعمموها على كافة المدن اللي فيها المطارات بحال الراشيدية ورزازات وغيرها واللائحة طويلة باش يمكن لنا نعممو هاذ العملية ديال الرحلات.

المقارنة مع النقل الدولي ما بين الدار البيضاء وكونهاكن وما بين ستوكهولم، يعني أنا كنعتمنى لأن هاذيك مرتبطة بشيء آخر، أحياناً كنعتمنى بعد المرات بعض الرحلات أو بعض الأمانة ترويجية، ما تنساش هاذ القضية في إطار المنافسة، ملي كيعكون واحد النوع من التوازن كترجعو للمنطق ديال المنافسة، وأتم تعلمون أنه على الصعيد الدولي كايئة منافسة شديدة ديال منخفض التكلفة، منافسة شديدة ديال الطيران المنخفض التكلفة اللي كيحي بـ 600 درهم و700 درهم و1000 درهم، ولذلك احنا مطالبين نوقفو مع الشركة ديالنا حتى لا تسقط كما سقطت واحد العدد ديال الشركات الدولية الكبرى قريبة منا، هاهي في أوروبا لما فتح المجال في نهاية المطاف ما قدوش يكون مقاومة لأن ما تدارش عقد برنامج، باش يمكن لنا نزيدو في التمويل، باش يمكن لنا تدار العملية ديال إعادة الهيكلة، باش يمكن لها تتخلى على الأنشطة التي لا فائدة منها بحال اللي ما كنعدخلش في القلب ديال المهمة ديالها بحال قضية الفنادق، بحال قضية ديال الخدمات الأرضية، بحال القضية ديال الخدمات داخل الطائرة...

خليني نقول لك بأنه احنا ماشيين في اتجاه أن نعم هاذ الموضوع ديال تشجيع الخطوط الداخلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً، شكراً لكم السيد الوزير.

لكم الكلمة، السيد الرئيس، في إطار التعقيب.

المستشار السيد حبيب لعلي:

احنا ما ابغيناش نعاملو في الموضوع بحسن نية، بعقلنة ودراسة وموضوعية، احنا كنعشوفو الخطوط التركية انطلقت في نفس الوقت مع الخطوط الملكية المغربية، الخطوط التركية هي رافعة للسياحة التركية، وتعتمد أثمان جد منافسة بالنسبة للخطوط المغربية، على سبيل المثال.

نمشي لك أنه الخطوط المغربية اليوم، السياح اللي كيحيو من الخارج كلهم كيحيو عبر خطوط أجنبية ماشي الخطوط المغربية.

اليوم كنعستدعيك، السيد الوزير، تندخل للمجال ديال (La reservation)، ديال الحجز، غادي تجر جميع الطائرات اللي كيحيو

والعيون 2346 درهم، رحلة ما بين الدار البيضاء ووجدة 1985 درهم، وهذه رحلات تملء بنسبة 70-80%، رحلة ما بين الدار البيضاء وكونهاكن مع دعم كبير للإشهار، ما عرفت لمن موجه هاذ الإشهار في الدار البيضاء، ما كنعرفش اشحال المغاربة كيمشيو لكونهاكن بـ 1990 درهم، رحلة التي تتطلب 5 الساعات و40 دقيقة، في حين أن رحلة لوجدة للدار البيضاء ساعة الماكنة، ورحلة ما بين الدار البيضاء والعيون ساعة ونص.

أنا كنعشوف هاذ الخطوط الملكية المغربية كنعجي كل سنتين ثلاثة سنوات إلى ميزانية الدولة وكنطلب التمويل، كنا كنعشوفو أنه يكون تغيير، يكون توضيح، كنعطيو السؤال السيد الوزير يوضح لنا ذلك. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،

أشكر السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال واللي جاء عقب القرار الذي تم اتخاذه بمشاركة جميع الشركاء، الحكومة بكل وزاراتها المعنية، وبالخصوص وزارة المالية والداخلية والتجهيز والنقل، الجهات الثلاث، ثم الوكالة ديال الإعاش ديال الأقاليم ديال الجنوب، ثم يعني (RAM¹⁰)، يعني هذا كيمشي في الاتجاه الآن القرار اللي اخذاتو الحكومة ديال إعاش الخطوط الداخلية.

يعني وخليني نقول في البداية نقول لكم أنها خطوط غير مريحة، غير صحيحة، وإذا أراد السادة المنتخبين أن يتأكدوا ييجيو يشوفو——— (la comptabilité) ديالها، غير مريحة، ما تشوفش المسافة، لأنه كنعسب الكلفة ماشي فقط بالمسافة، وبالكيروزين اللي كنعستغل، كيدخلوا فيها حتى النوعية ديال الطائرة اللي كنعستعمل، ثانياً واش كنعمر هذاك الشئ ولا ما كيعمرش.

أنا نقول لك، أولاً هاذ الشئ اللي عطاو في الناس الخبراء، إلى كنت أكثر منهم ما عندي حتى مشكل، باش نقول لك، لو كانت مريحة لما طلبت الشركة باش تعطي لها سنويا 145 مليون ديال درهم باش فقط (comblent le déficit)، باش يمكن لنا نمشيو، ما احناش امشينا، هاذ الشئ اعلاش امشينا قلنا أودي غيكون دعم، كنعكلم على هاذ الأقاليم الثلاث من بعد غادي ننعلم على التعميم.

الآن كايئة مساهمة ديال الوكالة، كايئة المساهمة ديال الجهات، وكايئة المساهمة ديال وزارة المالية والوزارة ديال التجهيز، باش نخفضو التكلفة، اليوم ملي غينطلق إن شاء الله هاذ الخطوط غمشيو للداخلة ذهاباً وإياباً بـ

¹⁰ Royal Air Maroc

الحسابات أو المفتشية العامة، يمكن لي نقول لكم هاذ الشي.

أكثر من ذلك، عقد البرنامج يطبق، بل حسب التقرير، واحنا مستعدين نعطيه، هذه السنة تحقق أكثر مما هو منصوص عليه في عقد البرنامج، والدليل أن الإنجاز ديال هاذ السنة فاق ما كنا نتصوره، فاق من حيث النتيجة المالية، من حيث الالتزامات، ثم إلى كانت (RAM) كنجي خاوية، خاصها تحبس هاذ الخطوط، ما يمكنش إلا ما كانتش غتدير هاذ النتائج.

أنا ممتقش معكم، السيد المستشار. مع ذلك كنعقول وهاذ الشي راه عبر عليه حتى السيد الرئيس المدير العام السي نهيم، قال واخا هاذ الإنجاز اللي درنا هاذ السنة، نظرا للتنافسية العالية اللي تكلمتو عليها، شركات اليوم ضخمة، الشركة التركية اللي تكلمتو عليها هي أحسن شركة الآن في أوروبا ويمكن باغي تولى أحسن شركة في العالم، الشركات الأخرى كتنافسنا، مع ذلك وزيد عليها (Low coast) المنخفض التكلفة، أنه يمكن لي نقول لكم نحن في هشاشة.

ولذلك، المستقبل ديال الشركة مرتبط بالقرار اللي غادي ناخذو، الاتجاه اللي غادي نمشيو فيه ديال أننا نطورو هاذ الطيران الوطني، وأنا نقول لكم ماشيين في هذا الاتجاه إن شاء الله من خلال شركات إستراتيجية، من خلال تحالفات إستراتيجية، من خلال حكمة جيدة، من خلال أن... ومرة راه عبر عليها أنه الشركة كانت (enclavée) اليوم (désenclavée)، بمعنى أنها تشتغل وفق النمط، ونقول لكم اطمئنا في هاذ الاتجاه، وإلى كان شي مقترح في هاذ الاتجاه احنا نتعاونو بها مع هذه الشركة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة المباركة.

وننتقل إلى آخر سؤال موجه إلى السيد وزير الخارجية والتعاون حول ضعف أداء الدبلوماسية الرسمية بخصوص قضية الصحراء المغربية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، وللتذكير، فإن لدينا جلسة أخرى للتشريع مباشرة بعد إنهاء هذه الجلسة.

المستشار السيد جمال بونهير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

تبعا للالتزامات الحكومية الواردة ببرنامجها والرامية إلى العمل على إشعاع أكبر للنموذج المغربي، وذلك بالتعريف الأوسع بمسلسل الإصلاحات، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، والأشواط الكبرى التي قطعتها بلادنا في ميادين الديمقراطية والانفتاح الدولي والتنمية الاقتصادية

من الخارج عامرين والخطوط المغربية خاوية، لأنه الخطوط المغربية ولفات أنها تطعم، كل 3 اسنين كتعطيا الدولة، ولفات أنها ما كتحاسبش، ولفات أنه ما عندها غرض، هاذ الشي اللي كايين، هاذي حقيقة مرة، يجب أن تتولى المواضيع بهذه الصفة، بصفة مهنية، ما يمكنش واحد الإنسان كيشغل لأنه راه ماشي مشكل إمكانيات، السيد الوزير، أكثر مما هو مشكل ديال عنصر بشري، اللي كيمكن لو يجتهد ويجيب ثروات ويكون ذكي في التعامل والتفاعل ديالو.

لأنه هاذ القضية ديال عقد البرامج، درناها المرة الأولى والثانية والثالثة وما اعطاش الدور ديالها، لأنه فتحنا وقلنا نغلبو على أسواق جديدة بحال روسيا وبحال (Varsovie) في بولونيا، استمرينا عامين واحنا كنديرو الإشهار لهذه الوجهات، ومع ذلك كنبقى الرحلات... كتعطيك الحجز، سير للحجز ديال الخطوط الملكية المغربية غادي تجبرو فاضي، وغادي تمشي للحجز ديال خطوط أجنبية كتجبرو عامر.

هاذ الشي اللي كايين، لأن علاش؟ الخطوط الملكية المغربية لا تعمل بتنسيق مع المهنيين، لا تعمل بتنسيق مع المكتب الوطني للسياحة، لا تعمل بتنسيق مع السلطات العمومية باش كتوجه المنتج المغربي، شركة تشتغل لنفسها فقط، هاذي حقيقة السيد الوزير.

وأنا أتذكر في هذه القبة، قلت لوزير سابق، هل لكم يد على مدير هذه الشركة حتى يتسنى لنا وضع الأسئلة أم لا؟ فقال لنا لا. اليوم كترجع الحكومة باش تمول، اللهم إن هذا منكر، إما حاسبوها وراقبوها، إما ما تمولوهاش، تختار هاذ الشركة، الله يجليكم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أنا أولا ابغيت نوضح. على أية حال الماضي حريص كل الحرص أنني ما ندخلش فيه، كايين المؤسسات اللي كتقوم بالدور ديالها، أنا أتحدث ملي جا الدستور الجديد وجات هاذ الحكومة.

اليوم، يمكن لي نقول لك، السيد المستشار، لا أعتقد، إلى كنت... كايين شي مؤسسة في البلاد فوق الدستور وفوق القانون، من خلال تجربتي أنا وكنتحمل مسؤوليتي، هاذي سنة وأربع أشهر، جميع المؤسسات تجتهد في إطار المنظومة القانونية والإدارية اللي كايين في البلاد.

الميثاق ديال الحكامة الجيدة اللي رسلو السيد رئيس الحكومة ووجهه لجميع المؤسسات، يطبق، لا فيما يتعلق بانعقاد المجالس ديال الرقابة والمجالس الإدارية ولا اللجان ديال الافتتاح، ولا اللجان ديال الحكامة، ولا تتبع الملاحظات والاقتراحات والاتقادات ديال المحاكم المالية أو المجلس ديال

للموقف المغربي، هذا يرجع بطبيعة الحال إلى الدور الأساسي الذي لعبه جلالة الملك في هذا الملف باتصالاته اليومية، تلفونيا، وكتابة، مع كل الفاعلين في العالم، راجع لدور الدبلوماسية المغربية، وراجع كذلك للوحدة الترابية للمملكة المغربية لجميع القوى السياسية في المملكة التي كانت وراء، لأن قضية الصحراء قضية للوحدة المغربية. إذن، القرار الأخير جاءني منصفًا.

الآن، وهنا فين نتفق معك، أن الخصوم غير الأسلوب ديالو، ما ابقاتش المواجحة فقط على المستوى الدبلوماسي، إذن الآن الخصوم كيستعمل أحزاب سياسية، قلت السويد، والسويد فشلنا المناورات ديال الأحزاب السياسية في السويد، فشلنا دبلوماسيا، اخذى البرلمان القرار بطبيعة الحال، ولكن دبلوماسيا من خلال الاتصالات ديالنا مع المسؤولين في السويد فشلنا هاد... اسمح لي لأن...

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

لأن الأمور مهمة، أعتقد أن لازم نعطيك جميع المعطيات، الآن احنا نشغل كل يوم في هاذ القضية. الآن اللي مهم هو خصنا نخدمو كلنا مع بعض، أحزاب سياسية، احنا نتابع ما يقوم به الاتحاد الاشتراكي في الأمانة الاشتراكية، حزب الاستقلال مثلا في (IDC¹¹)، الأحزاب الأخرى، أتم كذلك (PAM¹²).

كيخص الآن كلنا نشغلو لأن الخصوم عندو إستراتيجية للضغط على المغرب جوج ديال الأمور أساسية، في حقوق الإنسان واحنا ما خصناش شي حد يعطينا دروس في حقوق الإنسان، المغرب على كل حال، وفي الموارد البشرية، إذن كيخص تبقى التعبئة الوطنية وراء جلالة الملك للدفاع، لأن الخصوم غادي يبقى في نفس الاتجاه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

فريق الأصالة والمعاصرة هل لديكم تعقيب؟ تفضلوا.

المستشار السيد جمال بونهر:

نعم لدينا تعقيب.

أشكركم، السيد الوزير، عن الإجابة والمعلومات الهامة، ولكن، وبنفس الروح الوطنية التي عبرتم عنها، نطلب من سيادتكم التفكير الجدي في أمرين هامين للدفاع عن جدية وعدالة قضيتنا الترابية.

الأمر الأول خلق خلية في وزارة الخارجية، مهمتها التنسيق والتأطير الدائم لكل فئات وأصناف الدبلوماسية الموازية، سواء نقابية أو برلمانية أو

والاجتماعية والاستقرار والسلم الاجتماعي الذي تنعم به، وذلك من خلال تحسين أداء التمثيليات الدبلوماسية للمملكة.

وفي هذا الإطار، اتضح جليا ضعف الدبلوماسية الرسمية من خلال عمل الحكومة الحالية، حيث تم التراجع عن المكتسبات التي حققتها المغرب في مجال التعريف بقضيتنا الوطنية، وخير دليل على ذلك المقترح الذي تمت المصادقة عليه من طرف لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان السويدي، والرامي إلى الاعتراف بالجمهورية الصحراوية الوهمية.

لنا، نسألكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير التي تعزمون القيام بها للرفع من قدرات أداء التمثيليات الدبلوماسية للمملكة، للتعريف بعدالة قضية وحدتنا الترابية، واستثمار الإمكانيات والطاقات المتاحة والممكنة في دعم مسلسل المفاوضات المنبثق عن المبادرة المغربية للحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية، تحت السيادة المغربية طبعًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة عن السؤال، تفضلوا.

السيد يوسف العمراني، الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية

والتعاون:

شكرا السيد المستشار المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة. اسمحوا لي أولا كدبلوماسي عندو أكثر من 35 سنة أن لا أوافقكم فيما يخص تقييم أداء الدبلوماسية المغربية.

أنا شخصيا أعتقد أن اليوم الدبلوماسية المغربية قطعت أشواط مهمة، وإذا كنا اليوم وصلنا إلى هذا الوقت بالذات، هذا راجع أولا وقبل كل شيء إلى الكفاح الذي خاضه كل الدبلوماسيين المغاربة أكثر من 40 سنة دفاعا عن القضية الوطنية أولا في منظمة الوحدة الإفريقية، بعد ذلك إلى الأمم المتحدة، وسيبقى المغرب قوي بوحدته الوطنية، قوي بدور أحزابه السياسية، دفاعا على قضيتنا الوطنية، لأن قضية الصحراء المغربية قضية شعب مغربي، وجلالة الملك كما تعلمون يرعى هاذ القضية ويتابعها يوميا لأنها قضية شعب وقضية مصير بالنسبة للمملكة المغربية.

ثانيا، أود أن أقول أن توجد قضية الصحراء المغربية في الأجندة السياسية المغربية، دائما كانت في الأجندة، في الأمم المتحدة، لا ننسى كذلك أن يوميا هناك استشارات سياسية مع شركائنا، ما تنساوش في السنة الأخيرة علاقات إستراتيجية مع أمريكا، حوار إستراتيجي مع إسبانيا، حوار إستراتيجي مع فرنسا.

واش اقريتو أولا الفقرات المتعلقة بقضية الصحراء المغربية؟ كلها هاذ الدول تساند الموقف المغربي، وتقول بالوضوح أن المقاربة المغربية مقاربة جيدة، أن الحكم الذاتي حكم ذاتي يعتبر كمجهود ذات مصداقية ومحترم.

وأخيرا، سيدي المستشار، القرار الأخير لمجلس الأمن جاء منصفًا

¹¹ Internationale Démocratique du Centre

¹² Parti Authenticité et Modernité

أما فيما يخص النقطة الثانية، الاقتراح الثاني طبعاً يجب أن يتم التفكير فيه وسنرى كيف يمكننا أن نعالج هذا الموضوع.

أما فيما يخص أعتقد أن هناك توافق ولنا وثائق، والدبلوماسية على كل حال مستعدة نعتقد أن لنا مقاربات، لنا مبادرات مهمة في علاقتنا مع شركائنا والدولة الفاعلة، وخير دليل على ذلك هو المعركة التي خضناها أخيراً في مجلس الأمن فيما يخص حقوق الإنسان، والقرار الأممي جاء منصفاً للمقاربة المغربية، حيث أولاً استبعد أي آليات متعلقة بمراقبة حقوق الإنسان، وأكثر من ذلك وضع الثقة في الآليات المغربية المكلفة بحقوق الإنسان، وهذا أعتقد انتصار مهم.

كذلك أول مرة طالب الجزائر أن تتحمل مسؤوليتها في إحصاء اللاجئين والمحتجزين، وكذلك طلب مجلس الأمن من الجزائر أن توأكب العمل المشترك من أجل بناء اتحاد مغاربي.

أعتقد هذا القرار الذي جاء منصفاً للمقاربة المغربية، جاء أولاً وقبل كل شيء تلبية للدور الأساسي الذي يلعبه جلالة الملك، وكذلك الدور للدبلوماسية المغربية. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد الوزير، شكراً على مساهمتكم في هذه الجلسة. وأعلن عن اختتام الجلسة، جلسة الأسئلة الشفوية.

المجتمع المدني، وأكرر هنا المجتمع المدني، وذلك بتزويدهم بالمستجدات والمعلومات والوثائق حتى نتحدث جميعاً بلغة واحدة، همها الأساسي هو الدفاع الصادق عن القضية الوطنية، وهذا تكلمت مع السي سعد الدين العثماني في اللجنة.

الأمر الثاني، التفكير في خلق هيئة أو مجلس أعلى للدفاع عن القضية الوطنية، يتجاوز الخلافات السياسية والصراعات الانتخابية، يتم من خلاله بلورة المواقف الوطنية الرسمية بخصوص قضيتنا الأم أي وحدتنا الترابية.

وفي الختام، يجب التفكير في تغيير أسلوب الدبلوماسية المغربية من دبلوماسية مهددة إلى دبلوماسية مقدامة صاحبة بدائل واقتراحات. وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

شكراً.

باختصار، أولاً، فيما يخص الآلية الأولى موجودة، ولنا علاقات متميزة، وإخوانك في حزب الأصالة والمعاصرة لهم علاقات متميزة معنا ونمدّم بالوثائق، الأخ محمدي بنسعيد والأخ وهبي، كل الوثائق تحت الإشارة دياكم، لأن نحن نعتبر أننا في خندق واحد لمواجهة عدو واحد، هذا الخلية موجودة.